



بازدید شد
۱۳۸۷

۸
۱
۱
۸
۸
۳
۵
۶
۸
۷
۶
۱
۱۱
۸۱
۸۱
۳۱
۵۱
۵۱
۸۱
۷۱
۶۱
۰۸
۱۸
۸۸
۸۸
۳۸
۵۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب ارشاد الازهار

مؤلف علامه حلی

مترجم

شماره قفسه ۱۴۵۹۸

۹۰۹۲

بازدید شد
۱۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب ارشاد الازها

مؤلف علامه حلی

مترجم

شماره قفسه ۱۴۵۹۸

۹۰۹۲

۱۲۵۹۱
۹۰۰۹۲

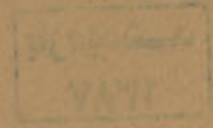


تاریخ ولادت از آن نور علی محمد زاده از
طول اندوز و حاصل امتحان کتاب الدانی
بیاضت از شب ششم ۲۱ مهر استرآباد
وینیت بمقارن داشت و طایفه
سند بمقدور استرآباد
سختک توافق استرآباد
وینیت توافق استرآباد
وینیت توافق استرآباد
وینیت توافق استرآباد

الکفر فی الزمان کفره فلان عمر در ظرف
چهار بعد از ظهر در مسجد
احمدیست فقیر استرآباد
الکفره المذكوره بالا جیره المعنیه
سکوبه قبلت الایه با یکدیگر همکار همکار
بدهد سکوبه احمدیست نفسی الکفره المذكوره
بالا جیره المعنیه شده سکوبه قبلت الایه

کلمه ایام در این روز
کلمه ایام در این روز
کلمه ایام در این روز
کلمه ایام در این روز

میلکوت لسان عیب بدو
دور در کافیه امیر
۱۰۰۱



[illegible]

عن الرضا عليه السلام

[illegible]

قُرِئتَ نَارِ عِدَدِي
اللَّهُمَّ أَهْلُ الْكِبَرِ يَا وَالْعِظَةِ وَأَهْلُ
الْجُودِ وَالْجِرِّتِ وَأَهْلُ الْعَفْوِ وَالرَّحْمَةِ
وَأَهْلُ التَّقْوَى وَالْغَفْرِ اسْتَغْفِرُكَ بِكَ
هَذَا الْعَمَلِ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمَسْكِينِ عِذَا
وَلَحْدِهِمْ ذُخْرًا وَكِرَامَةً وَمُزِيدًا إِلَيَّ تُصَلِّي
عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَذْخُلَنِي فِي كُلِّ خَيْرٍ
فَعَلْتَهُ مُحَمَّدٌ وَآلُ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَحْضِيَ مِنْ كُلِّ سَوْءٍ
أَخْرَجْتَ مِنْهُ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ صَلُّوا عَلَيَّ عَلَيْهِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ
شَيْءٍ بِكَ عِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ وَأَعُوذُ
بِحَاجَتِكَ مِنْكَ عِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ

[illegible][illegible][illegible]

و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان

فراستع حاجت و حاجت

اسم د ارا فسم ندر عی محمد
نام الدار بودی محمد
نام بودی محمد

نام بودی محمد
نام بودی محمد
نام بودی محمد

نام بودی محمد
نام بودی محمد
نام بودی محمد

نام بودی محمد
نام بودی محمد
نام بودی محمد

نام بودی محمد
نام بودی محمد
نام بودی محمد

نام بودی محمد
نام بودی محمد
نام بودی محمد

نام بودی محمد
نام بودی محمد
نام بودی محمد

نام بودی محمد
نام بودی محمد
نام بودی محمد

و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان

و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان

و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان

و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان

و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان
و من مومنان و مومنان

١٠٠

[Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

دفعه اول غنای در قزوین
سیوم به سطر و در قزوین
امام محمد در قزوین
و ابائی اسبابی قزوین

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and includes a large, stylized initial 'س' (S) at the top left. The text is arranged in a grid-like pattern, possibly representing a table or a list of items. The handwriting is dense and fills most of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب العجيبة والاعجاز
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله المتفرق بالقدرة والذوام المتفرق عن متناهية الاعراض والاجسام المتفضل بسوايح الانعام
المتقولا لقواضل الجسام احده على ما فضلنا به من الاكرام واشكره على جميع الاقسام وصلى الله على سيدنا
محمد النبي المبعوث الى الناس والعامر على غزواته الامجاد للكرام **وبعد** فان الله تعالى لما اوجب
على المولى طاعة ابويه كذلك اوجب عليها الشفقة عليه بالبلغ مراده في الطاعات وتحصيل ما به
من القربات ولا كثر طلب الولد الخير محمد اصلح الله امره وداريه ووفقه للخير واعانه للخير عليه
وبعد الله له في العلم السعيد والعيش الرغيد لتصفيف كتاب يحوى التكتيد البدعي ومسائل
الشريعة على وجه الاختصار والاختصار في الطول والاكثر فاجبت مطلوبه وصنفت هذا الكتاب
الموسوم بشارع الاذهان الى احكام الايمان مستقاة من الله تعالى احسن التوفيق وهذا اية الطريق ٥
والتمت منه المجازاة على ذلك بالترحم على عقب الصلوة والاستغفار لي في الخلوات واصلاح ما يحجب
من الخلل والنقصان فان السهو والطبيعة الثانية للانسان ومثلي لا تخلو من نقص في اجتهاد والله الموفق
للسداد وليس المعصوم الامام عصمة الله تعالى انما به واصحابه عليهم افضل الصلوات واكل التحيات ونحوها
بالترتيب اللاحق فالامام **كتاب الطهارة** والمنظرة في اقسامها واسبابها وما يحصل به وتوابعها الاولى في اقسامها
وفي وضوءه وسئل عنهم وكل منها واجب ونحوه فالوضوء واجب للصلوة والطواف الواجبين ومس كناية القرآن
ان وجب وسحب لشدولي الاولين ودخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المحف والنور وصلوة المنابر والسجود
في حلقته في ايامه القبار ونور الحنف وجماع تعلم وذكر الحائض والكون على الطهارة والغسل يجب لما اوجب
له الوضوء ودخول المساجد وقراءة القرآن ان وجبا وللصوم الحنف والمستحاضة مع غسل القطن

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب العجيبة والاعجاز
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب العجيبة والاعجاز
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات

وسبح للوجه واول ليلة من رمضان وليلة نصفه وسبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث عشرة
وليلة الفطر ويوم العيد وليلة نصفه سبعة وسبعون ويوم البعث والغدير والمباهلة وغفر غفر
والطواف ونهارة النبي والايمه عليهم السلام وقضار الكسوف للتمالك عند امع استيعاب الاحداث
والمولود للسعي الى رتبة الصلوة بعد ثلثة وللتنوية وصلوة الحاحاه والاستحاضة ودخول
الحرم والمشهد الحرام ومكة والكعبة والمدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله اخل والتمتع بالصلاة
والطواف الواجبين وطرح الحبس من المسجد والتدرب لمعاداه وقد يجب الثلاثة بالنهار
وشبهه **الغسل** في اسباب الوضوء وكيفيته انما يجب الوضوء من البول والغائط والريح من الغائط
والنوم والغالب على الحاشئين والمجنون والاعرج والسكر والاستحاضة القليلة لا يغتسل بها عن الغسل
ستر العورة وعدم استقبال القبلة واستدبارها في الصحارى والبيان وغسل موضع البول المأخوذ من
كذا يخرج الغائط مع التعدي حتى يزول العين والارض ويجتمع مع عدمه بين ثلثة اجزاء ظاهرة وشبهه
شبهه للعين وبين الماء ولولم يبق بالثلثة وجب الزايد ولو نقي بالقل وجب الاكمال ولكن في الجاهات
وسحب تقبيل اليد ودخول العين خروجا وتغطية الرأس والاستبسل والمداخلة وخروجها وعند
الاستحاضة والفراغ منه والجلب بين الاجزاء والماء وكبره الجلوس في المناسخ والشوارع وفي التوالف والاشجار
الشمرة ومواضع اللعن واستقبال الميعين والريح والبول والبول في الصلوة وتقبيل الحيوان وفي الماء
والاكل والشرب والساكن والاستحاضة العين واليسار وفيها غلبة اسم الله تعالى وانما ياتيه والائمة عليهم
السلام والكل لا يغير الذكر والحاجة واية الكبري وجب في الوضوء الفية وهي لادة الفعل الجورية او
تدب تنقرا الى الله وفي وجوب سرفع الحدث او الاستحاضة قولان واستند استباحا الى الفراغ
فلو نوى التبرع خاصة او ضم اليها رجل بخلاف الرضم التبرع ويقارن بها غسل اليدين وتضييق
عند غسل الرجلين باستحاضة من قضوا شغل الرأس الى محاذ من تحت طول او ادمت عليه اليها
دقت التبرع لوجهه في غسل
ومسح على راسه في غسل
الحا من طهرت استبسل

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب العجيبة والاعجاز
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب العجيبة والاعجاز
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات

الحمد لله الذي جعل في خلقه
الغرائب العجيبة والاعجاز
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات
الظاهرة والباطنة والبركات

بالذهب للرجل وخرقة الخنزير وبعرجة عنكا وتزاد المرأة لفافة اخرى لتدسها وتقاها عن نعلها
والخنزير والمهيدان من الخيل والافن السحر والافن الخلاف والافن شجر طيب وكثرة اسماء الله تعهد الثمن
والافن بالاحبة عليهم السلام على المفاضة والقبض والانهار والحد من التربة وتسحق الكافور البند وجعل
الفاضل على صدره وخياطة الكفن بخيوطه والتلفين بالقطن ويكره الكتان الا ما كان للتبذرة والكسنة
السوار وجعل الكافور في سمعه وبصره ويحجر الكنان وكفن المرأة واحب علي بن ابي طالب ان كانت موسر
وتقدم الكفن من الاصل ثم الدين ثم الوصية من الثلث الباقية ميوات وليتبع المسلمين بذلك الكفن لو فقد ولو
خرج منه نجاسة بعد التلغين غسلت من جسد وكفنه كفته ولو اصاب الكفن بعد وضعه في القبر ضرب يثره
ويجب ان يطرح معه في القبر ما يسقط من شعره وجسده والشهد يصل عليه من يثوبه غسل الكفن بالدين
يتاب وصده الميت جميع احكامه وفوات العظم والسقط لا يرد به كذلك الا في الاصل والخالية
تلفه في حرمة وتدين وكذلك السقط لا قل من اربعة ويوتر من وجب قتله لا لفساد الا لا يغسل ومن
مس ميتا من الناس بعد بروه بالموت وتطهيه في الغسل او من قطع ذات عظم الميت فله من جسد
وجب عليه الغسل ولو خلت من عظم او ان الميت من غير الناس غسل في حياضه **الصلوات** في اسباب
التم وكيفية يجب التيمم لا يجب له الطلأ من انما يجب عند فقد الماء او عند استعماله للوضوء والبول
او الشين او خوف اللعش او اللص او السبع او ضياع المال او عدم الالة او عدم الثمن ولو وجب
وخاف الضرر برفعه جاز التيمم ولو وجب في الحال وجب الشراطين او من من التل على
اشكال وكذا الالة ولو فقد وجب الطلأ في الحرمة ولو غلب سهم من كل جانب وسبيله او في
الأكنية للظاهر تيمم ولو وجد ما يكفيه لانه لاجل خاصة انما هو التيمم والاعمال
كالتميم وارض النور والخص وارب القبول المستعمل ولا يصح بالمعادن والرماد والاشنان والطين
والمخسوف والتيمم ويجوز بالرجل مع عدم التراب والحجر معه ويكره بالسجدة والهل ولو فقد

في غير الاستحاضة والابدية
من بين البدن التي اصابها
عانت

في غير الاستحاضة والابدية
من بين البدن التي اصابها
عانت

تيمم بجارية ثوبه وليدس جبهه وعرق دابته والا في اخيره الى اخره في الصلوة ويجب فيه التيمم للتعذر
لوجوبه او بدنه متقبا ولا يجوز من غير الحدث ويجوز الاستحاضة مستند امة الحكم ثم يضرب يديه على الارض
ثم يمسح بهما احسبه من الفصاح الى المرفق الا على ثم يمسح بهما ظهره كنه اليمنى من المرفق الى الطرف الاصح
يقطن اليدين ثم يمسح بهما يمين اليمنى وان كان التيمم من الغسل في الوجه ضربة ولليدين اخرى ويجب الترتيب
والاستيعاب ولا ينته في ذلك ولا في الوضوء طارة غير محل الفرض من العينة ولو اخل بالطلب ثم وجد المأمع
اصحابه او في جهله او غيرهم اعاد ولو عدم الماء والتراب سقط اداء وضوءه ونقصه كل نواقض الطهارة يزيد
وجود المأمع عليه من استعماله فان وجد وقد تلبس بالثياب لم يمسح به كل ما يستباح المائنة ولا يبعد باصلي
به ويختص الجنين بالارباح والبذول وحرم تيمم الحدث والحيت ولو احدث الجنين التيمم على بدل الغسل
وان اصره ويجوز التيمم مع وجود الماء للحنانة ولا يدخل فيه في غير **الصلوات** فيما تحصل به الطهارة اما
النهائية فقد ينالها اما المائنة فبالمر المطلق لا غير كذا انما الالة النجاسة والمطلق ما يصدق عليه
الاطلاق الاسم من غير قيد والمضاف بخلافه وما في الاصل ظاهر ان فان لاقتها نجاسة ما قامها اربعة
الاول المضاف كالعقصر من الاجسام كابر الوجود والمخرج بامرنا يسيله الاطلاق كالبرق وبما يتجسس على ما
فيه من النجاسة قليلا كان او كثيرا **الثاني** الجارى من المطلق ولا يتجسس الا بتغير لونه او قطعه او غيره بالجملة
فان تغير تجسس المتغير خاصة وتظهر يتجسس انما الماء الطاهر عليه حتى يتحول التغير وما راجع الى ان كان
قد تغير انما ساعد او سائر الغنث حال تطايرها كالجاري **الثالث** الواقف كيانا والحاضر والا في والغدير ان كان
قد تغير كماله كمال العراق او ما حواه ثلثة اشياء ونصف طول او في عرض وفي عمق يتغير مستوى
الحلقه لم يتجسس الا بتغير احد اوصافه الثلاثة النجاسة فان تغير تجسس جميع ان كان كمالا وتغير اقلها
كطاهر عليه ودفعه فكر حتى يتحول التغير وان كان اكثر المتغير خاصة ان كان اليان كمالا وتغير اقلها
كطاهر عليه ودفعه فكر حتى يتحول التغير وان كان اكثر المتغير خاصة ان كان اليان كمالا وتغير اقلها

في غير الاستحاضة والابدية
من بين البدن التي اصابها
عانت

في غير الاستحاضة والابدية
من بين البدن التي اصابها
عانت

في غير الاستحاضة والابدية
من بين البدن التي اصابها
عانت

الحيوان من غير ان يغير مظهره عليه دفعه الاربع

فانما اقية من النجاسة وان لم يتغير وضعه ويظهر الفارق كظاهر عليه دفعه الاربع ما اريد ان يغير النجاسة
جنس ويظهر التي حتى في هذا التغير فان لم يتغير لم يتغير الكثر احيانا كالحواشي النجاسة فاجبو ان يخرج الجميع في موت البعير
وقوع المني ودم الحوض والاستحاضة والناس والمسكر والقضاء فان تعدت كثرة تراوح عليها اربعة رجال
يوما او خرج كمنى موت الحمار والبقر وشبههما وتخرج سبعين دلو من ولا العاقرة في موت الانسان وسين للعضة الاربعة
ودم الكثير غير ما في الثلاثة كذبح الشاة واربعين في موت السنور والكلب الحنزي والتعليق الاربعة وبول الحمل
وقوع نجاسة لم يرد فيها غير قبل الجميع وثلاثين في وقوع ما من المطر نطا للبول والعدوم وحرارة الكلاب وشرارة
للعدوة اليابسة والدم قليل غير الثلاثة كذبح الطير الهام في المير سبيع في موت الطير والنجاسة والحمامة
واما في ما والفاركة اذا انقضت واشتخت وبول الصبي واعتقال الحنث الحيا من نجاسة ميتة وخرج الكلب
وحسن في فمها العجاجة وثلاث في موت الفارعة والحية ودلو في العصفور وشبهه وبول الضبع الذي لم يتغير
بالطعام وكل ذلك عندى مستحب لا يجوز استعمال النار النجس في الطهارة مطلقا ولا في الاكل والشرب
اختيارا ولو اشتبه النجس من الانا من اجتناب ونجس مستحب تباعد البهمن بالوعة سبيع اصبر ان كانت
الارض سهله او كانت اليابوعة فوقها ولا تغرب اسرار الحيوان كلها طاهرة عدا الكلب والخنزير والكافر
والناصه المستعمل في زرع الحنث طاهر ومطهر وفي رفع الحنث نجس سوار تغير النجاسة اول الامار
الاستنجار فان طاهره مطهره لم يتغير النجاسة او يقع على نجاسة وكبر الطهارة بالمتنن الشمس في
الاولى والمستحق بالنار في غسل الاموات وسور الحلال وامل الحيف والحافض التهمة والبالغ والعمير
والفارعة والحية ومما مات فيه النوزح والعقرب **الظلال** فيما يتبع الطهارة النجاسات
عشرة للبول والغايض من ذي النعل سائل غير كالكول الاصل كالا سدر او بالغير كالحلال والمخ
من كل حيوان ذي النفس السائل وان كان ما كولا والميتة من ذي النعل سائلة مطلقا واخبرها
سوار ابنت من حتى اوصيت الاما لا تحله الحيوة كالصوف والشعر والوبر والعظم والظفر الا

النجاسة من غير ان يغير مظهره عليه دفعه الاربع ما اريد ان يغير النجاسة جنس ويظهر التي حتى في هذا التغير فان لم يتغير لم يتغير الكثر احيانا كالحواشي النجاسة فاجبو ان يخرج الجميع في موت البعير

فانما اقية من النجاسة وان لم يتغير وضعه ويظهر الفارق كظاهر عليه دفعه الاربع ما اريد ان يغير النجاسة جنس ويظهر التي حتى في هذا التغير فان لم يتغير لم يتغير الكثر احيانا كالحواشي النجاسة فاجبو ان يخرج الجميع في موت البعير

من

تضاعف اللحم فانه يكون طاهرا انما لا بد
ليس على شئ من طاهرهم الاتفاق
عاجلة وما في الحان ما تخلف
في القلب واللدن ورحمان
من ساواته لندلشع
وعند كذا مسوغا
كذا في غير السراج

من غسل العين والكلب والخنزير والكافر والدم السفوح من ذي النفس السائل والكلب والخنزير واخبرها والكافر والظن
الاسلام اذا جدد بعلم شربته من الدين ضرورة كالحواشي والعدوة والمسكرات والعصا اذا غلا واشتد والقضاء
انزاله النجاسات عن الثوب والبدن للصلوة والطواف ودخول المساجد وعن الكينة للاستعمال وعن النجاسة
والبدن من دم القروح والجروح اللاتمة وتجاوزون سبعة درهم النجس من الدم السفوح نجسها في المتفرق خلا
غير ان لا تفسد من غير المعين وعن نجس الاتنج الصلوة فيه سقم كالكندر والخويز وشبهها وان نجس
بغير الدم ولا بد من العصر الذي بول الضبع وتنتفي البهية للنجس بولها الواحد في اليوم مرة واذا علم موضع النجاسة
غسل وان اشتبه سلا مع النجس يصل الواحدة فيها من شئ الا في النجاسة بوطيرة نجس ولا نجس لو كانا يابسين
واوصل مع نجاسة ثوبه او بدنه عائد اعار في الوقت وخارج به والناس يعبدين في الوقت خاصة والمجاهل البعيد
مطلقا ولو لم في الاناء استبدل ولو تعدد البطل البطل والنجس الثوب وليس للنجس مصل على اغان تعدد البطل وغير
صل فيه ولا يبيد مظهر الشما تحق من البول وشبهه في الارض والمواري والحصر الابنية والنبات والناشر
احاتته والارض طين النعل والقدم **النجاسة** نجس استعمل او في الذهب والفضة في الاكل وغيره وكبر المفضل و
يختب موضع الفضه واطن الشكرين طاهره ما لم يعلم ما شربهم لها بوطيرة وجلد للذكي طاهره وغيره نجس و
يعمل الانا من الخرويع من النجاسات حتى تزول العين ومن ولوح الكلب ثوبا او لهن بالتراب ومن ولوح
الخنزير سباعا **النجاسة** والنظر في القدمات والمهايات والواحي **النجاسة** الاول في القدمات
وقية مقصد الله في اقسامها وهي واجبة ومنذوبة والواجبات تسع اليومية والجمعة والعيدين
والكسوف والزلازل والايات والطواف والاموات والمنذر وشبهه والندوب ماعدا اما النجاسة
فنجس الظفر والعصا والعتار كل واحد اربع ركعات والحصر ونصعها في السفر والمعرث ثلاث فيهما والصبح
ركعتان كذا لك ونوا ملها اربع وثلاثون والحضرتان ركعات قبل الظهر وثان قبل العصر واربع بعد المغرب
وركعتان من جلوس تعدان بركعة بعد العشاء واحدة عشرة ركعة صلوة الليل وسركعا الفجر تسقط

ويجوز ضمها لقيام الليل في ركعة
بذلك العدد

النجاسة من غير ان يغير مظهره عليه دفعه الاربع ما اريد ان يغير النجاسة جنس ويظهر التي حتى في هذا التغير فان لم يتغير لم يتغير الكثر احيانا كالحواشي النجاسة فاجبو ان يخرج الجميع في موت البعير

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list or a separate entry, written on a separate piece of paper or a different section of the manuscript.

الاجتماع وتبعد الصلح ^{المشتركة}
تؤب طاهر اما استغنى الموك
من الارض القطن والكتان
وان كان عيته مع غرضه
رجال الاتكدة والقنوس
والاعمال والخف والواحد
والثلاث والعقاب ويجه وضع
ظاهرا في ثوب المتهم المحلل

[illegible]

الحاف

[illegible]

المصولة الى اقرانهم يات
هم يحيى علي بن علي
وغيره يات

هذا هو الأصل في الصلاة
بما في نسخة من المخطوطات

التي هي في الصلاة وجهه والماور عن الجانبين ان كان على سائر احد ولا فنع عليه **الباب** التوجه يسبح
بينها ثلاثة ادعية احدها في الافتتاح **القنوت** وسحب عقيب قراءة الثانية قبل الركوع ويدعو بالوقوف
وفي الجمعة قنوت اخر بعد ركوع الثانية ولوسية قضاء بعد الركوع **الباب** شغل النظر ما الى سجدة وثانيا الى بطن
كيفية ركوعها الى ما بين رجليه وساجدا الى راسه ومنهذه **الباب** وضع اليد ما على فخذه بعد ابر
سكينة وقنات الخلق وجهه وكذا على رجليه وساجدا الى راسه ومنهذه **الباب** وضع اليد ما على فخذه بعد ابر
تسبح اللهم عليه **الباب** في الجمعة وهي ركعتان كالصلاة عتوى الظهر وقفا عند قول التسبيح في الجمعة
لان يصح في كل شيء صلاة في الوقت من قبل في الوقت والواجب الا ينقطع الامام العادل او غيره
وحضوره بعدة معه في الجماعة والخطبان من قيام الشمل كل منهما على حمد الله والصلوة على النبي وآله عليهم السلام
والوعظ وقراءة سورة خفيفة ومن جعة اخرى بينهما اقل من تسبيح والتكبير والذكر والحمد والحمد لله
والعز والمرض والكبر للذين ومن بعد القنوت من تسبيح فان حضر المالك منهم الذكر وجبت عليهم وانعقدت بغيره
ويستدعي في الناي للزعم والعقل والايمان والعدل والطهارة والولادة والذكورة في العبد والابرار والاحياء والامم
قولن في استماعها حال الفضة وامكان الاجتماع قولان ولو صلى الظهر وحده السج لم يسقط بغيره ان ذكرها
صلاها والامام يظهر ويدرك الجماعة اذراك الامام في الثانية ولو انقض العدة في الانتداب للجمعة ولو ان
قال التسليح الصلوة سقطت ويجب تقديم الخطيبين على الصلوة واخيرهما عن الزوال والفصل بين الخطيبين بحسب
وغير صوت حتى يسبح العدة ولو صليت ثم ادى لم يصح ولو اتفقت جميعان بينهما اقل من تسبيح بطلان الاقتضا
والاجبة والمنتبهة والمتفق بعضها لا يجب عليه وان اتفقت في يومه ويوم السفر بعد الزوال قبلها والاولان
الثاني واليسع وتبطل بعد الزوال وينعقد ويكره السفر بعد الفجر في حجب الاصغار والظلمة في الخطيبين ويكره
ويجوز قبل الركوع فان تعذر لم يلحق وسجد معه في الثانية ونسوى بها للاول ثم تم الصلوة ولو تجزأ الثانية بطلت
صلواته ويجب ان يكون الخطيب ليغا مواظبا على الفرائض والمداورة الى المسجد بعد خلق المراس وقص الطقوس

في غسل الصلوة
والنطق والتكبير
قنوت

هذا هو الأصل في الصلاة
بما في نسخة من المخطوطات

في يومين للبدن للطينين

في يومين للبدن للطينين

والشباب

هذا هو الأصل في الصلاة
بما في نسخة من المخطوطات

والشباب والسكينة والطيب والبر الفاضل الشباب والتعظيم والرداد والاعتقاد والسلام **الباب** في العجين
وتجيب بشروط الجمعة وسحب هذا الحضور واختلاف الشرايط يجب جماعه وقراءى وكيفيتها ان يكون لا قطع
فيقر الحمد وسورة ويستحب الاعلى ثم يكبر ويقت خساو كبير السابعة مستحبا او يكبر ثم يسجد سجدتين ثم يقوم
ويقرأ الحمد وسورة ويستحب الشمس ثم يكبر ويقت خساو كبير الخامسة مستحبا للركوع ثم يسجد سجدتين
ويتشهد ويسلم وقتها من طلوع الشمس الى الغروب ولو كانت لم يقف وعبر السفر بعد طلوع الشمس قبل الصلوة وكبره بعد
والخطبة بعدها واستماعها مستحب ولو اتفق جعة وعين تجوز على العبد في حضور الجمعة ويعلم الامام وذلك
وفي وجوب التكبيرات الزاوية والقنوت بينهما قولان ويستحب الاحسان بها الا بكثرة الزجر وحافا بالسكينة
ذاكروا ان يطع قلعة الفطر ويحذف في الاضحية ايضا بعد العمل من طين والتكبير الفطر عقيب السج صلواتها
المغرب ليلة الفطر في الاضحية عقيب خمس عشرة ركعة او اقله ظهر العبد في غيرهما عقيب عشرة ركعة او اقله
ويجوزها الا بمسجد البقي عليه السلام فانه يصل في كل ركعتين قبل خروجه **الباب** في صلوة الكسوف في عيد
كسوف الشمس فمسوف القمر والزلزلة والايات والريح المظلمة واخا وفي السجدة ركعتين في كل ركعة خمس ركعات
يكبر للاهل ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يقوم ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يكبر خساو يسجد سجدتين ثم يقوم في الثانية
كذلك ويتشهد ويسلم ويجوز ان يقرأ بعض السورة فيقوم من الركوع فيصليها من غير ان يقرأ الحمد والشارع في
السورة على الكلمات الاولى وكذا السورة في الثانية وقتها من حين استدار الكسوف الى استدار الخلل
فلو قصر عنها سقطت وكذا الرياح والاخا وفي ركعتي الحمد او شيئا اخر حتى يخرج الوقت قضاها واحدا اما لو
علا قصر الا ان الكسوف بشرا احتراق القمر اجمع ووقت الزلزلة مدة العمر ويصلها ادا وان سكنت ويستحب
الجماعة والطالة بعد من والاعادة ولو لم تجل وقراءة الطوال وسواة الركوع والسجدة للقرارة والتكبير عند الرفع
في الاية الخامسة والعاشر فيقول سمع الله والقنوت خساو ويجوز لو اتفق مع الحاضرة به في التكبير وقت الحاضر
وتقدم على النافلة وان خرج وقتها **الباب** في الصلوة على الاسوات على الكوفة الصلوة على كل مسلم ومن

هذا هو الأصل في الصلاة
بما في نسخة من المخطوطات

هذا هو الأصل في الصلاة
بما في نسخة من المخطوطات

هذا هو الأصل في الصلاة
بما في نسخة من المخطوطات

هذا هو الأصل في الصلاة
بما في نسخة من المخطوطات

[illegible][illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

٤٠
 و ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات
 هم الذين هم في جنة عدن
 و ان الذين آمنوا و عملوا الصالحات
 هم الذين هم في جنة عدن

٥٤

انما يكون

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الاولف لا يعد المعطي اى يعطى المالك الوصية دون غيرهم ويعيد الخالف لو اعطى مثله وان لا يكونوا واجبي
كالابوين وان علوا والا لا دون تروا والوجه والملك من سهم الفقراء ويجوز ان لا يكونوا لها شيا اذا
لم يكن المعطي منهم وهم اولاد ابي طالب والعباس والحارث والي لقب ولوقصر الحسن عن كفايتهم وان كان العطاء من
المذوية وكان المعطي منهم او اعطى مواليهم جازا ويشترط العداقة في العامل وعلمه بفقده التوكيد وصحة الامام
من المعالة والوجه والقام على كسب المونة بصحة او غير صالح ينفق وان كان موعده حسن صرهما ولو قصر
كسبه جازا وان كان موعده فله ان ينفق ماله ويصير صاحب الدار السكن وعبد الخدمه وموسى الركون ثياب الفل وصحة
اشاءه الفقر وان كان قويا في ادما تلتف ماله في ادعاء الكتابة اذا لم يكن فيه الغرم ولا يحجب علامه انها ذكوة ولو
ظهرهم الاستحقاق امرت مع الكسنة والاعزاجات ولا يملكها الاخذ ولو صرف المالك في غير الكتابة والغاذى
في غير الغزو والغرم في غير الدين استبعد الا ان يدفع اليه من سهم الفقراء ويجوز ان يعطى الغرم ما تنفق في
المعصية من سهم الفقراء وان يعطى من سهم الغرم ما يحل حاله ويجوز مفاصلة الفقير بما عليه وان يقصر عنه جازا
ولو كان واجب الفقرة ولا يشترط الفقرة الغاذى والعامل والمولفة ويسقط في الغيبة سهم الغاذى الا ان يجب
والعامل والمولفة **الفصل الثاني** في كيفية الاخراج يجوز ان يتولاه المالك نفسه ووكيله والامام والسلمى ان اذن
لله الامام والافلا ويسحب حلها الامام ولو طلبها وجب ولو فرق حينئذ اثم واجزاء على اى حال الغيبة يسحب
دفعها الى الفقيه ليقربها ويسحب على الاضاف ويجوز تخصيص واحد بها وان يعطى ثمانية دفعه فيجمع حلها
عن بلو هاجم وجوه المستحق فيه واخر الدفع مع الكسنة فيصير لادونها ويجوز النقل ميعه المستحق فلا
ضمان ويسحب صرهما بله المال لو كان في غريم ويجوز دفع العوضه بدين في الفطرة افضل صرهما بله ويدعوا
الامام والسلمى اذا قبضها او جوبا على اى وجه ما لم يولف من يد احدھا ويعطى ذوا الاسباب بكل
سبب شيا وقل ما يعطى ما يجزى الضباب الاول استحبابا ولو فقه المستحق وجبت العوضه به بعد الوفاة ويسحب
على الباقي لو غيب الشئ عند الدفع للشئ على الوجه وكوز عن ذكوة مال او فطره شقرا بين الدافعي ما كان او ساعيا او مالكا
الاستحقاق والى الامام والى الامام والى الامام

فان كان المستحق من الفقراء او من غيرهم كان له ان ينفق ماله في غير الغزو والغرم في غير الدين استبعد الا ان يدفع اليه من سهم الفقراء ويجوز ان يعطى الغرم ما تنفق في المعصية من سهم الفقراء وان يعطى من سهم الغرم ما يحل حاله ويجوز مفاصلة الفقير بما عليه وان يقصر عنه جازا ولو كان واجب الفقرة ولا يشترط الفقرة الغاذى والعامل والمولفة ويسقط في الغيبة سهم الغاذى الا ان يجب والعامل والمولفة

او وكلا ولو كان الدافع غير المالك جازا ان يولى احد ما يولى بعد الذبح فصل الاجراء لو قال ان كان مالي الغائب على ما من
ذكوة وان كان بالغافنا فاصح وقال او اقل فاعطى ولو اخرج عن احد ما ليس من تعيين صح ولو اخرج عن الغائب ان كان
سالميا كان بالغافنا ان نقل ولو يولى عما يصلح لغيره وان وصل ولو يولى الدافع لا المالك صح طوعا كان الاخذ او كره او لو
مات من اعتق من الزكوة ولا واثرت لغيره الا لمام على اى وجه الكسنة والوزن على المالك وكسره التملك بان يصدق به
اختيارا ولا كسره في الميراث وشبهه وينبغي وسر التبع التملك الصلب
اخراج صاع من القوت الغالب كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والبن والاقط الى مسحق ذكوة المال على ما
حرم من قوت الستة لولع البينة ومن من يقول وجوبا ونسبها لسلطان الحال او كما في اربعة اصغرا وكسره عند
الهلل ولا يخرج عن الضيق اذا كان من قبل الهلل الا في ذلك وفي الهلل في ذلك وفي الهلل في ذلك وفي الهلل في ذلك
ولو كان بعد الهلل للرجب ولو قصر بعض الملوك وجب عليه النسبة ولو علم المولى وجبت عليه وسحب الفقراء جازا
بان يذ صاعا على عياله ثم يصدق بدو لو لم يقبل الهلل واسلم او عقل من جنونه او استغنى وجب اخراجها ولو
بعد استحب ماله يصل العبد ويخرج من الزوجة والملوك وان كانت مشرطا اذا رجعها عن وسقط عن الموضع
والضيق الغنى الاخراج عنه ذكوة المشترك عليها اذا عاله اوله يعلم احد ولو قل وصحت البيت العبد قبل الهلل
وجبت عليه والا سقطت عنه وعن الوارث على اى وجه ولو لم يقض الوارث فلا ذكوة عليه ولو مات الوارث فالزوجة
على الوارث وتسقط التركة على الدين وفطرة العبد بالخصص لو مات بعد الهلل وقبل سقوطه ويخرج من الميراث معه
ارهاقه الا فضل التمر الزبيب ثم غلبت قوته ويجوز اخراج القيمة السوتية ونحوها فرضا ورضا واخراجها على
واخيرا لو قبل صلح العبد افضل فان خرج وقتها وهو وقت العبد وقدرها اخرجها وان لم تغلبها وجب رضاها على
وتضمن لو غلبت ولكن ومنع ولا يضمن من عدم الكسنة ولا يجوز حملها الا بعد اخرجها المستحق فيضمن ويجوز مع عدمه ولا ضمان
وتعطى لملك اخراجها والافضل الامام او ابيه او الفقيه ولا يعطى الفقراء قل من صاع الايام والاحياء والقصور
ويجوز ان يعطى ثمانية دفعه ويسحب اختصاص القرابة بها ثم الجيران **الطريق الثالث** في الخمس وهو اوجب غنايسر
المال من كان زائعا من مال اربعين ذراعا على الامام
وقيل اربعين ذراعا

فان كان المستحق من الفقراء او من غيرهم كان له ان ينفق ماله في غير الغزو والغرم في غير الدين استبعد الا ان يدفع اليه من سهم الفقراء ويجوز ان يعطى الغرم ما تنفق في المعصية من سهم الفقراء وان يعطى من سهم الغرم ما يحل حاله ويجوز مفاصلة الفقير بما عليه وان يقصر عنه جازا ولو كان واجب الفقرة ولا يشترط الفقرة الغاذى والعامل والمولفة ويسقط في الغيبة سهم الغاذى الا ان يجب والعامل والمولفة

احمد
مورق

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وقدرته
والصوم وقدرته وقدرته
عليه السلام

[illegible]

والا انما اعطاهم من
الانسان وهو جبر
والا انما اعطاهم من
الانسان وهو جبر

الاحرام من غير قصد

الاحرام من غير قصد

احرم منه وجوبا وينقل فرض التيمم ثلاث سنين الى الكى ورواها جميع فيخرج الى الميقات ان تمكنه الاخراج الحرم ولو تعذر
احرم من موضعه ولا يجوز الطمع بين الحج والعمره بنية واحدة ولا ادخال احدها على الاخرى على الاحرام والتمتع بغير قصد
النظر الثاني في الشرايط بشرط حج الاسلام التكليف والحرية والاستقامة وعلى الزاد والعدة ونحو ذلك مما لا يمكن
وهو الصلح وتخليه التمسك والقدرة على الركوب وسعة الوقت فلا يجب على الصبي والمجنون ولو حججا او حج عنه لا يخرج بحجته الا
ولو حج عنه بانه كذا قبل المشرك او احرم الميزه والى غير الميزه المحزون ولو حج الملوكة باذن مولاه لم يخرج بحجته الاسلام
ان حرك المشرك حقا او تم لو افسد ويقضي بحجته القضاء انما تنقته قبل المشرك والافلا ومن وجد الزاد والراحه على ان يمشي لم يوا
يكون عياله ذاهبا وعياله اقمه مستطيع وان لم يرجع الى كفايته على اى ولا يباع شياء ولا دار ولا حاصه ولو وجد الثمن وجب البشراء
وان كان اكثر من ثمن البشراء على اى والمذون لا يجب عليه الا ان يفضل عن ذمته بالاستقامة ولا يجوز صرف الماله في المنافع وان
شق ولو نزل الزاد وحده ورواها وجب ولو ذهب ماله يستطيع به لم يجب التمسك القبول ولو اشترى لغيره المذون المذون بغيره
وجب ولا يجب القبول ولو حج الفقير متمسكا بالدين لم يخرج بحجته الاسلام الا مع اهله المستقر ولو تسكن الفجر اجزاه ولو كان ايتام
معها اجازت عن المنوب الا مع الاستطاع ولو حج عن المستطاع المخرج غير المخرج ولا يجب الاقراض على ولا يذرا الولي الا
لو اذن فيه والمريض ان قدر على الركوب جسد عليه والافلا ولو اقرض الى الرقيق مع عده او الى الخويعه والالات مع العده
او الى الخويعه القوية مع ضعفه او الى مال العبد في الطريق مع تمكنه على رايه سقط ولو منع عده او كان معصوم لا يستسكن
على امر احد سقط ولا يجب على المخرج عرض امواله واستناده على رايه ولو بات بعد الاستقرار فقصه لاصل من اذن ولا يملك المذون
والافلا ولو اختص احد الطريقين بالسلامة وجب سلوكه وان بعد ولو تساويا فيه اخيرا ولو اشتراكا العطي سقط ولو
انما قبل الاستقار
بعد الاحرام ودخول الحرم اجزا ومع حصول الشرايط يجب فان اهل الاستقامة ذمته ويجب على المالك ولا يصح منه الا بالاسلام
فان احرم حاله لم يخرج عنه فان اسلم اعادته الميقات ان تمكنه والاخراج الحرم والا ذمته موضعه ولو اذ بعد احرامه لم يستطع الركوب
والمخالص بعيد مع اخلاصه ركوب المرأة والعبد المحج تطوعا بدون اذن الزوج والمولا ولا يشترط الحرم الا مع الحاجة
ولا اذن المخرج في الواجب ويشترطه التقدير البلوغ والعقل والحريه ولو اذن المولى العقد نذر العبد وكذا التوجه
لواذن الزوج لهما
والفقه يراه الزم

الاحرام

الاحرام

الاحرام

للمراجع

الاحرام من غير قصد

ولوات بعد استقران قصد من الاصل وتقسط الترك عليها وعلى حجته الاسلام وعلى الميزن بالخصص وان عيشه بوقت تعين فان
مخبره سقط وان اطلق توقع المكنته لم يخرج ولا يخرج من حجته الاسلام والعكس لو نذر ما شيا وجب فان مكنته تمكنه اعاد وعاجزا
يتوقع المكنته مع الاطلاق ومع التقييد يسقط ويشترطه التائب كمال العقل والاسلام وان لا يكون عليه حج واجب وتعيين المنزلة
قصد اعاد ولا يصح من المخالف الا ان يكون ابا للتائب ولا ينافيه الميزه رايه ولا العبد بدون اذن المولا ولا العطا على الصبي
الحاضر ويصح نيابة الصبي مع عدم الوجوب وان كان حرة عن رجل وامرأة ولو مات التائب بعد الاحرام وسقط الحرم
اجرا عن المنوب والاستيعاد من الاجرة باقيا بل المختلف ذاهبا وعياله اقمه المستطاع في عام حج السابق ولا يقطعا ولو كان في عامين
الا ذمته الطريق والعبد ولا التمتع مع قصد الافضل ولو استاجر اثنان للايقاع في عام حج السابق ولا يقطعا ولو كان في عامين
صحا ولو افسد حج من قباله استعديت الاجرة والافلا يقتضيه التمسك وعلى المذون الكفارات والمجدي ولو اخرج
تأمل الهدى ولا تضاعف عليه ولو اخرج من المنوب شق قبل التمسك لم يخرج عن احدها على رايه وتسعاد الاجرة مع التقييد
ولو اخرج بعد اخرج اجرة المنوب الواجب من الاصل والمزاد من الثلث في المنوب يخرج الجميع من الثلث فكذلك المراجع
الافلا ومع التمسك والثلث ولو كره ولو يفيض القدر في نصب اكثر من سنة لهذا المستوعر يقطع اجرة المنوب الواجب
مع علم عدم الاداء ويشترط حج الطلوع الاسلام وان لا يكون عليه حج واجب واذن المولى والتوجه بغيره ولا يشترط البلوغ
ويشترط حج التمتع والنفقة وقوم في اشهر الحج والوفد والقصد وذو الحج والايان به والعمره عام واحد والاحرام بالحي من مكنته فليكن
احرم من غيره راجع فان تعذر احرم حيث قدم بشرط القادر والمقدرة البتة ورواها في اشهر الحج وعقد احرام من الميقات او
ان كان اقرب **النظر الثالث** في الافعال وقصد **الاول** في الاحرام ومطالبة **الاول** في المواقيت ويجب الاحرام منها
على من دخل مكة الا من دخلها بعد الاحرام قبل التمسك والمكنته فلو احرم قبلها لم يفسد الا لا ذمته ومن يعتزم في واجب اذا خافه
قبل الوصول ولا يكفر من الاحرام قبلها عليها لم يجب تجديد عند ما فان تعذر حج المالح فان تعذر راجع من موضعه ولو اذن
وغيره القاصد للثبات والتمتع المقيد بكونه ولو لم يكره عاده اوجب الرجوع فان تعذر بطل ولو قصد الاحرام احصا وقصد التمسك
اخرج على رايه والمواقيت سنة لا بل العراق العتيق وفضل المشرك واسطع غرة واخره ذات عرق ولا بل التمسك احتسابا
جميع الميقات
المعتمد في قضاء الواجب
المعتمد في قضاء الواجب
المعتمد في قضاء الواجب
المعتمد في قضاء الواجب

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

الاحرام

سبحان الشجرة واضطر الخائف وفي مقام الشام والهل اليمن بسلام والهل الطابق قرن المنازل ومن كان منتميا لقرن بستانه
منه ومن موافقت لاهلها والتمناز عليها ولو سلمك والايضا الاحد لها احرم عندنن الحاخة لاحد **الطابق**
تكملة ويجب فيه السنة الشبهة كقصص حجة الاسلام وغيرهما فتعاقبوا وقرنا واوا افرادا وعمر مفردة لوجوبه وان بدت بقره **الاحد**
واستد استباحا واليكيات الالاح وصورتها بيلك اللهم ليكن ليكن ان اتخذ والنعمة والملك لك الشكر لك
لبس للتمتع والمفرد وتتمتع القارون في عقد بها والاشعالم الحصى بالبدن او التقليد المتشرك وليس الثوبين مانع من الصلوة
ويطير الاحرام باخلا الفم بعد اوسهوا وان يوشى المتكئين معا والآخر غير مكساة باليكية ويقعد عليه ولو نزل الحرج قبلها
ولا لقادة ويجوز الحرج للثا والحنيط لمن وقعده الشارع الا انه وليس القيد يملأ القفا ويحرم اذا احرام قبل الا
الافعال الاول ولو اخرج من التمتع قبل القصة ناسا فلا شئ عليه وعما لا يطعم ويصير من غير اكل ولا يوجبه البقيان
من غير وجوب الحرج فان فعل ما يوجب الكفاة لم يركب الا ما يعجز عنه والهدوى والصياح ويستحب تكرار
النية للحاج الى الزوال او غيره فانه اذا شاهد بيوت مكة لم يعمر متعاقا واذا دخل الحرم للعمرة او اذا احرم بهما خرج
واذا شاهد الكعبة ان احرم بها من مكة ورفع الصوت بها الا جلا والاشراط والاحرام في القطن وتوفيه شعر الرأس
من اول ذي القعدة للتمتع وتكرمه عند هذا الذي المحرم وتقليد الجحد وقص الاظفار واخذ الشاوب وازال الشعر
والاطفار والغسل والاحرام عقيب فريضه الظهور وغيرها اوست ركعات وقلم كعتان والمرة والجل الى الة تحرم
الحنيط ولا ينفع الحصى منه فان تركت طفا بالمنع رجعت مع المكته والاخراج الحرم والان موضع **الطابق**
في تركه يجب الحرج اجتناب حديد البر وهو كحجران مشع يمشي ويقع في البر ولا بدعا واصليا او اشارة ولا لة
واغلا قرا واسباك والسواطيا بعدد اول غير وشهادة عليه وقامة وتقبيل وتقرضه والاسمعة والطيب مطلقا على
رأسه وان كان في الطعام الا خلق الكعبة والفواكه والاكل الى السوداء والسترة المرأة والمجد والوهو قول والقد
وبلى والله والكذب وقول هوام الجسد وليس الحاقه للزينة لا للستره وليس ما ينزل الفم اختيارا والادان اختيارا
وازاله الشعر وان تأخر الحرج من غير ضرورة وقص الاظفار وقطع الشبر والحشيش الثابت غير مكساة شعر الفواكه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

واللاذخ

عن كاهن

اولاد الفان مالم اربعه اشهر فصعد اذله

بسم الله الرحمن الرحيم

والأخوة النخل والبس الحيط للرجال والحقول غير المتعاد للنساء والحقول والرواق على ج وتظليل الجبال الصخرية بأبار ونوالمساحيل
وأمره اختصاراً لتظليل ورواق وتظليل الجبال راسه وان كان بالاسم راسه وفخ الصييد ويضبط الجوارك الصيد وإذا
فخ المحرم صيداً كان مستحباً وكذا الأوزع المحرم الحمر ولو وجد المحرم الجبلان المحرم الحمر وقيدته قول مدعي ابتاع
العقده إلا أن ليس للراعي المطالب بالحقول بالركبة ولو أوقفه الوكيل المحرم حال الحرام الوكيل بطل ويجوز مراجعة
الرجعية ونحو الاما ويقصر على انفسه لياضط الحطام فبالمس ولو قد غلب السراول المس ولا في الطيلان والضم
اليوم والفتة الى موضع اخوين يذبحه وليحق الحظائر والقرى والمركبة من وجهها ويجوز ان يلقى القاص من راسه الى
طرف انفسه ويكره لبس السلاح اختياراً والاحرام السنو والمقصود الوضوء والحمل ولو لم يكن في القاص الحرام او لم
واسمعه لا الراعيين وليس المنادى **الطائر الكلبة** الكلابات ونسب مقصود **الذئب** الذئب الصيد والغامة

بدنه ويقترش البدنة على البر ويطلع من مسكن نصف صاع والفاضل ولا يلزمه الا ان كان هو من ماله
عن كل مسكن يومان من صاع ثمانية عشر يوما وفي حجر من صاع الا بالبر في بقعة الوحش وحاقه في ابيض التبن
على البر ويطلع لكل مسكن نصف صاع والفاضل عن اثنين هو لا يلزمه لو اعوزوا يصوم عن كل مسكن يوما فان
مجموع شعب ايام وفي القلي شاة او يفيض ثمنها على البر ويطلع لكل مسكن مدين والفاضل عن عشرة له ولا يلزمه
الا ان كان يصوم لكل مسكن يوما فان حجر ثلثة ايام وفي التغلب والاسناب شاة وفي كس بعض الغنم لكل بقرة
من الابان تحرك الفرج والاسناب تحوله الابان اثبات بعدده فالتا تحدى فان حجر من كل بقرة شاة فان
اطعم عشرة مساكين فان حجر صاع ثلثة ايام وفي كس بعض القطاة والبق لكل بقرة نحاس من الغنم ان تحرك والارسل تحرك
الغنم فان اثبات بعدده فالتا تحدى فان حجر نصف النعام والعمار وحوكل وحوكل للحمامة شاة على الحرم الحار والكل
فرج حار ولد الكلب نصف التحرك الفرج والاف درهم وعلى الحمل الحار الحمامة درهم وكل فرج نصف وكل بقرة ربع
ويصنعان على الحرم الحرم ويشتري بقية حمامة الحرم علف الحمامة وفي لحسن القطاة والحمل والدمج والبر
وفي لحسن الفخذ والقتب والبرودى وفي لحسن العصفور والصعوة مدمر طعام ووقيل الحاراة فاكدة

[illegible]

مردود است

واما الاستماع الى الامور القاتلة للمراة
 بالعدل والاعصية
 بالعدل والاعصية
 بالعدل والاعصية

[illegible]

الكتاب
تاريخ

القليل بقية عند جسده وقتل الزنور عند الاخطا وكثير الجراد شاة ولو لم يكن من اللحم فلا شئ وكلما لا تقدر لغيت فيه
 قتل قيمته وكذا البيوض والاقتل ان يفدى المصيب يصح فالماثلة الانثى والذكورة ويجوز بغيره يفدى الماخض بمثلها
 فان تعذر فقيم الخرافا خضدا ولاضان لو شكت كونه صد او وقع الحرا وقتل الاخر او مالا لا تقدر لغيت فيه وقت الاطلاق
 ويجوز تصيد الجرو هو ما يبيض ويفرخ فيه والكلو والواجب الحبش في الغنم اذا تحشت ولا كفارة في البع ولا المتولد
 بين الوحشي والانس او بين الحمم والحمل اذا رخصدق الاسم ويجوز قتل الانثى والقارة والعقرب والبرص ورم
 الجذاع والغرلاب والضاح القارص والدماسي من ماله لا يقتله ولا كلها ولو لا يقتل فدى القتل وضرب يده ماله
 ولو لم يثر ارمي فلا شاة ولو وجدته تهرله سوية فبيع القمير ولو وجدته حلالا فالحمم وكذا الرجل التام في كسره في
 الغر لا يصفق فتمت في غنبيه الحمم وكذا في بيدها وجلبه ويضرب كاس المتكسر في داره ولا وشاة يلبس القليل في وقت
 اللين ولو ضربه على الانثى فتمت قيمته وانزولها الاحرام ما ملكه من الصيد معه تولد يرضع بطن ولو لم يمسك الحمم
 فذبحه اخبر على كونه او لو اسك حمم في الحلق فذبحه محل ضمن الحمم خاصة ولو غلق على عام الحمم وفتره بطن
 بالجلد الكا الحامدة شاة والفرخ بحمل والبضيد بدهم ان كان محميا ولو وقع عام الحمم فشاة وان لم يرجع فقي كونه
 شاة ولو اذ وجعا عتار اذ وقع على كونه ولو اذ من الماقل ان قصد او اذ وقع الجميع فدارو والذو المختص
 مع الاناث ومغري الكلب مسك الا ان حتى يملك الطفل والقاتل حنقا والسائق والراكب مع وتوفضت ولو كان
 سائر ارض ما يغيب يديه باخا وبواضطر المرمى فقتل اخص من الجميع والحرا على القمير في الحلق القدار و
 يجتهد على الحمم في الحمم في تكلم الكفارة بكم الصيد سهوا وعدا على ما لا ولا يدخل الصيد في الحمم بوجه
 ويجوز للمصط الاكل ويفدى وان كان عند ميتة فان تكلن من القدار او اكل الصيد والا لمسته هذه الماقل للصليحة
 ونعم يصدق به ويذبح الحاج ما لم يرضه عن المعتمر وحده الحمم بدهم من اصاب بغير قصد اخص وكذا ما يؤم
 الحمم ولو رمى في الحلق فقتل في الحمم فمكة الوان بعضه فيه او مان على شجرة اصلها في الحلق او كان على ما فيها
 في الحلق اصلها في الحمم ومن تنفذ يشتم من عام الحمم تصدق بالحيانة ولو اخرج من الحمم صيدا رجلا عات

فان
 فغيره انما هو جوارحها
 فغيره انما هو جوارحها

الشمع

الفصل الثاني

اصطحة فان تلفت فتمت ولو كان مقصودا وحسب حفظه شاة ولو لم يكن من اللحم فلا شاة
 قبل او دبر احما محج او حرة واجب او ذبح عامدا عالما بالحرية قبل المشقة فحمه وعليه اثم بدين ولو جامع بعد
 اذ بلغا الموضع بمصاحبة ثالث الى ان يفرا فان طاعتا الزوجة لم يها مشوا الاصححها وعليه بدين ولو جامع بعد
 المشعر وفي غير الحرمين قبله عامدا فبدين وفي الاستنار بدين وفي القاذية قولان ولو جامع امته حلالا وفي غيرهما بدين
 فبدين او بقره فان تجر شاة او صياح ولو جامع قبل طواف الزيادة فبدين فان تجر شاة ولو جامع وقول
 الثالث اشواط فبدين ولو طاف حفا مالا كفارة وفي الاربعه قولان ولو جامع قبل السبع العرة واخرها ما سدت
 وعليه بدين وقضاه ولو اظفر في غير اهله فامتن فبدين على الموسر وبقره على المتوسط وشاة على المسفر ولو كان الماظم
 فلا شاة وان امني الا ان يكون عن شهوة فبدين ولو وسيا بغير شهوة فلا شاة ولو امني ولو قبلها فبدين
 فخره ولو امني عن شهوة فبدين ولو وسيا بغير شهوة فلا شاة ولو امني ولو قبلها فبدين
 وفي الطيب كالا وطالار ويجوز اوصيغاء ابتداء واستدامة شاة وفي قص كل طرف من موطع وفي اطراف يديه شاة
 وكذا ان جليليه ولو اتحد المجلس شاة ولو اذى اصعب الا قتل شاة وفي الخيل دم فان اضطر جاز وعليه
 شاة وفي خلق الشعر شاة او اطعام عشرة لكل مسكين سد او صيام ثلث ايام وفي سقوط شئ من راسه او تحت كف يده
 ولو امان في الوضوء فلا شاة وفي تمك الا بطين شاة وفي احدها اطعام ثلث مساكين وفي التليل سائر او تغليف الرأس وان كان
 بالامتناس او الطين وقيل الضمير شاة وفي الجلال امره فمكة با شاة وصيرتين بقره وثلاثا بدين وصا وثلاثا شاة وفي قلع الشعر
 الكبيرة من الشعر بقره وفي الصغيرة شاة وان كان حلقا وفي الاعراض قيمة ويعيدها فان جفت ضمن ولا كفارة في قلع الخيش
 وان اثم في الادله ان شاة ولو في الضريرة ويجوز الحرام ليس بطيب كالسج والسنن ولو تعدت المراساب تعدد
 الكفارة مع الاختلاف ولو كثر الوطى تكهرت الكفارة ولو كثر الحلق في وتين تكهرت اذ وقت واحد ولو كثر ليس
 او الطيب على مجلس فواحدة ولو تعدد المجلس تعددت وتسقط الكفارة عن الجاهل والناسي والخبون الا في الصيد
 فان الكفارة تجب مع الجهل والغبان والعذر وكذا من اكل ما لا يحل للحم وليس كذلك قلع شاة **المقصود الثاني**

فان
 فغيره انما هو جوارحها
 فغيره انما هو جوارحها

فان
 فغيره انما هو جوارحها
 فغيره انما هو جوارحها

في الطواف وهو ركن تبطل الحج بتركه عند اوقافه في السهو ولو تعدل استناب ويحب فيه الطهارة وازالة النجاسة عن الثوب
والبدن والختان للجلد والنية والبيداء بالحجر والحتم به والطواف سبعا جيل البيت على يسار واجمال الحجر واخراج المعاق
وسمكتها في مقام ابراهيم عليه السلام فان منعه زحاج فلهذا واحدا بنيه يستحب العمل لدخول مكة من غير من اوقع
فان تعدل من منزله موضع الاخر ودخل من باب بين شيعة والوقوف عنده او الدعاء والطهارة في النقل
والوقوف عند الحجر وحده الله والصلوة على النبي وآله والدعاء والاستسلام والتقبيل والركن للثوب المشتمل على الثوب
والنوازل المتجار وسبيل الدين عليه والصادق عليه وحقه وبالنوازل خصوص العراقي والبياني وطواف مقامه
وسمى طواف النكاح وتسمى شوطا والنداء في من البيت وبين الحلان بغير الدعاء والقرارة والزيادة في النقل
ويحرم الزيادة على السبع الواجب جدا فان زاد سهوا اكره اسبوعين استحبابا واصل للفرض وكذا النقل بعد السبع
ولو طواف في الجسر لا اعادة ولو لم يعاصم ولو طواف في الاشارة الى النجاسة وعنه ولو قصر عدده او قطع لدخول
البيت والحاجه او لم يحضر او لم يحدث فان تجاوز النصف رجع فان لم يجر ولو عاد الى اهل استناب ولو كان دون
ولو ذكر في السبع النقص اتم الطواف مع تجاوز النصف ثم اتم السبع ولو ذكر الزيادة في الثامن قبل وصول
الحجر قطع ولو شك في عدده بعد الاشارة لم يلتفت وان كان في الاشارة فان كان في الزيادة قطع ولا يشك
وان كان في النقص استأنف في النافذ يعني على الاقل ولو ذكر عدم الطهارة استأنف في النقص وطواف النساء
واجب على كل طائف حاج ومعمرة الا في عمره المشقة ولو نسى طواف الزيادة حتى واقع بعد الذكر فليزيمه و
يستحب لو نسى طواف النساء فليحسب طواف النساء عن السبع الا لعذر او سهوا ولو كان بعد الحج لم يحرم
الطواف وعليه في كل مرة العزم ولا يفتقر منه الطواف على اربع ويجوز التعويل على العزم والعدول قبل الزيادة
طواف المتعمد انتظرت الوقوف فان ضاق بطلت متعمدا ووقف وضارت جهتها مفردة وتقصير العزم والحاجه
بعد جوارفة النصف تحت متعمدا وقضت البيت بعد النكاح او استأنفت فيه مع التعذر ولو حاضرت قبل
فهي لمن لم يطف والمستمحاضه ما طافها ففعلت ما يجب عليها **المفصل الثالث** في السبع وهو ركز يطول

في الطواف وهو ركن تبطل الحج بتركه عند اوقافه في السهو ولو تعدل استناب ويحب فيه الطهارة وازالة النجاسة عن الثوب
والبدن والختان للجلد والنية والبيداء بالحجر والحتم به والطواف سبعا جيل البيت على يسار واجمال الحجر واخراج المعاق
وسمكتها في مقام ابراهيم عليه السلام فان منعه زحاج فلهذا واحدا بنيه يستحب العمل لدخول مكة من غير من اوقع
فان تعدل من منزله موضع الاخر ودخل من باب بين شيعة والوقوف عنده او الدعاء والطهارة في النقل
والوقوف عند الحجر وحده الله والصلوة على النبي وآله والدعاء والاستسلام والتقبيل والركن للثوب المشتمل على الثوب
والنوازل المتجار وسبيل الدين عليه والصادق عليه وحقه وبالنوازل خصوص العراقي والبياني وطواف مقامه
وسمى طواف النكاح وتسمى شوطا والنداء في من البيت وبين الحلان بغير الدعاء والقرارة والزيادة في النقل
ويحرم الزيادة على السبع الواجب جدا فان زاد سهوا اكره اسبوعين استحبابا واصل للفرض وكذا النقل بعد السبع
ولو طواف في الجسر لا اعادة ولو لم يعاصم ولو طواف في الاشارة الى النجاسة وعنه ولو قصر عدده او قطع لدخول
البيت والحاجه او لم يحضر او لم يحدث فان تجاوز النصف رجع فان لم يجر ولو عاد الى اهل استناب ولو كان دون
ولو ذكر في السبع النقص اتم الطواف مع تجاوز النصف ثم اتم السبع ولو ذكر الزيادة في الثامن قبل وصول
الحجر قطع ولو شك في عدده بعد الاشارة لم يلتفت وان كان في الاشارة فان كان في الزيادة قطع ولا يشك
وان كان في النقص استأنف في النافذ يعني على الاقل ولو ذكر عدم الطهارة استأنف في النقص وطواف النساء
واجب على كل طائف حاج ومعمرة الا في عمره المشقة ولو نسى طواف الزيادة حتى واقع بعد الذكر فليزيمه و
يستحب لو نسى طواف النساء فليحسب طواف النساء عن السبع الا لعذر او سهوا ولو كان بعد الحج لم يحرم
الطواف وعليه في كل مرة العزم ولا يفتقر منه الطواف على اربع ويجوز التعويل على العزم والعدول قبل الزيادة
طواف المتعمد انتظرت الوقوف فان ضاق بطلت متعمدا ووقف وضارت جهتها مفردة وتقصير العزم والحاجه
بعد جوارفة النصف تحت متعمدا وقضت البيت بعد النكاح او استأنفت فيه مع التعذر ولو حاضرت قبل
فهي لمن لم يطف والمستمحاضه ما طافها ففعلت ما يجب عليها **المفصل الثالث** في السبع وهو ركز يطول

بها

بتركه عند اوتركه سهوا في بيده فان خرج عاظمه فان تعدل استناب ويحب فيه النية والبيداء بالصفا بان يلصق عقبيه به
والحتم المبرقة بان يلصق اصابع رجليه بها والسبع سبعا على الصفا الشبه بثمان وسحب الطهارة واستلزام الحجر والشرب من زمزم
والصحت على الجسد من الدوا والمقابل للحجر والخروج من الباب المحاذي للصفا واستقبال العراة والركن الى
والدعاء بالركن سبعا او المشقة طرية والحجر والركن من المنارة وتراقي العطارين ولو نسيها رجع القهقري والركن الى زمزم
الزيادة عد او يطول لا سهوا وتقدم على الطواف عد ان يعين بعد الطواف لوقفه ولو ذكر النقص قضاها ولو
متعاطا ونكح انما هو فاعل وقام او قصر شعره فعليه نكح وانما هو ولو لم يحصل العدد او شك في البداءة او ان في الموضع
على المدة اعادة ولو العكس لا اعادة ويجوز قطع بقضاء حليمة وركن في بيته فاذا اخرج من سعي عمره التمتع قصر واحل من
لو شقحه احمر منه واذاء ان يقصر شيا من شعر راسه او يقصر طفاة ولا يحلقه فان فعل فعليه شاة ولو شقحه احمر من
المفصل الرابع في احرام الحج والوقوف فان اخرج من العزم وجب عليه الاحرام الحج من مكة ويستحب ان يكون يوم التروية
عند الزوال من تحت الميزاب فان نسيه جمع فان تعدل احرم ولو يغير فيه وصفت كما تقدم ان الله ينوي احرام الحج
بمنه مستحبا ليلته في بعض المراتم فيقف بها بعد الزوال الى الغروب وهو ركن من تركه عند اهل حجة وكذا الزمان
سهوا ولو يقف المشعر يحسب فيه النية والكون بها الى الغروب فلو افاض قبلها هلا او اساء وعاد قبل الغروب ثلاثا وعاد
عليه بنية فان حج جمع ثمانية عشر يوما ولو لم يحسن بها او وقف ليلا ولو افاض قبلها هلا او اساء وعاد قبل الغروب ثلاثا وعاد
يستحب الوقوف في المشرقة السبع في الدعاء ولوا المديين والمومنين والمؤمنات المنكح وان يضرب خيابه بجموع
وحده ويسد الخليل به ونفسه والدعاء بما يمكن والكبا وقاعد ارفع على الجبل ولا يجوز له لو وقف حجرة او ربه او قومه او ذي
الحجاز او تحت الاراك فاذا غابت الشمس بعينه افاض ليله القربى المشعر ويستحب الاقتصاد في سيرة والدعاء عند
الاحرام واخرا العائنين الى المشعر ولو رجع الليل فان شق الطريق صلى على الحجر اذان او اقامتين واخيرا فاعلم المغرب
بعد العشاء ويحب فيه النية والوقوف بعد الفجر قبل طلوع الشمس فلو افاض قبل الفجر عاظمه اعد ان كان له ليلته شاة ولا
يطرحه ان لا وقف بعينه ويجوز للمرأة والعايف الا فاضته قبل الفجر ولا شاة عليها وكذا التنازل في المشعر وحده
بشرط ان يكون قد أدى الوقوف ليلته

في الطواف وهو ركن تبطل الحج بتركه عند اوقافه في السهو ولو تعدل استناب ويحب فيه الطهارة وازالة النجاسة عن الثوب
والبدن والختان للجلد والنية والبيداء بالحجر والحتم به والطواف سبعا جيل البيت على يسار واجمال الحجر واخراج المعاق
وسمكتها في مقام ابراهيم عليه السلام فان منعه زحاج فلهذا واحدا بنيه يستحب العمل لدخول مكة من غير من اوقع
فان تعدل من منزله موضع الاخر ودخل من باب بين شيعة والوقوف عنده او الدعاء والطهارة في النقل
والوقوف عند الحجر وحده الله والصلوة على النبي وآله والدعاء والاستسلام والتقبيل والركن للثوب المشتمل على الثوب
والنوازل المتجار وسبيل الدين عليه والصادق عليه وحقه وبالنوازل خصوص العراقي والبياني وطواف مقامه
وسمى طواف النكاح وتسمى شوطا والنداء في من البيت وبين الحلان بغير الدعاء والقرارة والزيادة في النقل
ويحرم الزيادة على السبع الواجب جدا فان زاد سهوا اكره اسبوعين استحبابا واصل للفرض وكذا النقل بعد السبع
ولو طواف في الجسر لا اعادة ولو لم يعاصم ولو طواف في الاشارة الى النجاسة وعنه ولو قصر عدده او قطع لدخول
البيت والحاجه او لم يحضر او لم يحدث فان تجاوز النصف رجع فان لم يجر ولو عاد الى اهل استناب ولو كان دون
ولو ذكر في السبع النقص اتم الطواف مع تجاوز النصف ثم اتم السبع ولو ذكر الزيادة في الثامن قبل وصول
الحجر قطع ولو شك في عدده بعد الاشارة لم يلتفت وان كان في الاشارة فان كان في الزيادة قطع ولا يشك
وان كان في النقص استأنف في النافذ يعني على الاقل ولو ذكر عدم الطهارة استأنف في النقص وطواف النساء
واجب على كل طائف حاج ومعمرة الا في عمره المشقة ولو نسى طواف الزيادة حتى واقع بعد الذكر فليزيمه و
يستحب لو نسى طواف النساء فليحسب طواف النساء عن السبع الا لعذر او سهوا ولو كان بعد الحج لم يحرم
الطواف وعليه في كل مرة العزم ولا يفتقر منه الطواف على اربع ويجوز التعويل على العزم والعدول قبل الزيادة
طواف المتعمد انتظرت الوقوف فان ضاق بطلت متعمدا ووقف وضارت جهتها مفردة وتقصير العزم والحاجه
بعد جوارفة النصف تحت متعمدا وقضت البيت بعد النكاح او استأنفت فيه مع التعذر ولو حاضرت قبل
فهي لمن لم يطف والمستمحاضه ما طافها ففعلت ما يجب عليها **المفصل الثالث** في السبع وهو ركز يطول

المطلب الثاني في الحلق ويجب بعد الذبح الحلق أو التقصير قبل ذبحه والافضل الحلق خصوصا للبلدية والصحته
يتعين التقصير على الناقل طواف الزيارة فان أخره عمد افشاء وناسيا لشيء ويعيد الطواف ولو حل قبل جمع
الحلق بها فان تخلف حلق أو قصر مكانه وأحياء وبعث يشعره الحصى ليدفن بها مستحيا فان تخلف فلا شيء وبما لا يقع
الموسى على رأسه وبعد الحلق أو التقصير يحل من كل شيء عدا الطيب والفساد والصيد فاذا طاف للزيارة
حل الطيب فاذا طاف للنساء حلن لم يكن المحنط قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف النساء فاذا فرغ
من المناسك مضى الى مكة من يومه ويحوزها حينه الى غير ذلك من فطوف للزيارة ويسعى ويطوف للنساء ويحوز
للمرأة والعائنة التأخير طوافي الحج على كراهية **المطلب الرابع** في باقي المناسك فاذا فرغ من الطوافين والسبع
خرج الى منى فبات باليالي الشريفة وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويحوز المقر يوم الثلاثاء عشره الرضا
لن اتقى النساء والصيد الى ان تغرب الشمس حتى ولو بات اللياليين بغيرها وجب عليه شاة الا ان يبيت
بكمه مستغلا بالعبادة ولو بات غير التلات حجب عليه ثلاث شاة ويجوز ان يجمع من بعد نصف الليل
ويجب ان يرى كل يوم من ايام التشريق كالحج من التلات سبع حصيات بيد الا لاولى ثم الوسطى ثم خيرة العقيقة
ولو نقص العدد ناسيا حصل بالترتيب مع اربع لا بد منها ووقت من طلع الشمس الى غروبها ولو نقره الا اودق
حصى التالت ويرى الحمايف والحقيص والراعي العبد ليل ولويس ربي يوم قضاء من الغنم مقبلا ولو نسي
الحج حتى دخل مكة رجع ولو خرج بعد انقضاء ايامه رى في القابل واستتاب ويجوز الرمي من الحد وروى
نسي حجرة وجعل عينها اعا والتلات ولو نسي حصة ولم يعلم الحل رى على التلات ويستحب الإقامة بين
ايام التشريق ورى الاولى عن عيينة واقفا داعيا وكذا الثانية والثالثة مستدبر لليلة مقابلهما ولا يقف
والكبير على راسي وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هذنا ولم يكن
كنا ما اكلنا وشرنا من بهيمة الانعام عقيب خمسة عشر حصة اولها ظهر العبد ثم عصى حيث شاء
ولو بقي عليه شيء من المناسك بمكة عاد الى مكة واجبا والا مستحيا الطواف الواجب بعد صلوة ست ركعات

يجوز

المطلب الثاني في الحلق ويجب بعد الذبح الحلق أو التقصير قبل ذبحه والافضل الحلق خصوصا للبلدية والصحته
يتعين التقصير على الناقل طواف الزيارة فان أخره عمد افشاء وناسيا لشيء ويعيد الطواف ولو حل قبل جمع
الحلق بها فان تخلف حلق أو قصر مكانه وأحياء وبعث يشعره الحصى ليدفن بها مستحيا فان تخلف فلا شيء وبما لا يقع
الموسى على رأسه وبعد الحلق أو التقصير يحل من كل شيء عدا الطيب والفساد والصيد فاذا طاف للزيارة
حل الطيب فاذا طاف للنساء حلن لم يكن المحنط قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف النساء فاذا فرغ
من المناسك مضى الى مكة من يومه ويحوزها حينه الى غير ذلك من فطوف للزيارة ويسعى ويطوف للنساء ويحوز
للمرأة والعائنة التأخير طوافي الحج على كراهية
المطلب الرابع في باقي المناسك فاذا فرغ من الطوافين والسبع
خرج الى منى فبات باليالي الشريفة وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويحوز المقر يوم الثلاثاء عشره الرضا
لن اتقى النساء والصيد الى ان تغرب الشمس حتى ولو بات اللياليين بغيرها وجب عليه شاة الا ان يبيت
بكمه مستغلا بالعبادة ولو بات غير التلات حجب عليه ثلاث شاة ويجوز ان يجمع من بعد نصف الليل
ويجب ان يرى كل يوم من ايام التشريق كالحج من التلات سبع حصيات بيد الا لاولى ثم الوسطى ثم خيرة العقيقة
ولو نقص العدد ناسيا حصل بالترتيب مع اربع لا بد منها ووقت من طلع الشمس الى غروبها ولو نقره الا اودق
حصى التالت ويرى الحمايف والحقيص والراعي العبد ليل ولويس ربي يوم قضاء من الغنم مقبلا ولو نسي
الحج حتى دخل مكة رجع ولو خرج بعد انقضاء ايامه رى في القابل واستتاب ويجوز الرمي من الحد وروى
نسي حجرة وجعل عينها اعا والتلات ولو نسي حصة ولم يعلم الحل رى على التلات ويستحب الإقامة بين
ايام التشريق ورى الاولى عن عيينة واقفا داعيا وكذا الثانية والثالثة مستدبر لليلة مقابلهما ولا يقف
والكبير على راسي وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هذنا ولم يكن
كنا ما اكلنا وشرنا من بهيمة الانعام عقيب خمسة عشر حصة اولها ظهر العبد ثم عصى حيث شاء
ولو بقي عليه شيء من المناسك بمكة عاد الى مكة واجبا والا مستحيا الطواف الواجب بعد صلوة ست ركعات

بمسجد الحيف عند التلات التي في وسطه وقوفها بخمسين ثلثين ذراعا وعن يمينها ويا ربها كذلك ويستحب لمن نقره
في الخير الاستلقاء في مسجد الحيفة بعد صلوة ركعتين وللعايد دخول الكعبة خصوصا الصلوة والصلوة بين
الاسطواناتين على الرخامة للحركتين المحمد وحسن السجدة والتايت بعد ذلك في الزوايا والمعا واستلام الا
مكان خصوصا العالي والمجاهد والسب من من ومن والدعا حجابا من باب الجناطين والسجود مستقبل القبلة
واعياوا شرا تحريمهم صديقه والفرغ على العود والوقوف بالمقاس على طريق المدينة وصلوة ركعتين في الجناطين
تؤدى من باب المسجد ويكره المجاورة مكة والى على الايل الجلالة والطواف للرجال افضل من الصلوة والمقيم العكس **المطلب الرابع**
في الواحق وفيه مطلب **المطلب الاول** في العرة المفردة ويجب على الفور على من حمله على الشوط في العرة الا المتبته فان عرته فبعضه
عنها وتجب بالنذر فيه والاسعيا والاصاد والفوات والدخول الى مكة لعلم المكرم وتكره بكمه السبب ويجب العنة
والاحرام من المقات اوس خارج الحرم لا فضلها الجحرا ثم المتعم شر الحديث والطواف وترتعا والسوا والمقصود
وطواف النساء ركعتاه وتصح في جميع ايام السنة وافضلها رجب ويجوز العدد والى الى التمتع وان وقعت في اشهر الحج ولو اعتمر متعا
ليرجع الى منى حتى ياتي الحج فان خرج من مكة بحيث لا يقدر على استئناف احرامه اخرجها ولو خرج فاستأنف عرته تمتع بالحيض
المفردة في كل شهر وتلا عشرة ايام والحلق فيها انقص من التقصير وحل واحد هاتين كشيء من النساء فاذا طاف طوافين حلق
الثاني في الحصر والصد من صد بالعد وبعد تلبس ولا يطوي عنى او كان وقصرت المفقة من الموقفين او كره نحر او رجم وتحمل الفل
ونيت القتل ولو كان كذا طريق اخر لم يحل وان خشي الفوات ويستحب تحقيق تحصيل الجعر ثم يقضي في القابل مع وجوب
ولا نداء وكذا المعتمر اذا منع من مكة وكفى هدى السباق عن كفى القتل ولا بد لهدى القتل فلو غنمه وعن منه لم يحل وان
احل ولا صد بالمنع من من ولو احتاج الى المجاورة لم يحجب وان غلب السلامة ولو انقرا الى لا ما مقدور عليه فاذا لوجه الوجوب
ولو نطن من مفارقة العدو وقيل الفوات حازا القتل والافضل المتان فان قارق اتى والاحتلال لعره والمحبوس القادر على الهرب
يجوز صد ووفيه مصدر وكذا المظلوم ولو صابر فقاتل من القتل بالهدى بل العرم ولا دم ولو صد المفسد تعليم
بذنه ودم القتل فلو انكشف العد وبعد القتل واستمع الزمان للقضاء وجب وهو يوجب يقضه لسته وان لم يكن تحلل مضي فيه

المطلب الثاني في الحلق ويجب بعد الذبح الحلق أو التقصير قبل ذبحه والافضل الحلق خصوصا للبلدية والصحته
يتعين التقصير على الناقل طواف الزيارة فان أخره عمد افشاء وناسيا لشيء ويعيد الطواف ولو حل قبل جمع
الحلق بها فان تخلف حلق أو قصر مكانه وأحياء وبعث يشعره الحصى ليدفن بها مستحيا فان تخلف فلا شيء وبما لا يقع
الموسى على رأسه وبعد الحلق أو التقصير يحل من كل شيء عدا الطيب والفساد والصيد فاذا طاف للزيارة
حل الطيب فاذا طاف للنساء حلن لم يكن المحنط قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف النساء فاذا فرغ
من المناسك مضى الى مكة من يومه ويحوزها حينه الى غير ذلك من فطوف للزيارة ويسعى ويطوف للنساء ويحوز
للمرأة والعائنة التأخير طوافي الحج على كراهية
المطلب الرابع في باقي المناسك فاذا فرغ من الطوافين والسبع
خرج الى منى فبات باليالي الشريفة وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويحوز المقر يوم الثلاثاء عشره الرضا
لن اتقى النساء والصيد الى ان تغرب الشمس حتى ولو بات اللياليين بغيرها وجب عليه شاة الا ان يبيت
بكمه مستغلا بالعبادة ولو بات غير التلات حجب عليه ثلاث شاة ويجوز ان يجمع من بعد نصف الليل
ويجب ان يرى كل يوم من ايام التشريق كالحج من التلات سبع حصيات بيد الا لاولى ثم الوسطى ثم خيرة العقيقة
ولو نقص العدد ناسيا حصل بالترتيب مع اربع لا بد منها ووقت من طلع الشمس الى غروبها ولو نقره الا اودق
حصى التالت ويرى الحمايف والحقيص والراعي العبد ليل ولويس ربي يوم قضاء من الغنم مقبلا ولو نسي
الحج حتى دخل مكة رجع ولو خرج بعد انقضاء ايامه رى في القابل واستتاب ويجوز الرمي من الحد وروى
نسي حجرة وجعل عينها اعا والتلات ولو نسي حصة ولم يعلم الحل رى على التلات ويستحب الإقامة بين
ايام التشريق ورى الاولى عن عيينة واقفا داعيا وكذا الثانية والثالثة مستدبر لليلة مقابلهما ولا يقف
والكبير على راسي وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هذنا ولم يكن
كنا ما اكلنا وشرنا من بهيمة الانعام عقيب خمسة عشر حصة اولها ظهر العبد ثم عصى حيث شاء
ولو بقي عليه شيء من المناسك بمكة عاد الى مكة واجبا والا مستحيا الطواف الواجب بعد صلوة ست ركعات

فذلك لان يكون له ما يقابل من سبق الى موضع السجدة فيها اولى ما فيها السجود لوقام ورجل فيه فوا
سنة عند العود والفلو لولا سبق اثنان ولما كان الجمع اوقع ومن سكن بيتا من بيته او راى من السكة
فهو احق لا يجوز ان يعلم ولم يمنع من المشاركة ولو شرط الشاغل البعل او من يلاحقه بالترك او غيره
ولو فارق يلاحقه وان كان لعده **المقصود الرابع** في احكام اهل الذمة والبقاء وفيه مطلبان **الاول**
اليهود والنصارى والمجوس اذا التزموا شرط الذمة اقر وعلى دينهم ويؤخذ منهم الجزية ولا حد
لها ولا يغيرها الا امارا ويجوز وضع اهل ارضهم ودينهم او على احد اهلها واقتضى ايضا في ممالك المسلمين من
في النصرانية يسقط الجزية عن الصبيان والجنائين والنساء والملوك والجهت ومن قبل الجور او بعده قبل الادار
ويمنظر الفقير بها وقبل الادار ويمنظر الفقير بها ويؤخذ من ترك الميت بعد الحول ومن بلغ او اعتق كلف الاسلام
والجزية فان امتنع منها صار محاربا ويجوز احتها من ثمن الجزية واستحقاق الجهاد ولو استند والكنيسة
والجزية والضمان

خرق الامت **العصر الثاني** في الامر المعروف والمنكر وهما واجبان على الكفاية على اى الاثار المتعددة
 فانه سدوب دايما جبان شرط عليها ويجوز الناشئ وان الفرضية لا تثار لثقلها
 وعن المذهب اخوانه وحيث ان القلب مطلق اذا عرف الاتجار بالمال والكرهية او يضرب من الاعراض
 والحق وبالبان اذا عرف الاستخفاف باللفظ واليد اذا عرف الحاجة الى الصواب ولو
 افتقر الى اذن الملاحح اذ افتقر الى اذن الامام على راي ولا يقيم الحدود والاباؤنه ويجوز
 لا فائتها على الملوك قبل وعلى الولد والزوجة وللفقهاء الجامع لشرائط الافتقار وهي العداوة والمعرفة
 بالاحكام الشرعية عن اذنها التفصيلية اقامتها والحكم بين الناس بخمس اهل الحق وتجب على الناس
 مساعدته على ذلك والتواضع اليه والمؤتيه على الملة ولا يلحق الحكم والافتقار بمعنى الجامع لشرائط
 ولا يكفي فتوى العدا ولا يكفي تقليد المتقدمين فان الميت لا يحل تقليد وان كان مجتهدا والاولى

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing.

وكان صيد عار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلبي
والجبروت في الجبالين والياحوت

[illegible]

من الارض
وأنقذت
بالوصف
عليه واجري
وزيدع اليها
وعلى الظن
على انوار
بغير اكل
عن حراسه
البيع الفا
ليكن عينوا
امع جبالا
يخوض بها
اداب وسعة
نذا وانهم
والسبل
شبا على كره
زع صلبا
انابع
الفر وهي
الحجب ثما
التواء

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(Marginal notes in Arabic script)

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.

في البيع والشراء...
في البيع والشراء...
في البيع والشراء...

يبيع بغيره البعض المشاع لا المعتبر الا بقدر منفعة او المولد مع وجوده والفقير في الغنى وايضا في الوقف والعوين
المشتري في الهبات نسا وبضا غير ولو استثنى البائع الراس والجلد كان شريكا بغير القيمة وكذا لو اشترك اثنان وشتر
احدهما ذلك والوحشي من الحيوان يملك بالاصطفا دا واجدا العقود النافذة ولا يستأجر وغيره والوحشي الاخرى
الا دى فانما يملك في الاصل القليل عليه اذا كان كافرا اصليا الى اليهود والنصارى والمجوس مع القمار بشرط الا
فان اخلوا بملكوا في يدي الملك الى عقابه وان اسلموا الى الاملاك وان علوا والاولاد دون ولو اسوار
كان الملاك ذكر او انثى ولا يملك الرجل الاخوان والعات وان علوا بنات الاخ وبنات الاخ وان تولى
فان ملك احد هؤلاء اعتنق في الحال ولو ملك البعض اعتنق ما يملكه وحكم الوضع حكم المالك في ذلك
لقبط والارباب دون دار الاسلام وقبيل اقراة بعد لينة بالرق وكذا المقتبة مع جارية الحريم ولو استلم
عبد الكافر بيع عليه من مسلم ولو ملك احد الزوجين صلح به مع وبطل العقد ولا يقبل امارا الحريم من
مشهور الوقتة الى البتة والامير يزار حيوان الشرك بانه من الحصة ولو اذن في الارض رجع عليه ولو تلف
الحيوان فهو عليها ولو وجد المشتري فيه عيبا ساقط البيع بخير بين الرد والارش ولو وجد بعد
قبل القبض بخير بين الرد والارش والاقرب بالارش ولو قبضه ثم تلف او حدث فيه عيب ثلث
ايام فهو من البائع ما لم يحدث فيه المشتري حدا ولو حدث فيه عيب في الثلث من غير جهة المشتري لم يرجع
رد المشتري بالخيار في الثلث والوجه جواز الزام البائع بالارش ولو حدث بعد الثلث منع الرد بالابق
ولو باع الحامل فالولد له الا ان ينسل المشتري ولو شرط فسخ قبل القبض رجع المشتري بقبضه من القس
ان تقو حاملا ولا يجهض او يرجع بنسبة المقات من القس لملك وان ملكه مولاه فلو اشتراه كان مأمرا
للبائع ولو شرط المشتري في حاله ان يرضى او يرضى القس ولو قال استثنى ذلك على كذا الموضع ساقط على راسه وان
ويكون التفريق بين الاطفال وامهاتهم قبل بلوغ سبع سنين وفي سن ولو سن الوفا وان برى العدة عن المهر
ويجب استبراء الامه قبل بيعها مع الوفا بخير من خمسة واربعين يوما وكذا المشتري وبسط كواجره

في البيع والشراء...
في البيع والشراء...
في البيع والشراء...

في البيع والشراء...
في البيع والشراء...
في البيع والشراء...

لا استأجر او كانت لامرأة او ابنة او صغير او حاملا او حياضا ويحرم على الحامل قبل ان تضع اربعة اشهر
ويكره بغيره فان وطئها ولو لم يزل كره بيع ولدها واستحب غير ان يرضى من ميراثه ويجوز شراء امه بالمال
من الكافروا حنته وبناته وزوجته ولو جري فمهرها بغير اشتراطه ولو قهر من يفتق عليه ففي حنته يبيع
نفسا من دوام القهر المطلق للفقير لو فرض ودوا القراية الواقعة للاب القهر والتفويض في البيع
الاستقراض وثبوت ملك المشتري المستطرد ولو طهر استحقاق ما اودع ردلا في المالك ويجوز بيعه في الموضع
البكار والاصفد وقمة الولد يسقط حيا ورجوعه على البائع القس وقمة الولد دون القس اي ولو
كانت الجارية سرق من ارض البائع لزمها على البائع او ارش واستعاد القس ولو فقد الوارث لم يملك
الحاكم ولا يستعفى عنها على راي ولو لم يملك احد الشريكين سقط الحصة الشبهة ولا يرد بغيره فان جاز
عليه خصص الشرايين الام والولد يوم سقوطه حيا ولو اشتراه بعد في الذمة دفع اليه بخير احدهما
فابق واحد من التالف بقيمة وطالب ما اشتراه ولو دفع الى ما دون ما لا يشتري نسمة ويقبض بالابق
فاشتري اياه فادعى كل من مولده ومولى الاب وقوته الامور من من المالك له للادون ان يقع احد
الاخرين البينة ما ادعاه ولو اشتري كل من الماذونين صاحبه من مولاه صرح عقد السابق ولو اقره بطلان
القبض يوجب تحريمه لغير اسمه واطعامه الحلاوة والصدق عنه
القاضي قبل الفرق فلو تفرقا قبل بطل ولو قبض البعض بطلاه الباقي ولو اقره بطلان قبضه
الوكيل قبل الفرق صرح وان اخذ المهر وجب التاوى فخر وان اختلفا الجودة والردارة والصنع واذا
اختلفا في جاز الاختلاف والعتوش من القس يباع بالآخر مع حمل القس ومع علمه بخير بطلان
مع زيادة تقابل العنز وراى معدن احدهما يباع بالآخر ولو جازها جاز بغيره ما والمصوغ عن القس يباع
بها وبغيرها ان جعل قدرها او مكن تخليصه وان لم يكن يباع بالآخر ومع التاوى بها ولو لم يملكها جاز
بيعها بغيره ما واويعر الجنس مع القاتق وعدمه والمزكيات والسيوف يباع بغيره من الجنس
بما لا يملكه من الزمان ولو لم يملكه من الزمان ولو لم يملكه من الزمان ولو لم يملكه من الزمان

في البيع والشراء...
في البيع والشراء...
في البيع والشراء...

[illegible][illegible][illegible]

ولا يصح في المذموم

ووصوله الى قبض القبض في المكمل والموزون ولو شرط الشراء في العقد لم يصح ويجوز مع الإطلاق وان قصد اهتدافه فلا يلزم غلامه الخوثر اشتراها بزيادة في الاخبار بالزيادة ولو بان الثمن اقل من الثمن المشتري بين الراتب المسمى بالرد ولا يقبل دعواه في الشراء اكثر ونسب الرجح الى المبيع فيقول هو على كذا او ارجح في ذلك ولو كانت نسبة المالا فيقول هو على كذا او ارجح في كل عشرة كذا او لو اشترى نسبة اخيرا لاجل فان اهل تغير المشتري بين الرجح والاختلاف الى المالا ولو لا بعثك ما كنت ورجح كل عشرة درهم فالثمن ما عشرة ورجح ما عشرة ولو لا اذ اذعت كل عشرة درهم فالثمن سبعون ويحتمل ان يكون وسعون لاجل من احد عشر جزءا من درهم والمقوله المبيع براس المالا اذا قال اولئك اياه او بعثك بمثلها اشترى من المشتري ما وقع عليه العقد **الفصل الرابع في الوارث في البيع** وفيه ثلث اشياء اولها ان يورثه فصولان **الاول** في اقسامه وهي سبعة خصال المجلس وثبت في البيع خاصه والرد في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الثاني** في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الثالث** في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما

المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الفصل الخامس في البيع** وفيه ثلث اشياء اولها ان يورثه فصولان **الاول** في اقسامه وهي سبعة خصال المجلس وثبت في البيع خاصه والرد في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الثاني** في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الثالث** في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما

المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الفصل السادس في البيع** وفيه ثلث اشياء اولها ان يورثه فصولان **الاول** في اقسامه وهي سبعة خصال المجلس وثبت في البيع خاصه والرد في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الثاني** في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما **الثالث** في اقسامها واشترط سقوطه ويوجبها ولو اوجب احداهما سقطت خاصه وخيار الحسوان وهو لو اشترى ثمن ايام من حين العقد على اى شرطه او لا ولو شرط سقوطه واستطاع بعد العقد او تصرف المشتري سقط خيار الشرط وهو ثابت لمن شرطه سواء كان احداهما او كليهما او اجنبيا او لاحداهما

او قدرا لا جلا بشرط من البيع على المهر او ضمن او قال ثوبا قالوا يمين قالوا قولوا البيع مع اليمين ولو قال
بعك ثوبا قالوا لا امته تحت العاويل ولو قال بعك بعد فقال لا تجد بل عثرها فتمت قبل التفريق فانك رفع قولك
الصحة مع اليمين واجوبه الكيال وقول ان المتاع على البيع واجبه الدلالة على الامر ولو باع واشترى فاجبه البيع
على امره واجبه الشراء على امره والدلالة على عدم التفريط والقيمة مع **المطلقات** في الشفعة
فصلان **الاول** في الشرائط اذ باع احد الشريكين حصته فان الاخر اخذها باو قع عليه العقد بشرط ثمانية **الثلث** لا
يزيد الشرا على اثنين ولو باع بعض حصته فلا اثر للشفعة بكمالها ولو باع الشفع قبل الاخذ فلا اثر له المطالبه
ولو عني احد هم فليباقي احد الجميع **او الشريك الثالث** انتقال الحصة بالبيع ولو انتقلت اليه يمينه والى غيره
فلا اثر له في الشفعة اذا اذن على الورق الغرر والادنى
فانفقوا اذ كان الشريك زادا
الشرطي هو الشريك
سبب انتقالها
بالبشر

[illegible][illegible]

ولو لي الطفل الرهن وقبوله مع المصلحة دون اسلاف مالها وقراضه لا مع الغبط والحاجة فياخذ
 الرهن ولو تعذر اقرض من الثمن ويجوز للمدين اشتراط الوكالة والغيب ولبعض الرهن ولو تعذر اقرض
 من الثمن ويجوز للمدين اشتراط الوكالة والغيب ولبعض الرهن على يد اجنبى فلو مات بطلت الوكالة
 دون الرهن ولو مات المدين لم ينقل الوكالة الى وارثه لا مع الشرط وسيل العدل اليها او الى من يتفقد
 عليه ولو نال اسلمه الى الحاكم مع الحاجة لا بد منها ولو دفعه مع الحاجة الى غير الحاكم من دون
 اذنها واذن الحاكم مع القدرة عليه ضمن ولو ضاع على يد مدلين لم ينفرد به احدهما **المطلب الثاني**
 في الحكم استقراء دين الرهن منه وان كان المدين ميتا وقضت امواله فان قفل شي خص في الديون
 ودين الرهن على غير الرهن كغيره ولو اقرضه مع غيرها بالباقي والمدين امين لا يضمن كلها
 بالمعنى ولا يستلزم تلف شي من الحق ولو تصرف ضمن العين ان تلفت المثل في المثل والقيمة يوم
 التلف في غيرهما والاختار ولم يفتقر ولو اتفق والمدين الاستقراء لو خاف الخوف من غير اذن من الراهن
 وادته ولو ظهر للشر من الموتى او وكلاء عيب رجع على الراهن ولو كان الرهن مستحقا رجع على المدين
 القاضى والراهن والمدين متوعد من التصرف في الرهن ولو اذنها لا ارجع ولا وقف على الاجابة
 الا ان يعق الرهن ولو اقرض الراهن فطلى المدين الشفعة ففي كونه اجابة للبيع نظر ولو اقبلها الراهن
 فقبل ولو لا يسل الرهن وفي جوابه بيعه فلو كان ولو اذن المدين في البيع فباع بطل الرهن ولا يجب
 رهينة اليه ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجل لم يفسد الرهن التصرف في الرهن الا بعد اذنا
 الاجابة المدين ان كان وكلاء والا الحاكم ويبطل الرهن بالاقتراض والابرار واسقاط حق الرهانة
 ولو شرط ان لا يقرض في المدة كان مبيعا بعد ما يبطل وضمن بعد المدة لا فيها ولو رهن بالعصوب
 عند الغاصب صح ولم يزل الضامن وفوايد الرهن للراهن ولا ينقل الحمل في الرهن وان تجدوا
 راي ولو اقرض دين الرهن لم يجرئ ساكنا على الاخر ولو رهنه غير المولى اذن مالكه ضمن ضمن قيمته ولو

ان كان الرهن مستحقا رجع على المدين
 القاضى والراهن والمدين متوعد من التصرف في الرهن
 ولو اذنها لا ارجع ولا وقف على الاجابة
 الا ان يعق الرهن ولو اقرض الراهن فطلى المدين الشفعة
 ففي كونه اجابة للبيع نظر ولو اقبلها الراهن فقبل
 ولو لا يسل الرهن وفي جوابه بيعه فلو كان ولو اذن المدين
 في البيع فباع بطل الرهن ولا يجب رهينة اليه ولو اذن
 الراهن في البيع قبل الاجل لم يفسد الرهن التصرف في الرهن
 الا بعد اذنا الاجابة المدين ان كان وكلاء والا الحاكم
 ويبطل الرهن بالاقتراض والابرار واسقاط حق الرهانة
 ولو شرط ان لا يقرض في المدة كان مبيعا بعد ما يبطل
 وضمن بعد المدة لا فيها ولو رهن بالعصوب عند الغاصب
 صح ولم يزل الضامن وفوايد الرهن للراهن ولا ينقل الحمل
 في الرهن وان تجدوا راي ولو اقرض دين الرهن لم يجرئ
 ساكنا على الاخر ولو رهنه غير المولى اذن مالكه ضمن
 ضمن قيمته ولو

بيع باز بطل الباطل بالزيادة ولو رهن الراهن اجبر على الازالة ولو رهن ما يخرج بغيره كالقطعة من الجدار
 صح وكان شريكا ان لم يتميز وحق الجناية فيقدم فان ائتلك المولى في المظالم رهنه وان سلمه كان فاضل الارش
 رهنه ولو استوعب بطل الرهن ولو جنى على مولاة عمه اقتص منه وبقى رهنه ولو كانت حطلا لم يخرج
 عن الرهن ولو كانت نفسها فقل في العمد ولو جنى على من يرثه المولى اقتص من العمد واقتك في الخطا وقيمت
 الرهن الماخوذة من التلف والارش رهنه ولو صار العصير خر اخرج عن الرهن ولو ما دخل عاد ولو
 زرع المدين الحب فالزرع للراهن رهنه والرهانة موروثه دون الوكالة والاستيمان والقول قول الراهن
 في عدم التفریط وفي القيمة مع عدم اداءه تقدم رجوعه في اذن البيع للراهن عليه وقول الراهن في قدر الدين
 وفي اداء الايداع لو ادعى الاخر الرهن وفي تعيين الرد ولو قال يستبدل العمد لا تمتحالا فخرها على الرهن
المطلب الثالث في الجوفية مطلبان **الاول** في اسبابه واسبابه ستة **الاول** الصغر ونحوه في الصغر نقصا في جميع
 الى ان يبلغ ويرشد ويعلم بوجوه الذكرك المني وابيات الشعر الخشن على العانة وبلغ خمس عشرة سنة والاشي
 بلاولين وبلغ تسع والحمل والحيف واليان والخنثى الشكل خمس عشرة والمني من الفرجين او من فرج الذكرك مع الحيف
 من فرج الاشى ويعلم الرشد باصلاح ما لم يجتبه يحفظ من الاخذ له والتغابن في المعاملات وبقبل فيه شهادة
 عدلين وشهادة اربع نسابة المني وحرف المانية صنوف الخير ليس يقيد مع بوجه اليه التميز وصره في
 الاخذية النفسية غير الملازمة بحاله بغيره ولو طعن في التسوية بينه وبين الجهر **الثاني** الجنون ويمنع من التوقا
 اجماع الا ان يكل عقله ولو كان يعقونه او اذاجه تصرفه وقت افاقته ولو ادعى وقوع البيع مثلا حال جنونه فالقول
 قوله مع اليقين **الثالث** السقم يمنع السفيه وهو المبدى لاسوالم في غير الاغراض الصحيحة عن التصرف في ماله فلو باع
 او وهب او اقربا او اقرض لم يصح مع حجر الحاكم عليه ويصح تصرفه في غير المالا لطلاق والظهار والمطالع و
 الاقرار بالحد والقصاص والنسب ولا يسل اليه عوض الخلع ويجوز ان يتوكل بغيره في بيع وهبه وغيرها
 ولو اجاز المولى بيعه صح **الرابع** الملك فالعبد والامة مجبور عليهما الا يمكن شيئا ولو ملكهما مولاها

ولو رهنه ما يخرج بغيره كالقطعة من الجدار
 صح وكان شريكا ان لم يتميز وحق الجناية فيقدم فان ائتلك المولى في المظالم رهنه وان سلمه كان فاضل الارش
 رهنه ولو استوعب بطل الرهن ولو جنى على مولاة عمه اقتص منه وبقى رهنه ولو كانت حطلا لم يخرج
 عن الرهن ولو كانت نفسها فقل في العمد ولو جنى على من يرثه المولى اقتص من العمد واقتك في الخطا وقيمت
 الرهن الماخوذة من التلف والارش رهنه ولو صار العصير خر اخرج عن الرهن ولو ما دخل عاد ولو زرع المدين الحب
 فالزرع للراهن رهنه والرهانة موروثه دون الوكالة والاستيمان والقول قول الراهن في عدم التفریط وفي القيمة
 مع عدم اداءه تقدم رجوعه في اذن البيع للراهن عليه وقول الراهن في قدر الدين وفي اداء الايداع لو ادعى الاخر
 الرهن وفي تعيين الرد ولو قال يستبدل العمد لا تمتحالا فخرها على الرهن

الاموال المأخوذة من التلف والارش رهنه

فلو شهدت بالإعصار انتقل إلى المظالم على ما علم وإن لم يكن له أصل ما لا كانت الدعوى مالا
قبلت يمينه ومع القسمة بطلق ولا يجوز ما جزم به ولا استعماله ولو كان له وارثه وادعاه وجب أن
يؤجرها وكذا المالك وإن كانت أم ولد ولا يتبع دار سكنه ولا عبيد خدمته ولا فرس ركوبه إذا كان
من أهلها ولا يتبعه **القصد الرابع** في الضمان ومطالبة المالك في الشفعة الضامن جواز التقرب والملازمة
والملازمة لا يعلم المضمون له إلا بما عساه فلا يصح ضمان البصير ولا الجنون ولا المملوك بدون إذن الولي ومعه ثبتت في
ذمة المالك كسب المالك أن يشترط كالوشط الضامن من مال بعينه ولا يشترط علمه بالمضمون له ويشترط رضا المالك رضا المرفق
عنه والضامن ناقل ولو لم يملك المضمون عنه لم يبرأ الضامن بريا معا ولو ظهر إعسان تخبره الفسخ ولو جرد
بعد الضامن فلا فسخ ويجوز تركه ولو جلا لا عن حاله ولو جمل ويرجع الضامن على المضمون بما أدى أو ضمن بآية
والأفلاذ في موضع يرجع بآية الأسير ولو أبر من بعض لم يرجع بهما ما يصح إذا كان الحق ثابتا في ذمة وقت
الضامن مستقرا كان كالتقاضي بعد الحيا أو غير كالتقاضي فيه ولا يصح قبل التوثيق وإن ألبس بضمان مال الكفاية
والشفقة الماضية والحاضرة لا الشفقة وضمان الأعيان المضمونة كالغصن والمقبوض بالسيور والعقد
الفاصل الأمانة كالوديع وتبرأ الضامن ولا يفتقر إلى العلم بالكيفية فلو ضمن ما في ذمته صح ولم يضر ما يقو به
البينة لا يبرأ به المضمون عنه ولا يصح ضمان ما يشهد به عليه ولم يرضض من عهد التمن الدرك في كل موضع بطل أصل
البيع كالمستحق لا يجد بطلانه بفسخ لعيب وغيره وتلف مبيع قبل قبضه ولو طالب بأش عيب سابق رجوع
على الضامن ولو خرج بعضه مستحقا رجوع على الضامن به وعلى البايع الباقي والقول قول المضمون له عدم
تقبض الضامن المضمون عنه قبلت مع عدم التهمة وإن كان فاسقا وحلف المضمون له أحد من الضامن ما
حلف عليه ورجع الضامن بما أداه أو لا ولو لم يشهد رجوعا بأداة ثانيا أن له يزاد على الأول ويخرج ضمان المضمون
من الثالث **المطلب الثاني** في الحوالة ويشترط رضا المالك والملازمة الحوالة عليه أو على الإعصار والعلم بالمالك
وثبوته في ذمة الحيل ولا يجب قبولها على المولى وهي ناقل برباها الحيل وإن لم يبرأه الاحتار ولا يشترط سبق شهود

ولو أبرأ الضامن

أو في ذمة الضامن بآية التمن

ذمة الحوالة عليه ولو أحال على غيره ورضى به فلا أثر وكذا على من أفتقر ويصح تراض الحوالات وودعها ولو أدى الحوالة
عليه شرط الحيل تراض شغل ذمته بالقول قول الحوالة عليه ويصح الحوالة بالكتابة بعد الحيل وقبله كالموكل
ولو أحال المشتري البايع الثمن فشرى العيب بطلت على شكاؤه وإن كان قبض استعاد المشتري من البايع ويرى
الحوالة عليه ولو أحال البايع الثمن فشرى المشتري لم يبرأ ولو بطل العقد بطلت فدها **المطلب الثاني** الكفالة
وهي العهد النفس من الحق ويشترط رضا الكفيل والكفول وتعيين المكفول ولو كفل أحدهما أو أحدهما
فإن لم يحضره فلا أثر بطلت والتعيين في الكفالة لا يجرى على الجلبه كالواهب والحيث والوجه دون اليد والرجل
ويصح حاله وسجله ويرى الكفالات ولا تطلق يقتضيه النجيل ولا يشترط ضبط الأجل فإن سلم الكفيل بعد تمام
برى ولا حبس حتى يحضر أو يودى ما عليه ولو قال إنه لم يحضره كان على كذا الزم له إخراجها رخصته ولو قال إنه كذا
أن لم يحضره وجب المالك ولو أطلق غرضا من يد صاحبه فهو الزم له إخراجها وأدبر ما عليه ولو كان قايما الزم له
إخراجها والدين لا يجب تسليم الخضع قبل الأجل ولا المنع من تسليم يده القبر ويجب بعد الأجل والمحبوس
شهر مليو الكفيل بموت المكفول وتسليم نفسه إخراج الكفيل الأخر له ولو قل من اثنين لم يبرأ التسليم
إلى أحدهما وينظر الكفيل بعد الحيل بقدر الذهاب إلى بلد المكفول وإحضاره وسهره للإطلاق إلى التسليم ببلد
الكفالة ولو توفى غيره لزمو القول قول المكفول ولو أدى الكفيل استأجر الحق ولو أدى الإبرار حلف المكفول له
وإن رد يرى من الكفالة دون المكفول من الحق **القصد الخامس** في الصلح ويصح على الأقرار والأولاد والمهر
بغير المشقة مع علم المصطلحين وجهلها بقدر المال المتنازع عليه دينا كان أو عينيا كما وقع عليه الصلح
ويكفي المشاهدة في الموزون ويصح على عيين بعين ومنفعة وعلى منفعة بعين ومنفعة ولو صلح على دهرهم بتأخير
صح وإن لم يتقاضا ولا لأن من الطرفين لا يبطل إلا بالتراضي ولو صلح الشريك على اختصاص أحدهما بالربح
والخسران والأخر برأس المله صح ويعطى مدى الدهن بيد أحدهما ونصف الأخر ومدى أحدهما
نصف الأخر وكذا الوارث أحدهما اثنين والأخر ثلثا وتلف أحدهما من غير تقاطع وتقسيم ثم التوفيق

المسمى لي عليك الف فقال ردتها او قضيتها او نعم او اجل او بلى اجبتت اولست منك باله او انا مقربة اليه ولو
قال ردتها او انا مقربة اليه فيقول المسمى اني اقره ولو قال ليس عليك يقال بلى فهو اقرار وكذا ان
عاشرا ولو قال اشترت مني او استولت فقلت هذه الدار من فلان او عصبها منه فهو اقرار بخلاف
ملكها عليه ولو قال عتيك اياك فاذا اخطف الولد يفتق المولى لا يمن له اقره المقرب وفيه بحثان الاول الاقرار
بالمال ولا يشترط كونه معلوما فلو اقر المجهول صح ولا ان يكون ملوكا للقر بولوا ان ملوكا بطل الاقرار وادري لفلان او لفلان
ولو شهد الشاهد بانه اقر فليجوز ان كان ملكه الحي اقره بطلت الشهادة ولو قال هذه الدار لفلان
وكانت ملكه الموقت الاقرار اخذ بالاعلام ويشترط كون المقرب متعدي فلو اقر بعتبة عبيد فليس له يقبل فلو
اشتره كان قد اقر بعتبة وبعثا من بعت البائع ولا يثبت فيه خيار المشرط والمجلس فيجب العتق على المشتري فانه مات
العبد ولا وادى له لم يمسك باجته المشتري الثمن ولو قال اليه ميراث ابي او من ميراث ابي او في هذه الدار
ما تم فهو اقرار بخلاف لم يمسك من ابي او في داري هذه او في مالي ولو قال هذه المسكة لم يمسك بوجه واجب
او بسبب صحيح ونحوه ولو قال لفلان عشي او قال قبل تقسيم باقها يتوزع ولا يقبل بالحيث من الخطيئة ولا
كلب الهار او كذا السجين وحده الميتة والحر المخرى ولا رد السلاع والعيادة ولو لم يقسم فلو قسمه
فقال المسمى اردت عشرة لم يقبل دعوى الارادة بل ان يدعي العشرة لم يقبل دعوى الارادة بل ان يدعي العشرة
فيقدم قول المقر فلو قسم المستولى قبل ولو قال مال عظيم او نفيس او كثير او جليل او خفي او مال قليل
تفسيره بالمال ولو قال اكثر من مال فلان الزم مقدمه او زيادة ويوجب فيها اليه ويصدق لو ادعى ظن الفلانة
او ادعى ارادة ان الذين اكثر بقارض العين او ان الحلال اكثر بقارض الحرام ولو قال كذا درهم فاعتز في
ولو قال كذا درهم فانه ولو دفع درهم ولو قال كذا كذا درهمها فاحد عشر وكذا او كذا درهمها احد وعشرون
ان عرف ويوجب الاطلاق الى نقد البلد ووزنه وكلمه ومع التعديل ما يقتضيه ويقبل تفسيره بغيره
ويحل الجميع على اقله وهو الثلث وان كان جميع كثره ولو قال من واحد الى عشرة فتسعة ولو قال درهم

من

او من ميراث ابي او من ميراث ابي او في هذه الدار

جسم

عشرة

عشرة ولم ير والميراث فواحد والاقرار بالظرف ليس اقرار بالظرف وبالعكس ولو قال هذه الجارية فجاءها مالا
فالحمل على اشكال ولو قال درهم درهم او درهم فوق درهم او مع درهم او تحت درهم او درهم فدرهم او درهم
ولو قال درهم ودرهم او درهم فانتان ولو قال درهم ودرهم ودرهم فثلاثة ولو قال اردت الثالث تاكيد
الثاني قبل ولو قال اردت تاكيد الاول لم يقبل ولو لم يكن الاقرار في وقتين فها واحد انما يضيف الى سببين
مختلفين ولو اضاف احدهما حمل المطلق عليه ويدخل الاقل تحت الاكثر ولو قال اليه عبد عليه عمامة فهو اقرار
بها بخلاف دابة عليها سرج ولو قال الف ودرهم رجوع في تفسيره الف اليه ولو قال خمسة عشر درهما او الف
وما تحت خمسة عشر درهما او الف وما سدرهم او الف وثلاثة دراهم فالجميع درهم ولو قال درهم ونصف
رجوع في تفسيره النصف اليه ولو قال هذه الثوب او العبد فان عتيق قبل ولو انكر المقر لم حلف واستنعى الحاكم
ما اقر به او جعل امانة ولو قال هذه الدار امانة رجوع في تفسيره المائة اليه والاقرار بالولد ليس اقرارا
بزوجيته الا ان **الحجب الثالث** في الاقرار بالنسب ويشترط فيه اهلية المقر وتصديق المقر ان كان غير الابن او كان
ابنا بالغا وان لا يكتبه المحض ولا الشيع ولا مانع في الاقرار بالولد فلو اقر عن هو اكبر منا او مشهور بالنسب
او لم يصدقه البالغ لو نزع آخر لم يقبل ولو استلحق بمجهول بالغ او صدقه قبل ولو كان صغيرا الحق في الحال ولا
يقبل ان كان بعد بلوغه ولو اقر ببنوة الميت قبل صغيرا كان وكبير ولا يعتبر التصديق وكذا لا يعتبر لو اقر ببنوة
المجنون ولو اقر بغير الولد افتقر الى البيئته والتصديق واذا صدقه نورا ولا يستجدي التوارث ولو كان له
ورثة مشهورون لم يقبل في النسب ولو اقر ولد الميت باخر ثم اقر ببا لث فانك الثالث الثالث الثالث النصف
والثاني السادس وللاول الثلث ولومات الثالث عن ابن مفر دقة السادس المثلث ولو كان الاولان معلوم
النسب لم يلبثت الى انكار الثالث وكان الاثلاثا ثلثا ولو اقرت الزوجة ابن فان صدقها بالحق فلولد سبعة
اثان والاثنين وكل وارث اقرارا بولي منه دفع ما في يده وان كان بثلثه دفع بنسبة نصيبه ولا يثبت النسب الا بشهادة
عدلين ولو شهد الاخوان ابن الميت وكان عدلين ثبت النسب والميراث ولا بد ولو كانا فاسقين احد الميراث

ولم يثبت النسب ولو اقرباثنين اولى منه دفعة فصدة فكل واحد عن نفسه لم يثبت النسب وثبت الميراث وان تاكلوا
بينها وان اقربا ثلث اولى منه ثم باطى منها فان صدقة الاول دفع المال الى الثاني فاقا الى الاول وعمره للثاني ولو اقر
بمساولا ولان صدقة ثلثا والآخر للثاني نصف التركة ولو اقر بزوجة لذات الولد اعطاه ربع نصيبه ولا النصف
فان اقربا لم يقبل ولو اكدب اقربا الاول اعز من الثاني ولو اقر بزوجته لذى الولد اعطاها الثلث وكذا الزوج فان اقر
بناتيه وكذا ابنته ولو اقر بغيره نصف السهم فان اقربا الثلث من له ثلث السهم فان اقربا بغيره من الرابع ولو اقر من دفعة
اوصدقته كان السهم بينهما ارباعا ولا غير ولو اقر بغيره لم يقبل ولو اقر احدى من اقربا لم يقبلت وغيره لها ربع
الحصة ولو ولدت امته فاقرب بنوته لحق به ان لم يكن لها زوج ولو اقر بالجدى امته وعنده لم يقبل فان ادعت
الاخرى ان ولدها المقرب حلف لها ولو مات قبل التسليم وبعده بالوجه القرينة ولو اقر بشخص فأنكر الميراث نسب
المقر استحق الجميع واقتصر المقر الى النسب واذا تعادفتا ان يابو حبيب التركة تواضع الجبل بينهما ولم يكلف
البينة **المطلب الثاني** في تعقيب الاقرار بالثبوت اذا قال له على الف من ثمن خمار او سبع مائة قبل قبضه او سبع مائة
قبل قبضه او سبع مائة قبضه او لا يرضى او قضيت له ولو قال او سبعة او اربعة او خمسة او سبعة او ثمانية او عشرة او عشرة
او اثنى عشر او الف اقصة رجوع البينة تعقب القصة وكذا الوفاة على الف ثم احضرها ولو قال له وديعة فكل ان
النعمدي تعقب الوديعة مضبوطة وكذا الوفاة على الف ثم احضرها ولو قال له وديعة فكل ان النعمدي تعقب
لو ديعه مضبوطة وكذا الوفاة على الف ثم احضرها وقال له وديعة فكل ان النعمدي تعقب الوفاة على الف ثم احضرها
واحضرها وقال له اني اقربت بها كانت وديعة لم يقبل ولو قال له فقه حنبل في فقير شعير نسبه فقير ان ولو قال له
فقير حنبل بل فقير ان نسبه انسان ولو قال له هذا الذي بهم نسبه انسان ولو قال له درهم بل درهم
لنسه درهم ولو قال له ان على الف لنسه ولم يقبل دعوى السقوط ولو اقر باي دين لم يرد ثم قال بل العبد لم يقبل رجوع
وغيره لعبد وكذا الوفاة غصبة من فلان بل من فلان ولو قال غصبة من فلان وهو لفلان دفعه الى المعصوب منه ولا
عنه وكذا هذا الذي غصبة من عمرو يسلم الى غيره ولا غيره ولو قال له عندي وديعة وقد هلك لم يقبل

في تعقب الاقرار

ولو اقر بكان قبل ولو قال الشرة لا لثلاثة لثلاثة عشر ولو اقر في الماشية وفان شهدت البينة بالقبض لم
يلتفت اليه ولا مكان له الا خلاف ولو قال له عشرة الامر بها الزم تسعة ولو دفعه فعهده ولو قال له عندي عشرة الامر بها
لنسه درهم ولو نصيب لم يكن مقرا ولو اقر بالاستئذان فان كان يحرف العطف او في سائر الاول او ازيد او ارجع لا
المستثنى منه وحكم عليه باعدها والاعادتها الى الاول ودخل تحت الاقرار ولو قال له على عشرة الامر بها ثمانية
وهكذا الى الواحد لزمه ستة ولو قال له هذه الدار والبيت الى اولا البيت قبل والاستئذان من الحبس حقيقة
في غيره مما عجزا ولو قال له الف الامر بها ما لجميع درهم ويصدق ولو قال له المراد المتصل في تفسير الف وقيل
لوقيل بعد الاستئذان ولو قال له درهم الامر بها الف او طولب بنفسه القصة واسقطت ولو استوعب لم يسمع وطولب
بالحمل ولو قال له الف الاشياء طولب بنفسه لم يقبل بغيره لا استغراق ولو عقب الجليلين بالاستئذان رجوع الى
الاخيرة الا ان يقصد عوده اليها ولو قال له درهم درهم الامر بها بطل الاستئذان وانه يدها بطل الاستئذان
المستوعب **المقصود الرابع** في الوفاة وفيه مطلبان الاول في اركانها وهي اربعة الاول الموكول وشهرته ان يملك مباشرة
ذلك التصرف بملك او ولاية فلا يصح تركه للصبي والمجنون والمجور عليه المال والعبد ولو وكل العبدية الطلاق
والمجور عليه النفس او السفيه فيهما فعلمهم ولا اب والمجدل ان يوكلا عن الصبي وكذا الصبي وليس الوكيل ان يوكلا
لها بان الصبي او القرينة ولو وكلته شرا بقتل من سواه صح وللخاضع ان يوكلا في الطلاق كالغائب عاين والحاكم
ان يوكلا عن السفيه وكذا الذي المودة مباشرة المحضومة بل يوكلون من مائة الف الوكيل ويعقب نسبه الموكول
العقل والاسلام ان كان الغريم مسلما ولا يشترط الاسلام ان كان الغريم كافرا وينبغي ان يكون قاهما عاين باللفظ
لا بتبطل ايراد الوكيل ولا يصح نيابة المحرم عليه كعقد النكاح وشراء الصيد والمرة ان يتوكل حتى في نكاح
نفسها وظلا قها والعبد ان يتوكل بدين المولى وان كان عتق نفسه والمجور عليه النفس والسفيه في المال وغيره
فيما فيه العاقل ولا يشترط ان يكون موكلا الموكول بقبول النيابة فلو وكلته طلاق زوجته سنيها او عتق عبده سنيها
لم يصح ولو وكل فيما يتعلق بغيره من الشائع باقاعه مباشرة كالنكاح والعقود والعبادات مع القدرة لم يصح الا

ان كان موكلا في الشراء

ان كان موكلا في الشراء او في البيع او في النكاح او في العتق او في غيرها من الاعمال التي لا تتعلق بدين المولى او بدينه او بدين غيره

المذنب وادار الزكوة ولو كان لا يتعلق غرض الشارع بالمباشرة صح البيع وعقد النكاح والطلاق وان كان
الزوج حاضرا على راي او كان الوكيل نفسه الزوجية على راي والمطالبة بالحقوق واستيفائها ولا يجوز في المعاصي المرفوعة
والعصب والقتل بل احكامها المرفوعة بالمباشرة وفي صحة التوكيل اثبات البدل على المباحات كالاصطيا واشكالها وكذا
الاشكال في التوكيل في الاقرار ولا يقتضيه ذلك اقرارا ولا يشترط في توكيل الخصومة رضاه الغريم ولو كان على وكيله وكثير
صح ويعتبر المصلحة في فعل الوكيل ولو كان غرضه من ان لا يعيد له **الدية** الصغيرة ولا بد من الجواب مثل ذلك واستنبط
ويج وعق وقبول اما لفظا او فعلا ويجوز تأخير عن الجواب ويشترط التخيير فلو ملقه بشرط بطل ولو تجر وشهدا
الشرف جاز **المطلب الثاني** في الاحكام الوكالية من الطرفين فلو غرم الغرض ان علم الغرض كالاقرار ولو غرم نفسه بطلت
ونظير موت احدها وضرب جرحي التكليف ولو كان غرضه فعل الوكيل متعلق بالوكالة وتبلغ بالانتماء المتداول والعد
وعق العبد وبيعهم وطلاق الزوجة اما لو اذن لغيره باعم او غرمه بطل الاذن والطلاق يقتضيه البيع ضمن المثل
يقع البطلان وتسويغ البيع على ولاءه او زوجته لا على قسمه المانع الاذن فيجوز ان يتولى طرفي العقد على ما يوافق
اجل النسب لم يتخطاه وان اطلق يقيد المصلحة عنها ووكيل البيع لا يملك تسليم المبيع قبل توفيق الثمن ويعد لا يجوز له البيع
ولا يملك قبض الثمن ووكيل الشراء يملك تسليم الثمن وقبض المبيع لقبض الثمن ولا يملك وكيل الحكومة والاثبات
لا يستفادوا بالعكس ولو اشترى مبيعا ضمن ثمنها فلا يعيب وقوم عن الموكل ولو لم يمتثل الى الاجازة ولو كان يفتقر لذلك
عالم الا ان اوجاهه لا تترد ذكر الموكل في العقد لم يقع عنه ولا عن الموكل الا الاجازة وكما وقع عن الوكيل والوكيل الذي
بالعيب مع حضور الموكل وغيبته ولو رضى الموكل بطل رده واذا اقاله افعلا ما شئت او وكلة مقدرا يجر عنه اقتضا
الاذن في التوكيل للامين ولو اذن له من يد او في زمان او في سوق لم يفسد غرضه او يفسد في نفسه بالحق عن غيره
او يحال له يجره العدول ولو اذن له بائنا او باع حلالا مثل ما اذن في النية او اشترى سبيته بمثل ما اذن فقد اصح الاجازة
يصح المانع ولو قال اشترى ثوبا فاشترى شاتين به ثوبا واحدا بالبناء صح لكن يقتصر البيع الاجازة
وليس لوكيل الخصومة الاقرار ولا الصلح ولا الوفاء ولو قال الصلح عن الدخ الذي اتفق عليه ففعل حصل العفو

هذا هو الوجه في صحة التوكيل في البيع والشراء في كل ما لا يتصل به المصلحة الشخصية للموكل

بجلائ مال الصالح على اختياره ولو كان غرضه المتعلق بغيره فلو كان غرضه فاسدا لم يملك الصلح ولو كان غرضه الشرعي
فاشترى في الذمة او بالعكس لم يقع عن الموكل فان اشترى في الذمة ولم يصرح بالاضافة وقع عنه والوكيل
امين وان كان يجعل ويقع الشراء للوكيل لا لم وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان اضافة العقد لم يقع عن
احدها ولا يقتض على الوكيل وكذا لو اتم الوكيل له ولا يبينه فان كان الوكيل كاذبا فلا يملك له باطنا وظاهرا فيقول
الموكل ان كان في فقد بعت منه ولو اتمه استوفى الوكيل ما غرمه ويرد الفاضل ويرجع وليس له التقيد بغير ذلك
من وطى واستقام ولو وكلا اثنين بشرط الاجتماع او اطلق لم يكن لاحدهما الاقرار وكذا القسمة ولو مات احدهما
بطلت وليس للحاكم ان يضع اليد ولو بشرط الاقرار واجاز ولو لا اقتضى حتى من فلان فبطلت بخلاف اقتضى حتى
الذي عليه ولو وكلا اثنين في الشراء بالدين صح ويسر بالتسليم الى البائع ولا يثبت له بعد ذلك انفق لا يشاء وامر
ولا يشاءه وبين ذلك ما عواقبه الغريم ولو اختلف في تاريخ الاجتماع في الغفلة او في العاقبة لم يقبل ولو كان ذلك
في الاقرار قبل وجب التسليم مع المطالبة والقدرة فان اختلف من ولو كان في القضا ولم يشهد بغيره بخلاف البائع
وللبائع مطالبة الوكيل مع جعل الوكالة والموكل مع علمه يقبل شهادة الوكيل لوكالة فيما لا يملكه ولو غرمه قبلت
في الجميع ما لم يكن اقام بها او شرع في المنفعة **مسائل الشراء** لو اتم المالك الاذن في البيع بذلك الثمن وان
لا يزيد ما لقوله مع يمينه ثم يستعاد العين ان امكن والا فالحلل والقيمة فان صدق المشتري الوكيل وتلفت
السلعة يده رجح المالك على من شارفان رجح على المشتري لم يرجع المشتري على الوكيل رجح المشتري على الوكيل
من ثمنه وما غرمه ولو قال ما اذنت لاني الشراء بعشرة وكان الشراء بدين حلف ويعزم الوكيل الراي ان اتم البائع
الوكالة والا فادفع الشراء ولو اتم الغريم وكالة الغياب لم يلازمين ولو صدق له يوسر بالتسليم اليه والقول بطلان
الوكالة وقول الوكيل في التلف وعدم التفريط والقيمة معه وايقاع الفعل والامتناع له والوكيل وقول الموكل
في الرد وان لم يكن بمثل عاراي وفي قد المشتري به على راي ولو اتم وكالة الترويج حلف والوكيل بالموجب
بالصف وقيل البطلان وبجلائ الموكل الطلاق مع كذبه ودفع نصف المهر وهو صحيح ولو قال اقتضت الثمن وتلف

هذا هو الوجه في صحة التوكيل في البيع والشراء في كل ما لا يتصل به المصلحة الشخصية للموكل

هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الحق في شيء
 من غير أن يكون الحق في كل شيء
 هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الحق في شيء
 من غير أن يكون الحق في كل شيء

بعض المتعدي ويجب على المتعدي أن يرضى بالقول قولاً القعدة مع التفرط ويضمن
 الصانع كالقضاء على ربح الثوب أو بخرق الثوب والطيب والخنان والحمام وغيرهم وإن كان حاداً قواً واحداً
 واجتهاداً ولو تلف فيه من غير هذه فلا ضمان ولا يضمن الملاح والمكاري إلا بالتفرط وضمان ما يفسد
 المملوك على مولاه الموجه لا يضمن الملاح ما يودع ويقتطع فيه ونفقة الأجير المنفذ في الملاح على المشا
 الامع الشرط ولا يضمن الأجير لو سلبه صغيراً أو كبيراً آخر أو عبداً ولو امر به بالاجرة بالعادة فعليه الاجرة
 وأما فلا والقول قول منكر الإجارة وزيادة المدة والمستاجر والرد ومنكر زيادة الاجرة والتفرط وقول المالك
 لو ادعى قطعاً فبارادى الحياض تمسكاً ولا ما يتوقف استيفاء المتعدي عليه فعلى الموجه المخطوط على النية
 والمداد على المالك وعلى الموجه تسليم المفتاح فإن ضاع فلا ضمان وليس على الموجه رد المدة ولو عدل من الزرع الى
 الغرس تعين اجرة المثل ولو عدل من حل حشيش رطلاً الى ما يتعين السهم وطلب اجرة المثل للزيادة ولو عدل
 من المثل ضرها الى الاخف لم يكن له الرجوع بالتفاوت ولو استاجر اية معينة للوكوب قتلته تسخت
 ولو استاجر لوكوب مطلقاً لم يتطل وله ان يركب ويركب مثله الامع التخصيص ويجوز للمستاجر ان يوجر
 المالك ولو باع على المستاجر فلا يقرب بطلان الاجارة على اشكال **المقصد الثاني** في المزارعة والمساقاة
 وفيه مطلبان **الاول** المزارعة عقد لان من الطرفين ولايجاب زارعتك وانزع هذه او سلمتها اليك
 او شاهده من معينة بمجدة معلومة من حاصلها والقبول قبلت ولا يتطل الا التماسخ بالموت والبيع و
 شرطها شياع النافعين المدة ومكان زرع الارض ولو شرط احدها التماسخ او نوعاً من الزرع او قدره
 من الحاصل والبناء بينهما بطل ولو شرط احدها شيئاً من غير الحاصل جاز ولا يجوز اجارة الارض للزراعة
 بالحنطة والشعير ما يخرج منها ولو وضعت المدة المشروطة والزرع باق للمالك انما التمسك ان يتفرط
 من الزرع او يسبب تعالى كغيره لا هوية وتخر المياه ويجوز التبعية من معلومتها ليعوض ولو شرط ان
 العقد تأخيرها ان يبقى بعد حياض بطل ولو اهل الزراعة حتى خرجت المدة لزمته اجرة المثل ولو زرع

هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الحق في شيء
 من غير أن يكون الحق في كل شيء
 هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الحق في شيء
 من غير أن يكون الحق في كل شيء



على المالك ما لم يطل الاصع علمه ولو انقطع في الاشياء غير العامل فان تسخ فعليه اجرة ما سلف ولم يزرع ما شار مع
 الاطلاق ولو عين فزرع الاضطرار للمالك في الفسخ فياخذه اجرة المثل او الامضاء فياخذه المسمى مع الارض ولو
 شرط الزرع والغرس افتقر الى تعيين كل منهما وكذا الزرع من متقاضي الضرر والعامل المشاركة وان يعامل
 من غير ذلك ولو شرط التخصيص لغير التعدي والقول قول منكر زيادة المدة وقول صاحب البنية الحصة
 وقول المالك عدم العارية فنبتت الاجرة مع بين الزارع على انتار الحصة وقيل قول الزارع والوجه الاول
 وللزراع البقعة ولو ادعى المالك الغصب طالب بالاجرة والارض وطع الحفر والارض له والمخارج على المالك
 الامع الشرط والمالك اجرة المثل في كل موضع يتقبل المزارعة ويجوز الحفر ويستقر المسألة ولو كان الغرس في
 بعد المدة فعلى المالك الابقاء او الارض لو انزل ولو كان من احدها الارض ومن الاخر البنية والعول والعوامل
 او من احدها الارض والبني ومن الاخر العول ومن احدها الارض والعول ومن الاخر البنية على بقية المزارعة
 ولو اجره الحصة بطل في المساقاة وفيه مقامان في الاركان وهي اربعة العقود والمحل للمدة
 والقابضة وصيغة الايجاب ساقيتك اصاملتك او سلمت اليك وشبهه والقبول وهو اللفظ
 المدلول على الرضا وهي لازمة لا يتطل بالموت ولا بالبيع بل بالتقابل وتصح قبل ظهور التمسك وبعد ان ظهر للمحل زيادة
 واما المحل فهو كل اصل ثابت لشرع يتفرع به مع بقاء كالتحليل والشجر وفي الموت والمدة فطر وانما يصح اذا كانت
 الاشجار مرمية ولو ساقاة على ودي غير مغروس ففاسد ولو كان مغروساً وقدر العلم به لا يشترط ان يطلع
 او قطن او تساوى الاختلاف بطل وتصح الى متى تحمل فيها غالياً وان لم يحمل ولو كانت التمرة لا يتوقع الا
 في اخر المدة صح بشرط المدة تقديرها لا بحمل الزيادة والنقصان وان تحصل التمرة فيها غالياً بشرط
 شياع القابضة فلو اخضع بها احدها او شرط مقدراً معيناً لا يخرج المانع والباقي للمالك او للمزارع
 او شرط شرط فخلات يعينها والبناء لاخر لم يصح ويجوز اختلاف الحصة من الانواع اذ اعلم العامل
 مقدراً الانواع وكبره اشترط ان يرضى مع الحصة شيئاً من رغب او فسخه ويجب الوفاء مع السلامة

هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الحق في شيء
 من غير أن يكون الحق في كل شيء
 هذا هو الحق في كل شيء
 لا يجوز أن يكون الحق في شيء
 من غير أن يكون الحق في كل شيء

حصة بالظهور ولو شرط المبيع للعامل ربحا جاع ولو انكر القراض وادعى التلف بعد القيمة او ادعى الغلظة والرجوع
بالرجوع او بغيره ضمن اما لو قال ثم خسرته وتلف المالك بعد الرجوع قبل ولو اشترى بالعين اب المالك او غيره فله الاجرة وضمن
والتحولا ولو اشترى زوج المالك باذنها بالعين بطل النكاح ولا بطل البيع ولو اشترى اب نفسه عتق ما يعبده
من الرجوع ويستحق العبد الباقي ولو اشترى جارية جازله وطبها مع اذن المالك بعد الاقبال على راي والتلف
بعد دورا ينفذ الجارية من الرجوع ولو خسر من المائة عشرة ثم اخذ المالك عشرة ثم رجع فليس المالا تسعة وثمانون
الا شعا ولو اشترى بالعين وتلف الثمن قبل الدفع بطل ولو اشترى في الذمة بلا اذن الزم صاحب المال عوض التلف
وهكذا اذا باو يكون الجميع راس المالا وان كان بغير الاذن بطل مع الاضافة ولو فسخ المالك فله العمل اجرة الى
وقت الفسخ وعليه حياته السلف لا المانضاض ولو ضارب العامل اذ نصح الرجوع بين النذير والمالك
وبغيره اذ نصح الرجوع بين المالك والا ولو على الجارية النافي ولو خسر بعد تسعة الرجوع رد العامل اقل المدين
كل موضع يفسد فيه المضاربة يكون الرجوع للمالك وعليه الاجرة **المقصود السابع** في الوعد وفي مقد جاز من التمسك
تسليط الموت والحيون ولا بد من الجواب وهي كل لفظ يدل على الاستئذنة في الحفظ ولا يشترط القول لفظا وحفظا
مع القول بما جرت عاداتها بالحفظ ويختلف الحكم بالصندوق والثوب والتفد والاصطبل الدابة والمخاض الثلاثة
ولا يجب الحفظ لو طمها عنده من غير قبول او اكره على القبض ويجب سقي الدابة وعلفها بنفسه وبغلامه
ولا يمنعها من مثله السقي الا مع الحاجة ولو اهل ضمن كليا ان ينهه المالك فيقول الضان لا التمسك ويقضي
على ما يقينه المالك من الخوف فان نقل ضمن الا مع الخوف او الحوز ولو قل لا تنقلها ضمن كيف كان الا مع الخوف
وان قال وان تلفت والمستودع امين لا يضمن بدون التقريط ولا باخذها منه تمها ويجوز الحلف للظن ولو يوفي
ولا يقع ودبعة غير العاقل فيضمن الغائب ولا يبرأ بالرد اليه وان كانه ميمز ولو ادعى يضمن بالتقريط ويجوز السفر
مع خوف الإقامة بها ولو ظهرت امارات الخوف في السفر لم يجز ولو انكر الوديعة او ادعى التلف او اذاعا اشكال
او عدم التقريط او قدر القيمة فالقول قول مع البين ولا يبرأ لو قبط بالرد الى الخزيه وبل بالرد الى المالك او وكيله
المستودع

اولا

الحاجة
الاجرة

الحاجة او الى ثقتها اذا انقضى الحكم ولو دفعها الى التمسك مع قدرته عليه او على المالك ضمن ولو اراد
التقريط فله ضمن الا مع خوف المساقمة ولو ادعى الاذنة الدفع الى غير المالك او انكرها فقلعت عليه البينة
فادعى التلف واخر الاحراز مع المكتة او سلم الى زوجته او اخر دفعها مع الطالب ولا مكان او فطر يطعمها
في غير الحنبر وترك سقى الدابة او شتر الثوب او سافر مع كامن والخوف او ليس الثوب او ركب الدابة
او خلطها بما لم يبيح لا يمين او مزج الكيسين او حملها انقل من الماذون واشق او فتح قفل المالك واخذ
بعضها او لا ضمن ولو اخذ البعض من تحت ثقله من الماخور خاصة ولو اعاد من حيث لا يمين لم يبرأ ولا
يضمن البنية ولو اعاد بدم ومنجه بحيث لا يمين لم يبرأ ضمن الجميع ويجب ان يشهد لو خاف الموت ولو مات
ولم توجد اخذت من التركة على اشكال ويجب ردها على المالك وان كان كافرا لا غاصب بل ترد على الغاصب
ولو جهل بمصدق ضمن وايقاها سامة ولا ضمان ويخلف لو طمها ولو منجهها الغاصب بالم حيث لا يمين
رد الجميع اليه ولو مات المالك سلمت الى وارثه فان تعدد سلم الى الجميع او وكيلهم ولو دفع الى بعض ضمن حصص
الباقين ولو ادعاها اثنان صدق في التخصيص ولو ادعى الاخر عليه او ادعاه مع الاشتباه **حلف المقصد**
الثامن في العارية وهي حائز من الطرفين وانما تسبق من حائز القرف ولو اذن الولي للطفل ان يعين مع المصلحة
ولا يصح الاستعارة به مع بقاير صح عارية ويقع المستعير على الماذون فيضمن الاجرة والعين لو خالف وتصح استعارة الشاة
الحلب والامة للخدمة للجاني ويقع المستعير بما جرت به العادة فان نقص من العين شي بالاستعمال او تلفت به برغمي
تقريط ليرضى بئرا ان يشترط المعبر ويستعير المحر صيدا او من الغاصب ويستعير ذهبها او فضة فلا يشترط
سقوط الضمان وكذا البحث لو تلفت بغير الاستعمال ولو قريط ضمن ولو استعار المحل صيدا من محر جاز زوال
ملكه عنه ولو رجع المالك على المستعير من الغاصب جاهلا رجع باجرة التقعة والعين التالف على الغاصب
لا عالما ومقرها ولو رجع على الغاصب رجع على المستعير العالم ولو اذن في الزرع او العنبر جاز الرجوع
بلا ريش وليس لم قلع الميت بعد الاذن في الدفن ولا قلع الحشبة اذا كان طمها بالحرارة ملكه ولو

انقلعت الشجرة لم يكن له زرع اخرى الا بالاذن وليس للمستعير الاعارة ولا الاجارة الا بالاذن ولو تفتت بغير
بعد نقص القيمة بالاستعمال ضمن الناقص لا النقص ويضمن بالجود ويقبل قوله في التلف والقيمة وعجز القبط
لا الرد ولو ادعى المالك الاجرة حلف على عدم الاعارة وله الاقل من المدهى به واجرة المثل ولو اختلفا عقيب
العقد حلف المستعير ولا شيء **المقصود التاسع** في اللقطة وفيه مطلبان **الاول** المحل الملقط اما انسان او
حيوان او مال او شرط المالك الصغر فلا يصح التقاط البالغ العاقل وانتفاء الاب والجد والمقطق او لا فلو كان
له احد هجر اجبر على اخذه وحرمة الملقط ولو غم وعقله واسلم على راي وعدا له على راي ولو اذن المولى للملك
صح ويقره يد المولى على راي ويجوز اخذ المملوك الصغير ومن الميز وشهد الله الملك وانتفاء اليد عنه وتجب
منه السلامة وانتفاء العرقان فلو القط كلب الغرashed او الخنزير لم يتعلق به الحكم ولو القط ما يد غير علم الزير بدفعه
اليه ولو القط ما يتبع عن المولى كالبعير اذا وجدته كلابا وما او كان حيا او الغنم والجمادى الفلاس
او القطة الشاة وغيرها مطلقا في الغنم لم يجز ولا شرط للاخذ سوى الاخذ فيجوز للصبي والمجنون والفقير
والمملوك والكافر لا التقاط شرط الثالث المالية وانتفاء اليد واهلية الكتاب للاخذ ويتولى الولي التعريف
على الطفل والمجنون ولو القط العبد جاز ولكن تعريفه في تلك مولا **المطلب الثاني** في الاحكام يجب اخذ
اللقط على الكفاية وهو حرج على الاصل مسلم الا ان يؤخذ في بلاد الشك وليس فيها مسلم واحد وما قلته الامام ولو القط
احدا جاز ويستعين الملقط بالسلطان في التفقة فان تعذر في المسلمين وتجب عليهم فان تعذر انفق عليه وجب
مع يسه ولا يرجع لو تبرع او وجد المعين ولو كان ملوكا باعده التفقة مع تعذر الاستيفاء ومالك ما يده عليه
ما يوجد قوته او تحت او مشدودة ثابره او يوجد في خيمته او دار فيلها متاع او على اية عليها حمل وشبهه لا ما
يوجد بين يديه او الى جانب في الصغار ولا ينفق الملقط من مال المبتدق الا باذن الحاكم فيضمن مع مكانه
الاذن ولو جن عليه اقتضى له الحاكم او اخذ الدين ان لم يكن ولي فهو لا الملقط ولا يجب التعريف على راي ويحتج
القاذف وان ادعى البرقة على راي ويقبل اقراره بالبرقة مع البلوغ والرشد وانتفاء العلم بجهته وادعائه
اللقط

ويعرف

ويصطفى متى يتوهم بدون البينة به جهالة فيه وان كان كافرا او عبدا لكن لا يثبت كفره ولا رقة ويصدق الملقط
في دعوى قدره لا لقائه بالمعروف وان كان له مال ولو شاع لم يقطاه اقرع وان كان احدها معسرا ولو تداعيا يوثق
حكم البينة فان فقدت فالقيمة فلا ترجع اليه الملقط وفي الترجيع بالاسلام والحرية مقر ومالك اخذ البيوع اذا
ترك من جهته في غير كلابا وما او لاضمان ويقتضواخذ الشاة من الغلابيين تملكها والضمان وبين الايقار امانته
او الدفع الى الحاكم لبيعها لصاحبها او يحفظها ولا ضمان وكذا اصغار المستعرات ولو اخذ الشاة في الغنم
حبسها ثلثة ايام فان لم يات صاحبها باعها ونصديق بالثمن ولو اخذ غيرهما احتفظها وافق عليها من غير
رجوع او دفع الى الحاكم ان وجدته ولو اخذ غير المتعة في الغنم استعان بالسلطان في التفقة فان تعذر انفق
ورجع مع نيته على راي وكذا ينفق على العبد لو القط ولو انفق البين او الظاهر او الخدم مترا قن على راي **القطة**
غير المحرم ان كانت دون الدرهم تملكها الواحد ولا وجب تعريفها سنة وان يعرف بنفسه وبغيره فان
جار صاحبها ولا يفتقر بين الملك والضمان وبين الصدقة والضمان وبين الايقار امانته ولا ضمان ولا يسيق
يقوم به ويضمن او يدفعه الى الحاكم ولا ضمان ويكره اخذ اللقطة والضوال مطلقا خصوصا الفاسق والمحرر وما قبل
قيمة ويكثر منفعة ويستحب الاشهاد عليها والمدفونة ارض لا مال لها والمفطورة والمهتمة به لو اجدته ولو
في داره او صدقته المختصين بالعرف فهو له والمشتري لقطه ولا يملك التملك بعد التملك بحولانية التملك ان
بقيت احوالا ولا يضمن للمال بنية التملك والتعدي ولو دفع الى الحاكم نباع دفع الثمن الى الملقط اطلب
وهي امانته الحول والزيادة فيه لا لملك لا يضمن للمال الملقط وبعدة كذلك اذ المبتوى التملك فان نواه
ضمن والزيادة المتفصلة له ولا يجب دفع العين مع المتصل بل المثل والقيمة وقت الانتقال ولا يضمن
المولى بغيره العبد ولو اخذها المولى او امره باللقط ضمن ولا يجب الدفع بالوصف وان خفي
ولو ردها بضمن ان اقام غيره البينة ويستقر الرجوع على الاخذ ان لم يكن اعترف له المالك ولو اقام كل بينة
اقرع مع عدم الترجيع فان كان دفعها بالبيعة وحكم الحاكم الى الاول لم يضمنه الثاني ولا ضمن ولو تملك

بعد الحول ثم دفع الى المدعى بالقيمة العوض ضمن للثاني على كل حال ويرجع على الاول **المطلب الثاني** في الغصب فيه
 مطلبان **الاول** في اسباب الضمان وهي ثلثة الاول مباشرة الاضرار للعين والمنفعة لقتل الحيوان وسكن الدار الثانية **د**
 التيب وهو فعل يلزم العلة طهر اليه غير الملك وكطرح المعاوضة المسالك والقار الصبي والحيوان العاجز عن الار
 في مسبعة وفك قيد الدابة والعبد المجنون ونقص الطائر وان تأخر طوائره وكذا له السرقة وان لم يلا الطير
 فيسبل ما قيمه اذ لم يجبه غيره او يسبل ما كان الارض منه او انقلابه بالرجع او اذابة الشجر على اشكال او قبض
 للسرور او البيع الفاسد او استوفى المنفعة الا جان الباطل ولو غصب شاة قات ولدها جعلا او حبس مالك
 الماشية على الحفظ تلتفت او غصب دابة فتبعها الولد في الضمان نظر ولو وقع بايا على الارض او قبض او اراد
 قيدا عن عاقل او منع المالك من العقود على باطله تلتفت او منع من البيع فنقصت القيمة السوقية وتلفت
 عينه فلا ضمان ولو اتفق المباشر والسبب فالضمان على المباشر لا مع الاكره فالضمان على القاهر ولو ارسل
 في ملكه ماء او آج نارا غرقه او مال غيره او احرق لم يضمن التاجر من قدر الحاجة اختيارا مع علمه او ظنت
 بالتدعي والغصب وهو الاستقلال بالاثبات اليد من دون اذن المالك في العقار وغيره فلو سكن الضعيف
 عن المقاومة مع غيبة المالك او اسكن غيره فغاصب ولو كان المالك حاضرا فلا ضمان ولو سكن مع المالك
 قهرا ضمن النصف ولو منع بقود الدابة ضمن الا ان يكون المالك راكبا لا مع الاجاء وغصب الحامل
 غصب الحامل ولا يضمن الجار لغصبه وان كان صغيرا ولو تلف الصغير بسبب كان في الحية ووقع الحاريط
 قال الشيخ يضمنه ولو استخدمه المضمن اجرة ولا يضمن بدونه وان كان صانعا ولو استاجر لعل فاستقل
 في ضمان الاجرة نظر ولو غصب دابة او عبد ضمن الاجرة وان لم يستعملها ولا يضمن الخمر لو غصبها من مسلم
 ويضمن بالقيمة لو غصبها من الكافر مسترا وكذا الخمر ولو تعاقبت الايدي الغاصبة فغيره التضمن
المطلب الثالث في الاحكام يجب رد العين وان تعذر لا مع التلف بالرجع او غناط بالمغصوب جرح ذي
 حرمة فيضمن القيمة ولا يضمن تفاوت السوق مع الرد وان تعذر ضمن الارش وان كان غير مستقر تجد ضمان

المحدد

المحدد وان تلفت ضمن بالمثل مع التعذر القيمة وقت الدفع وفي غيره بالقيمة عند التلف على اري ولا
 من حين الغصب الحين التلف على اري ويضمن الاصل والصفة وان كان ربويا ولو كانت تحت يده لم يضمنها
 وذا غصاء الدابة الارش على اري وبهيمة القاضى كغيرها ولو تلف العبد او الامه ضمن قيمتها وان
 تجاوزت المدية على اري ولو قتل اجنبى ضمن دية الحر مع التمازير والزيادة على الغاصب ولو قتل به لم يعتق على اري
 ومقدار الحر منه قيمه ولا الحكومة ولو استقرت القيمة قال الشيخ دفع واخذها او اسك مجانا وفيه نظر
 ولو زادت قيمة بالخضاء او قطع الاصبع الزائدة ضمن المقطوع ولا يملك الغاصب بتغيير الصفة ولا يضمن
 الحب زعما والبيض فيها ولو تعذر العين فدفع القيمة ملكها المالك ولم يملك الغاصب الغصب وعليه
 الاجرة الى وقت اخذ البديل فان لم يكن بعد ذلك من العين وجب دفعها ويستعبد ما عثره ويضمن الناف
 من الحقيقين بقيمتها مجتمعا ويرد البلية وارش نقص الاتقار ولو اخذ احد الحقيقين ضمنه مجتمعا ولو اطعم
 المالك او باحدة ذبح الشاة جاهلا لم يزل الضمان ولو اطعمه غير المالك فغيره فان رجع على المالك رجع على كل واحد
 الغاصب مع الجهل ولا فلا وان رجع على الغاصب رجع على كل واحد في العالم ولو اتى فحلا مغضوبا فاولاده
 لصاحب الاثنى وعليه اجرة الضراب وارش النقص ويضمن الاجرة مدة بقائه ان كان ذا اجرة وان لم
 ينتفع والارش ان نقص ولا يتد اخلا وان كان النقص بسبب الاستعمال ويضمن نقص الزيت والعصر
 على اري لو اغلاها ولو زادت بفعل الغاصب اثرا تبعت وان نقصت ضمن ولو صبغ فله قلع صبغة ويضمن
 النقص ولو امتنع الرهن المالك ولو اتفقا على البقية وسع الثوب فللا لك قيمة ثوبه كمال ولو مزج به بالمثل
 تشادكا وكذا بالاجود على اري وبلا رد او بغير الجنس ضمن المثل والنحو المحدد ومضمون كالاصل وان
 كان منفعة ولو ضمن فزادت قيمته لم يزل فنقصت ضمن الغاصب فان عاد السن والقيمة فلا ضمانات
 ولو ما غير السن لم يجر الهزل ولو عذ صنعته فزادت قيمته ثم نسيها ضمن النقص ولو زاد الميزن بالقيمة
 فلا شئ في تلفه وعليه ثمن قيمة الملوكة البكر ونصف عشر الثيب ان وطئها جاهلا او مكهته ولو طأه

ملتة فلا شيء على الارض البكارة ومع جعلها بالتميز بين الولد وعلية قيمة يوم سقوطه
حيا وارث نقص الولادة والعقم ولو سقط ميتا فعليه الارش وان لم يكن جناية على اى ولو سقط
جناية اجنبى ضمن الضارب ويتجنين حر للغاصب وضمن الغاصب للمالك يتجنين امته ولو كانا
عالمين بالتميز حدة او الولد رق للمولى ولو سقط جناية اجنبى فعليه دية جنين امية للمولى ولو
صار العقيم حرة ثم عاد خلا عاد ملك المالك وعلى الغاصب الارش لو نقص ولو غضب ارضا فغرم
فالغريم عليه الدية والقلع وطحن الحفر وارش النقص ولو جنى المغضوب فقتل ضمن الغاصب
ولو طلبت الدية ضمن الغاصب الا قل من قيمته وارش الجناية ولو نقل المغضوب عن بلد الغاصب
اعاده والقول قول الغاصب مع عينه في التلف والقيمة على اى وعدم اشتراط صفة تزيد بها القيمة
كطعم الصنفه وثوب العبد وخاتم وقول المالك في السلامة وند العبد بعد موته ولو باع حال
الغصب ثم انتقل اليه طالب المشتري وسعت بئنه ان لم يقم وقت البيع ما يدل على التملك ولو ادخلت
الدابة راسها في قدر او دخلت دار غير المالك ولم يخرج الا بالهدم والكسر فان فرط احدهما ضمن
وان انتفى النقص ضمن صاحب الدابة **كتاب العتيا** وفيه مقاصد **الاول**
في الهبة ولا ياب فيها من ايجاب مثل وهبتك وملكتك وكل ملك لقط يقصد به التملك وقبول صادرين
عن اهلها ويشترطها القبض باذن الواهب فلو مات احد هما قبلت ويكفي القبض السابق
وقبض الاب والجد عن الطفل ويسقط لو وهبها ما لها وتعين الموهوب وان كان مشاعا ولو وهب
الدين لم يعلية فهو ابراء ولا يقتضي القبول ولو وهب لغيره لم يصح ومع الاقباض لا يصح الرجوع ان
كانت لذى ربح والجاز ما لم يتصرف المتهب او يعرض او ينفذ العين وفي الزوجين خلاف وهل يتزك
موت المتهب منزلة التصرف اشكال ويحكم بالانتقال بعد القبض وان تأخر فالنماء المنقصل قبل اللوا
ولو رجع بعد العيب فلا ارش والزيادة المنصلة للواهب والمنصلة للمتهب ويستحب العطية

لذى

لذى الرحم ويتكفي العودين والتسوية فيها ولو باع بعد الاقباض للاجنبى صح على اى ولو كانت فاسده صح
اجا عا وكذا الواب مال مورث معتقد ابقاؤه ولو انكر الاقباض قدم قوله وان اعترف بالتملك مع الاشتباه
الثاني في الوقف وفيه مطلبان **الاول** في الشرط وبشرطية العقد لا ايجاب وقفت واتحمت و
تصدقت فيقتصر على القرينة وكذا احتبت وبشلت ونيتة التقرب وكون الموقوف عينا مملوكة معينة وان كانت
مشاعة يتفيع باجم بقاءها وصحة اقباضها وصدورها من حيز التصرف وفيه بلع عشر ا رواية الجواز ووجه
الموقوف عليه ابتداء الجواز تملكه وتعيده وعدم تحريم الوقف عليه والادام والتخير والاقباض واخرجه عن نفسه
فلو وقف الدين اودا لغيره معينة او مالا يملكه مع عدم الاحازة او الاطلاق او وقف على معدوم استدار او
على حل لم ينفصل او على مالا يملك او على العبد او وقف المسلم على الكنائس والبيع او على مونة الزنا او على كلبته
التورية ولا جليل او قربة بدة او علقه بشرط او لم يقبض الوقف حتى مات او وقف على نفسه ثم غيروه او شرط
انتفاعه بطل واذا تم لزمو وقف المريض من الثلث ويدخل الصوف والمبلين الموجودان وقته ويصح وقف
العقار ولا يتفيع به مع قبائمه من المنقولات وغيرها ويجوز جعل المتبرع لنفسه او لغيره فان اطلق مطلقا عظيم
ويصح الوقف على المعدوم وتبعها ولو بدت بغيره بالوجود ففي صحة الموجود قولان وكذا على العبد ثم الموهب على الصالح
كالقنطر والماسجد ولا يقتصر على قبول وكان القبض للناظر فيها ولو وقف مسجد او مقبرة صح بصلوة واحد
او دفنه ولا يصح وقفا بالصلوة او الدفن من دون الايجاب ولا بالاجاب من دونها ودون الاقباض ولو
وقف على من ينشأ من البايع حبسا عليهم ويرجع الى الواقف مع انقراضهم او الى ورثته على اى ولا يشترط في الوقف
على صغار اولاده القبض وكذا الحبد والوصى ولو وقف على الفقراء وصار منهم شريك ولو شرط عوده عند حاجته
صح الشرط وبطل الوقف وصار حبسا يرجع مع حاجته ويورث ولو شرط اخراج من يريد بطل الوقف ولو شرط
ادخال من يريد ولو شرط نقله الى من سيوجد بطل الوقف ولا يعتبر في البطن التاخذ القبض وينصب قيمه القبض
عن الفقراء او الفقهاء ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين ولو وقف الكافر انصرف

وط
وسلبت

3

الى قتل رخلته ولو وقف على الملبين فليصل الى القبله والوقف على المؤمنين او الامامية الاثني عشرية وعلى الشيعة
 للامامية والجارودية وعلى الموصوف بنسبت لكل من اطلقت عليه والزيدية للقائلين بامامة زيد والهاشميين
 لمن انتسب الى هاشم بالابوة من ولد ابي طالب والحارث والعباس والي لهب وعلى الطالبين لولد ابي طالب
 ويشترك المذكور والابنات على التسوية ما يفضل وعلى الميراث لمن يطلق عليه ثا على التبريد في الفقهاء وكل
 مصلحة يتقرب بها وكذا في سبيل الدولة وقف على مصلحة فبطلت صرفه البروة الوقف على الذي الاجنبي فلو كان
 وكذا المتحدون الحربي لولم يكن كمر المصروف ولم يعين كاحد المشهدين او القليلين بطلت وسأوى الاحوال والعام
 على راي كل من يفضل ولو وقف على الاقرب فهو كمل تب المارث كل انهم يتساوون مع الاطلاق **المطلب الثاني**
 في الاحكام الوقف ينتقل الى الموقوف عليه فلو وقف حصته من العبد ثم اعتق او اعتق الموقوف عليه لم يصح ولو
 اعتق الشريك حصته المطلق صح ولم يقوّم عليه على اشكال اذا وقف على الفقراء انصرف الى من يحضر البلد ولا
 التبع وكذا غيرهم من المنتسبين ولا يجوز الوقف عليهم الوطى فان اولدها كان حراً ولا قيمة عليه وفي حبره رتبها
 اقروا له شغل عبوته وتوخذ القيمة من التركة لمن يبيع بغير تزويجها والمهر الموجودين وكذا الولد من مملوك
 اوزنا ولو كان من حره بوطى صح فهو حر وبشبهة الولادة وعلى الواطى قيمة الموقوف عليه والوقف كالا جنبي ونفقة
 المملوك الوقف على الموقوف عليه ولو جنى بما يوجب القتل فقتل بطل الوقف وليس الجنى استرقاقه وان كان بغيره
 اقتص وكان الباقي وقفا ولو كانت خطا تعلقت بالموقوف عليه على راءه وبالكسب على راءه وارث ما يجنى عليه
 كراباب الوقف الموجودين ولو كانت نفسا فالفصل بينهما وان اوجبت دية اقيم بها مقامه يكون وقفا على راءه
 والوقف على المولى يتناول المولى على الاسفل على اشكال واذا وقف على اولاد اولاده اشترك الاولاد البنين والبنات
 الذكر والانثى على التسوية الاطلاق ولو قال من انتسب الى خريج اولاد البنات على راي ولو وقف على اولاده
 فهم اولاده خاصة دون اولاد اولاده على راءه وكذا لو قال على اولادى واولاد اولادى اختص بالبنين
 على راي ولو قال على اولادى فاذا انقرض اولادى واولاد اولادى فبطل الفقهاء كان انقرض اولاد اولاده

ولو وقف على الجنين رجع الى المارث
 وقبره في داره المارث
 ترأى ان يقر بنسب ورجس
 وقبره في داره المارث
 وهو موقوف

شرى

في بيان احوال الوقف الاولاد والاولاد

شوطا ولم يخلو الوقف والتم قبله لورثة الواقف على اشكال ولو انهدمت الدار لم يخرج المرحوم عن الوقف
 ولو اجر البطن الاول ثم انقرضوا بطل العقد ولو خرب المسجد والقبعة لم يخرج مخرجهم عن الوقف ولا يجوز
 بيع الوقف الا ان يقع بين الموقوف عليهم خلف يخشى به الخراب ولا يبطل وقف الخلة بقلعها ويجزى
 الوقف على السبل المشطوبة السابقة ولا يجوز التعدي ولو شرط اسهام كل انش بشرط عدم التوزيع فبطلت
 خرجت عن الاستحقاق فان طلقت بائنا عاد ولو شرط بيع الوقف عند حصوله بغيره بغيره بالخارج والمالك
 من قبل الظالم وشره وغيره بتمتد فالجواز الوجه **المقصد الثالث** في الصدقة والحبس ينقل الصدقة
 ايجاب وقبول واقباض باذن ونية التقب ولو قبض بغير رضاء المالك لم يصح ومع الاقباض لا يجوز
 الرجوع فيها مطلقا وتجره الواجبة على بني هاشم من غيرهم ويجوز منهم ولو ابيع مطلقا والمندوبة
 لهم ويجوز على الذبح وان كان اجنبيا وصدقة السر افضل للامع التهمة بالمنع وينقل السكنى الى الاعجاب
 مثل السكنى واعتركت وارقتك وشبهه والقبول والقبض وان قرنت بغير احد هما او بجنة معينة
 لو فت بالقبض ولو قال لك سكنى هذه الدار ما بقيت جاز وترجع الى المالك بعد موت الساكن ولو مات
 المالك او لم يكن لو ارثه ازعاجه ولو قرنها بموت نفسه قلنا كان السكنى مدة حياته وان مات الساكن
 او لم يكن له ازعاج الورثة مدة حياته ولو اطلق ولم يعين كان له الرجوع متى شاء ويصح اعار كل ما يصح
 وقفه ولا يبطل بالبيع وللساكن بالاطلاق السكنى بولده واهله لا غير الامع الشرط وليس له ان يوصي واذا
 حبس فمهره او غلامه سبيل الله او حرمه البيت او المسجد كزمر ما دامت العين باقية ولو حبس على اسنان
 ولم يعين ثم مات رجعت ميراثا وكذا لو انقضت مدة التعيين **المقصد الرابع** في الوصايا وفيه اربعة
مطالب **الاول** في اركانها وهي اربعة الاول الوصية وهي تملك عين او منفعة بعد الوفاة وينقل الى
 ايجاب وهو كل لفظ دل عليه مثل اعطوه بعد وفاتي اولاده بعد وفاتي او وصيت له اما مطلقا كهذا
 او مقيدا مثل اعطوه اذ امتدت مرضى هذا او في سنة هذه وقبول ولا ينتقل بها الا بعد الموت ولو

ولا يطلق راءه
 ويرى

في الوصايا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰

فَنِيَّانَا

فان عارای ولو
وكان لا يسمي صفته الرضا
الباقى ويغنى
الرضا وان كانت اقل يطلب

3519

الثلاث
وخط
أدأ

روز
ایدا

ولو اذن الوصى ان يوصى جاز ولا فلا عارى والوصى امين لا يضمن تهما بالقرظ او مخالفة الوصى ويجوز له ان يستيقاع دينه من تحت يده من غير حاكم وان كان له حجة وان يشتمل لنفسه من نفسه بنقل **المطلب الرابع** في احكام بيع الوصية على كل من علق حق وانما ثبت الوصية بالولاية بشاهدين عدلين ويقبل في الوصية بالمال لشهادة اربعة اشهاد اربعة اشهاد في الجميع وواحدة في الربع واثنين في النصف وثلاثة في الثلث اربع واثنين من اهل الذمة ولا يقبل شهادة الوصى فيما هو وصى فيه ولا فيما يجزئ بالولاية ولا اعتبار بما يوجد بخط وان على الورثة ببعض لم يجب البائة واذا وصى بوصية ثم اوصى بمضارها على الثانية ولو قال اعطوه مثل نصيب ابني اوبنتي وليس له غيره فالوصية بالنصف فان اجاز اقساما التركة وكما اخذ الثلث ولو كان اخر فالوصية بالثلث ولو قال مثل نصيب بنتي ومعارضة خاصة واجاز ان افسد سبعة من خمسة عشر وكذا البنات وللزوجة سبع وان لم يجز ان قلما اربعة من اثني عشر وللزوجة سهم والباية للثمن ولو اجازت احدها خاصة ضربت فريضة الاجازة في وفق عدلها واخذت من كل منها بالنية ولو اوصى لم يثقل احدى زوجاته بالربع مع النبت فلم سهم من ثلثه وتلثين ولو قال اعطوه مثل ابني مع بنت فلم سهمان من خمسة مع الاجازة ومع عدل الثلث ولو اجاز احدهما اخذ من نصيبه الخمسين ومن الاخر الثلث ولو اوصى بنصيب ولده احتمل المثلثة والبطان ولو اوصى بمثل نصيب القاتل بطلت ولو اوصى بضعف نصيبه فهو مثله والضعف ثلثه اشالم على راي وكذا اضعف الضعف ولو اوصى بمثل نصيب مقدمه لو كان اعطى ما يعطى مع وجوه فلو كان له ابان واوصى بان يعطى مثل نصيب الثالث لو كان فله الربع ولو اوصى له بجيد والاخر بثلث الثلث ثم تجوز عيب قبل تسليم العبد فالوصى له الاخر التكملة بعد وضع قيمة الصحيح ولو انتقل الى المريض من يعتق بغير عوض عتق وورث وكذا ان كان بعوض يخرج من الثلث والا عتق الثلث على راي وورث بقدره ولا تبطل الوصية بالدار لو صارت برحلا ولو اوصى الفقراء اعطى ثلثه فاذا ادرك لا يجب التبع ولو قال اعطوا زيد او الفقراء فلم يرد النصف **المطلب الخامس** في تصرفات المريض كل تصرف موقوف

بالزناه فهو

بالوقاة فهو وصية من الثلث وان كان صحيحا واما المتخبرات الواقعة في مرض الموت المتبرع بها كالهبة والعتق ففيها قولان اقر بها ائمتها من الثلث ولو بر الرمت اجماعا سواء كان المريض مخوفا او لا عارا وكذا اعتبار بوقت المرات والطلاق وتزوج المهر مخوفا ولو عاوض المريض بجميع التركة بنقل صح ولو خصص نصيب كل وارث في عين فالوجه اعتبار الاجازة فان اقر وكان متما فمومن الثلث وكذا فمن الماصل سوا الوارث او غيره ولو جمع بين المتخبرة والمؤخرة قدمت المتخبرة من الثلث فان بقي شيء ضربه المؤخرة ولو تعددت المتخبرات المتبرع بها بدى بالاول فالاول ولو باع الربوي المستوعب للتركة بمساويه حبا وقيمة الضعف تراد مع الورثة في ثلث المبيع ولو باع التركة بمثل نصفها فمعه صح في نصفها مقابلته الثمن وفي الثلث بالحابة ورجع الى الورثة السدس وطريق ذلك ان تنسب الثمن وثالث المبيع المقيمة في بيعه مقدار تلك النسيب وهو خمسة اسداسه والباقي عتق صح في البيع في ثلثه ثلثي الثمن كالمربوي لان فسخ البيع في البعض يقتضي فسخه من الثمن وكذا لا يصح فسخ البيع في الجميع مع بقاء بعض الثمن كذا لا يصح في البعض مع بقاء جميع الثمن وطريقه ان يسقط الثمن من قيمة المبيع وينسب الثلث الى البائة فيصير قدر تلك النسيب وهو ثلثه بثلثي الثمن ولو كان يساوي اثنين وباعهم بعشرة صح في النصف بنصف الثمن وعلى الاول لا يخذ ثلثي المبيع بجميع الثمن ولو اعتق في المرض وتزوج ودخل في الجميع وورثت ان خرجت من الثلث ولو كان قيمتها الثلث واصدقها مثله ودخل في الكلام وبطل المسع فان كان مهر المثل مثل القيمة عتق ثلثه ارباعها ولها ثلثه اربع المسع ولو كان مهر المثل نصف القيمة عتق بقدر سعي التركة ولها سبع اخر بالمهر ولو اعتق عبده ولا شيء غيره عتق ثلثه ولو عتق ثلث عبده ولم يضعفه عتق اجماع ولو قضى بعض الديون صح ولو اوصى لم يصح مع القصد ولو اعتق ثلاث اماء وليس غيرهن اقرع فان تجدد حملن اخبرتها القهر بعد الاعتاق فهو حر لا قبله ولو اعتق احدى الثلثة ولا شيء سواهم اقرع فان مات احد هم اقرع بينه وبين الباقيين فان

الا عتاق

قوله ولا عارى
الموت والطلاق وتزوج
المريض من الموت
المريض من الموت
والبيع والبيع
قوله ان يرضى

[illegible]

والله

كتاب النكاح

[illegible]

والويليم عند الزفاف ويجوز لكل ما يثيرة الاعراس مع العلم بانها قد الحال بالاباحة وبملك بل اخذ ويكرم
ايقاع العقد والقرعة والعقب والجاء ليلة الحسوف ويوم الكسوف وعند الزوال والغروب قبل اذهاب الشفق
وفي المحاق وبعد الفجر الى طلوع الشمس وفي اول كل ليلة من الشهر لانه شهر رمضان وليست النصف وفي السمرج
عدم المار وعند الفرج السواء والصفر والجاء عاربيا وعقيب الاحتلام قبل الغسل او الوضوء ولا يكمل عقب
جماع والجاء عنده من ينظر اليه النظر الى فرج المرأة حالة الجماع ومستقبل القبلة ويستدبرها وفي السفينة والحمام
بغير الذكر وان يطرق المسافر اهله ليلا ويجوز النظر الى وجهه من يريد تزويجها وكفيتها وتكراره من غير اذن
والي امره بريدش لها والى اهل الذمة وشعوره حق لغير ربه والى مثل عد العورة واقتلوا ذنوب الجسد الزنا
باطنا وظاهرا وعورتها والى الخادم عد العورة والمرأة النظر الى الزوج وعورته ومخارجه بعد العورة ولا
يجوز النظر الى اجنبية الا للحاجة وللطبيب ان ينظر الى العورة الاجنبية ولا يجوز للمرأة ان ينظر الى جنبت
وان كان اعشى ولا لغصبي النظر اليها ولا لامرئ سمع صوت الاجنبية ويكره الغزل تغيير ادنها ويجب دية اللطف
عشره دينار ولو لم يكن الا ثياب لا يحرم من الولوج قبالة المرأة لتعاولا ولا تحرم من التماس الافضال وان

الروحية اكثر من اربعة اشهر

ولا بد من الاجاب والقبول بصيغة الماضي بالعربية مع القدرة فالاجاب روحك والقبول مستعقل ولوقال
 روحك فقال روحك قبل صدق وكذا قيل لوقال ان روحك فمقول روحك ووقال له نوحيت فتك من فلان
 فقال نعم كفى الاجاب ولوقدتم القبول صح ويكفي الترجمة بغير العربية مع الجواز والاشارة معقد ولا يستعقل الاسم
 والتكليف والاباحة **الركن الثاني** في التلقاقدان ويشترط فيها التكليف والحريية والاختيار واذا نفي الحريية
 فلا اعتبار بعقد الصبي والمجنون والسكران ولو افاق واجاب زكوة عبادة الملة الرشيدة ولو اوجب ثم حن او
 نغى عليه قبل القبول بطل وكذا القبول لو تقدم ولا يشترط الولى في الرشيدة ولا الشاهدان ولو اوقعه شر او كراهه
 صح ويشترط تعيين الروحانية ولو زوج به احدى بغيره ولو زوج الاب باحد بنين ولم يسمها في العقد بطل

[illegible]

کتابخانه
دین محمد ابن علی
حاجین محمد بن علی

الإفشاء وبصورة مكشوفة ليعلم الجميع وأما ما ذكره

[illegible]

الغاية لذلك

وان اباحه الشريك او اجاز العقد على راي وكذا لو كان الباقي خيرا لم يلزم العقد ولا اباحه ولا سعة في اياها
 على راي وطلاق العبد بينه وليس للمولى اجبار عليه ولا سعة الا ان تزوجه بالمتة فالطلاق بيد المولى وله
 الفسخ بغيره فلا يعتد في الطلاق على راي ولو باعها المالك بعد طلاق الزوج اتممت العدة وكفت عن الايام
 وكبره على الفاجرة ومن ولدت من الزنا ويحوز على الامتة والبيت غيره والنوم بين امتين وكبر ذلك
 في الحرة **القسم الثاني** في المتعة وفيه مطلبان **الاول** في اركانها وهي اربعة **الاول** العقد **الثاني** الايجاب **الثالث**

والتحكك ومتعك مدة كذا البذل او لا يعتد بالقليل والاجارة والحبة والعارية والقبول قبلت
 ورضيت وشبهه ولو يجوز تقديره ويشترط الماضي على راي وصدره من اهل البيت والولي **القسم الثاني**
 المحل ويشترط اسلام الزوجة او كفايتها على راي وليس السلم ان تزوج بغيره ولا يجوز الاستمتاع بالوثنية
 ولا الناصبية ولا الامتة لمن عنده حرة بغير اذننها ولا يثبت اخت امراته ونبت اخيهما من غير اذن العدة
 والحالة يستحب المؤمنة العفيفة وسواها وكبر الزانية والبكر اذ اخلت من ابنت فان فعل كره
 اقتضاها وللرشيعة ان تعقد بغير اذن الاب ولو اسلم المتأني عن مثل ان يفسخ العقد ولو اسلمت قبل
 اعتبرت العدة فان اسلم فيها فهو احق مع بقاء الاجل ولا يطلو لو اسلم احد الحريتين بعد الدخول
 اعتبرت العدة والاجل فان خرج احدهما قبل اسلام الآخر بطل ولو اسلم وعنده حرة وامته ثبت عقد
 الحرة دون الامتة **القسم الثالث** في الاجل ولو اخل به بطل على راي ويشترط تعيينه بالايجل الزيادة
 والنقصان ويجوز النصارى وتأخره ولو اطلق انقل ولو لم يدخل احق خرج فلها المهر وخرجت من العقد
 ولا يصح المنة والمرتان من دون الاجل **القسم الرابع** في المهر ولو اخل به بطل ويشترط ان يكون ملوكا معلوما ولو اخل بها
 او الوصف ولا تقدر فيه الا ما تراضيا عليه ولو وهبها الاجل قبل الدخول استتممت النصف وبعده
 الجميع الا ان تنع عنه بعض المدة فيسقط بنسبة المختلف ولو ظهر فساد العقد فلا مهر قبل الدخول وبعده
 لها المهر مع جهله **الطلب الثاني** في الاحكام اذ اشترط التساوي في العقد لزوم الاقله ولا بعده ويجوز

اشترط

اشترط الماتان في وقت معين والمرة والميتين فيم والعزل بدون اذنها ولحق الولد به وان عزل ولا يقع بها
 لعان على راي ولا طلاق ولا ظهار على راي ولا ميراث وان شرط لها على امرأى وعدها بانقضاء الاجل والاول
 حيضتان ولو لم تحض وهي من اهل الخمسة واربعون يوما والوفاة وان لم يدخل اربع اشهر وعشرة ايام
 ولا امته لبشرين وخمسة والحامل با بعد الاجلين فيهما **القسم الثالث** في نكاح الاماء يستباح وطهين
 بالملك والعقد والاباحة فالظنة امور ثلاثة **الاول** الملك ويستباح به المولى ان استغرق ولا يحضر
 في عدد ولو كانت مشتركة لم يحل له وطهها بالملك ويحل بالتحليل من الشريك على راي فان وطهها قبلت وحملت
 حرم مع العلم بالتحريم وقوم عليه حصص الشهادة الامرة والولد ويجوز الجمع بين الام والبنات والملك
 ويحرم في المولى فان وطى احد بها حرمت عليه الاخرى مؤتمنة ولا يحرم الام بملك البنت ويجوز لكل من
 الاب والابن تلك من وطهها الاخر ويحرم وطهها ولا يحرم بملك الاخر من دون المولى وليس لها
 وطى ملوك الا بعدد او اباحة نعم الاب ان يقوم ملوكه ابنه الصغير ثم يطاها بالملك ولو وطى
 احدها من غير شبهة فهو زان ولا تحرم على المالك ونحوه الابن خاصة ويعتق ولدته ولو وطى البشيرة
 لا بالعكس وعلى الاب فكه الا ان ينفق فيعتق ويحرم المملوكه لو تزوجها والنظر الى ما تحرم على غير المالك
 ما لم يفارق وليس للمولى فسخ العقد بدون بيعها فتخير المشتري ولو اشتراها من زوجة فاجاز او يفسخ
 مع العلم استقر عقد الزوج فان فسخ على الفور بطل وكفاه الاستبراء مع الدخول والمالك باحد الزوجين
 لا يحل له النكاح قبل الاستبراء حيضته او نجسها او يعين يوما ان تأخرت الا ان يملكها حايضا
 او من املة او ابنة او صغيرة او حاملا او يخبر الثقة بالاستبراء او يعقها ويعقد عليها ولو
 وطىها واعتقها حرمت على الغير قبل العدة **النظر الثاني** في العقد وانما يصح باذن المالك
 ولا يشترط التقصيص فاذا اطلق فخرت في تعيين من شئت ويجوز ان يجعل عقدا صدقها وسيبدا
 بالعق على راي فان استولدها وافلس بالثمن ومات فمها حرن على راي وان طلقها قبل الدخول

على الاسم

القسم الثاني

رجع نصفها رقا والمحق الرجوع بنصف القيمة على الامة فان باع الامة بعد العقد بمثل المشتري بين الفسخ و
المضاعف على الفور وكذا العبد وان كان تحت حرة وان كان المالك فبا عهدهما على اثنين فلكل الخيار ولو باع
على واحد فمخر ولو باع احدهما فلكل من المشتري والبايع الخيار والمهر للبايع مع الدخول سواء اجار المشتري
او لا وقبله ولا مهر مع فسخ المشتري ومع الاجازة فالمهر ولو باع العبد بمثل المشتري فان فسخ فمخر المولى
نصف المهر ولو باع ثم ادعى ان حلهما منه بسجل البيع والحق النسب **النظر الثالث** في الاجازة والصريح
التحليل والاجازة على راي ولا يستباح البعانية وهل يستباح بهيمة العلق او تسويغة او ملكة الا ان يرد عدم
ذلك وهو ملك منقعة لا عقد ويجوز ان يبيع امته وامرؤه وصغيرته للموكل ولغيره ولا يجوز استباحته
ما خرج عن اللفظ فلوا باح التحليل حرة غيره ولو باح المولى حل التحليل وشبهه ولو باح الحذمة لم تقاو
بالعكس وولد التحليل حرة لان يشترط المولى ولا قيمة على الاب على راي **المقصد الثاني** في الصداق وفيه
مطلب **الاول** كلما بيع ان يكون ملكا عينا او منقعة وان كان اجازة الزوج نفسه مدة معينة صح مهر اقل
او اكثر ولو اسلم الذميان او احدهما بعد العقد على اخره حيث القيمة ولو قبضته كافرين صح ولو عقد المسلم
عليه صح ولها مهر المثل مع الدخول على راي ويشترط تعيينه بما يرفع الجهالة فان ابيع نفسه ولها مهر المثل
مع الدخول وان لا يتضمن اثباته بقية كالأوصاف الحرة رقية عبدة وتكفي المشاهدة وان جهل
وزنه ولو تزوجها على خادما او بيت اودار فلها وسط ذلك ولو تزوجها على كتاب الله وسنة
نبيه ولم يسع فمهر سائر درهم ولو تزوجها بمهر واحد قسط على مهر المثل على راي وكذا الرجوع بين الزوج
وبيعه عوض ولا يلزم ما يستبد للاب غير المهر ومنه على راي ولو اصدقها تعليم سورة عليها الجارية
فان طلقتها قبل الدخول رجع عليها بنصف الاجرة ان علمها والا رجعت في كل الصنفه وحنه
الاستقلال بالطلاق ولو نبت الامة الاولى قبل الثانية لم يجب اعادة التعليم ولو طلعت من غيره او عقدت
رجعت بالاجرة ولو بان الخلع احرأ فالوجه ان لها مثل الخلع ولو ان العبد حرأ ولو وجدت

فيكون رايه ان لا يزوجها على خادما او بيت اودار فلها وسط ذلك ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسع فمهر سائر درهم ولو تزوجها بمهر واحد قسط على مهر المثل على راي وكذا الرجوع بين الزوج وبينه عوض ولا يلزم ما يستبد للاب غير المهر ومنه على راي ولو اصدقها تعليم سورة عليها الجارية فان طلقتها قبل الدخول رجع عليها بنصف الاجرة ان علمها والا رجعت في كل الصنفه وحنه الاستقلال بالطلاق ولو نبت الامة الاولى قبل الثانية لم يجب اعادة التعليم ولو طلعت من غيره او عقدت رجعت بالاجرة ولو بان الخلع احرأ فالوجه ان لها مثل الخلع ولو ان العبد حرأ ولو وجدت

عيا فلها الرد ولو حدث بعد العقد فلها الارش ولو تلف قبل القبض فلها القيمة وقت التلف ولو عقد سراً
وجهر ابره من فالصحيح الاول ويستحب تقليد كونه تجاوز السنة والدخول قبل تقديم او بعضه او هديته ولها
الامتناع من الدخول قبل قبضه وان كان مهر لا بعد الدخول على راي وليس لها الامتناع لو كان موجلاً
او امتنعت ثم حل وانما يجب بذل لو كانت مهيأة للاستمتاع فلا يلزم تسليمها المحبوسة او المنوعة بعد زوالها
فعلينا لها للتنظيف والبلوغ والصحة للبلوغ والحيض فانه يستحب بما دون الفرج **المطلب الثالث** في التوفيق وهو
اخلاء العقد عن المهر ابره من يستحقه وهو يتحقق في الرشيدة دون الصغيرة والسفيرة ولو زوجها المولى بدون
مهر المثل او منقصة فلا يقرب العقد مع المصلحة ولا مهر المثل ولو تزوجها ولم يذكر مهر او شرط اسفوطه العقد
فان دخل فلها مهر المثل ويعتبر فيه حال المرأة في الشرف والمجال وعادة اهله ما لم يتجاوز حسنة درهم وان طلق قبل
الدخول فلها المتعة حرة كانت او امدة ويعتبر بماله المورس يتبع بالذات او بالنسب المرتفع او عشرة ذائري
والمتمسك بخيتم او النوب المتوسط والفقر بالذات او بالخاتم وشبهه ولو مات احداهما قبل الدخول لم يبق
الفرق بين الامهر والامتنع ولو عينا لا بعد العقد جاز وان زاد عن مهر المثل او نقص فان طلقها حينئذ قبل الدخول فلها
نصفه ولو باعها مولاها كان فرض المهر بين الزوج والمولى الثانية ان اجاز النكاح ولم المهر دون الاول ولو
اعتقها فاما مهرها ان اجازت ولو تزوجها على حكم احد صاحبه ويلزم ما يحكم به الحاكم منها اما المرأة فلا يتجاوز السنة
فان طلقتها قبل الدخول الزم من اليه الحكم به وبثبت لها نصفه ولو مات الحاكم قبله فلها المتعة على راي ولا شيء
على راي والمرأة طلب الفرض ولها حبس نفسها بعد الدخول للفرض لا التسليم المفروض ولو اسقطت حق طلب
الفرق لم يسقط **المطلب الثالث** في الاحكام تلك المرأة الصداق بالعقد وتصرف فيه قبل القبض فان طلق قبل
الدخول رجع بنصفه فان عفت ظم الجميع وللأب والجدة العفو عن البعض وان عفا الزوج فلها الجميع
وليس لوليها العفو عن حقه فان كان دنيا عليه او تلف في يد لها فالعفو ابراء ولا يثبت ولو طلق بعد البيع او
الرهن او التدبير او العلق او التلف وان لم يكن من قبلها رجع بنصف مثله المثل ونصف القيمة في

الطلاق

المهر

فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الاجرة ان علمها والا رجعت في كل الصنفه وحنه الاستقلال بالطلاق ولو نبت الامة الاولى قبل الثانية لم يجب اعادة التعليم ولو طلعت من غيره او عقدت رجعت بالاجرة ولو بان الخلع احرأ فالوجه ان لها مثل الخلع ولو ان العبد حرأ ولو وجدت

حرمت الكبيرة عليها والصغيرة على من دخل بالكبيرة ولو ارتضعت زوجته من امه وابنته وشبههما
 احرمت الزوجة وسقط مهرها كما ان تكون المصنعة تولدت الارضاع فعليها الضامن ولو ارتضعت
 كبيرة الزوجتين صغيرتهما حرمتا مع الخول بالكبيرة ولها الكبيرة ولو ارتضعت صغيرة الزوجات
 الكبيرة حرمت كلهن ولو ارتضعت امه الموطوءة زوجته حرمتا ويستحب اختيار السنة العفيفة
 العاقلة الوضيفة للرضاع ويكره الكافرة فلو فعل منها من الحر والخنزير ومن ولدت من الرضا ويحكم على
 المقر بالرضاع بحقه ولا يسمع الشهادة به الا مفصلة ولو شك في العدد فلا تحريم ولو شك في وقوعه
 بعد الخولين غلب اصل الاباحية على اصل البقاء ولا تحرم المصنعة على اب المرتضعة ومن كرمه
 حرمت عليه المصنعة ولا تحرم اتمام الولد من الرضاع **المطلب الثاني** في باقي اسباب التحريم وفيه
 ابواب **الاول** المصاهرة من عقد على امرأة حرمت عليها وان علقت موثدا وان لم يكن يدخل وبناتها
 وان ترلح جميعا لا سيما فان دخل بالام من موثدا ويحرم المعقود عليها وان لم يدخل على اب
 العاقق وان علا وابنته وان نزل ولو وطئ احدها زوجة الاخر بشبه لم تحرم على الزوج على اراء
 وكذا لا تحرم الزانية على اب الزاني وابنته مطلقا على اراء ولا تحرم اتم الموثق بها ولا شبهها وان
 تقدمت كما ان تزني بعقد او بخالقة فان بنتها محرمات ابدا ان سبق الزنا والا فلا وكذا الوطئ
 للشبهة على اراء وان لحق به النيب والتطهر الى ما يحرم على غير المالك التطهر اليه لا ينشر الحرمة
 وان كان الناظر ابوا ابنته اراء وحكم الرضاع في جميع ذلك حكم النيب وتحرم اخت الزوجة
 جميعا وابنت اخيها واختها الا ان يجيز العدة او الخالقة فان فعل بطل على اراء ووقف على الجازة
 على اراء ولم اخل العدة والخالقة على بنت اختها واخيها وان كرهت الخول عليها ولو تزوج
 الاختين جميع السابق فان اقترنا بطلا ولو تزوج اخت الموطوءة بالملك حرمت الملوكة مادامت
 الثانية زوجية ولو وطئ الاختين بالملك حرمت الثانية على اراء وللجوز للرجل ان يعقد على امه

المصاهرة بالكسوة
 وصلت كونه

ولا
 وفيه حرمة الاول والاولى والزواني

ولا للحرمة ان تنكح عبدها **الباب الثاني** في الكفر وفيه بحثان **الاول** يحرم على المسلم غير الكتابية دايا ومتعة
 وملك يمين وفيها قولان افرق بينهما جواز المنقطع وملك اليمين والمجوسية كالكتابية والصابون
 والسمانة وان كانوا المحدث عند اليهود والنصارى فكالوثني وان كانوا مسيحيين فكالكتابية ولو اسلم

زواج الكتابية بقي على نكاحه وان لم يدخل ولو اسلمت دونه قبل الدخول انفس العقد ولا يهر
 وبعدة تنتظر العدة فان اسلم في الوضعية باقية ولا بطلت وعليه المهر ولو اسلم احد الحريتين قبل
 الدخول انفس العقد وعليه نصف المهر ان كان الاسلام منه والافلاشي وبعدة تنتظر العدة فان
 اسلم الاخر بقي النكاح والافلاشي وعليه المهر وان كان الاسلام من المرأة ولو انتقلت زوجة الذي
 لا غير الاسلام انفس العقد وان عادت ولا يبعد الفسخ باختلاف الدين طلاقا فان كان قبل الدخول
 من المرأة فلا مهر ومن الرجل نصفه وان كان بعد الدخول فالمس من ايتها كان ولو كان المهر اسدا
 فهو للثلث مع الدخول وقيل المتعة ولو ارتد احدها قبل الدخول انفس العقد في الحال فان كان
 من المرأة فلا مهر ولا نصفه وان كان بعد الدخول فالجميع فينفسخ في الحال ان كان الزوج عن
 فطرة وان كان عن غيرها او كانت المرتدة هي وقف على انقضاء العدة فان وطئها بشبه العدة
 قال الشيخ عليه مهران وفيه نظر فلو ارتد الوثني واسلمت في العدة ثم رجع فيها فهو احرق بها وانما
 فلا ولو اسلم دون الوثنية فلا نفقة لها في العدة كما ان تسلم ولو اسلمت دونه فعليه نفقة العدة فان
 اختلفا في السابق قدم قول الزوج مع اليمين وليس له اجبار الزامية على الغسل بل على ازالة
 المنقعر وعلى المنع من الخروج الى الكنائس وشرب الخمر واكل الخنزير واستعمال الخجاسات واذا
 اسلم لم يجز عن شرط نكاحها كما ان تنزعها في العدة ويسلما او احدها قبل انقضائها ولا
 يقرهم على ما هو فاسد عندهم كما ان يكون صحيحا عندنا ولو طلقها كافر نكحها اسلم افتقر
 الى الحمل **الحج الثاني** في حكم الزائد على العدة اذا اسلم الذي على اكثر من اربع تحريم اربع حرمت

[illegible]

فخرجت بنت امته فلم الفسخ ولا خيار بدون الشرط ولو رجع بنت مبررة وادخل عليها بنت امته ردت وعليه مهر المثل ويرجع به على السابق ويدفع اليها مائة وكذا كل من سبق اليه غيره وجب له ولو شرط المكاره فظنرت ثيبا فلا فسخ ^{او رجوع} لها ان يعلم سبق الثيبه على العقد وله ان ينقص ما بين المهرين ولو شرط اسلامها كانت كتابية فان قلنا يجوز الكتابية فلم الفسخ ولا خيار بدون الشرط ولو تزوجت على الله حريان عبد اعطاه الفسخ ولها المهر مع الدخول ولو ادخلت امرأة كل من الزوجين على الاخر فلها مهر المثل على الواطي والمسه على الزوج ويرد اليه بعد العدة وكل عقد باطل ولو طوئة مهر المثل وكل مضجع بعد العدة فلها المهر ولا خيار للزوج ولا نفقة لها في العدة **الحمل** **تكت** متفرقة الكفاءة شرطه النكاح وهي المساواة في الاسلام وليس للمؤمنة التزويج بالخالف ويكره العكس ولا يشترط تكتنه من النفقة على راي ولو جحد في النكاح افسخ المهر ولا يشترط النساء دوى النب والشرف والحيرة وتجب اجابة المؤمن الخاطب القادر على النفقة وان كان اخفض نسباً ولو انتسب الى قبيلة فبان من غيرها فحق فسخ الزوجة قولان ويكره تزويج الفاسق خصوصاً شارب الخمر ولو طلم بعد العقد انها زانية فلا فسخ على راي ووطي الشبهة يسقط الحق وتجب به العدة ولو علمت حدثت واعتذرت ولا مهر يلقى به الولاد وان كانت امته فعليه قيمته ولو اها ومهرها ويحرم التعريض الخطية للعدة رجعية ويجوز المطلقه ثلثا من الزوج وغيره ويحرم التعريض لها منه ومن غيره والتفريق من الزوج المطلقه تسع للعدة والتعريض لها لا يفتنه والباقي عن فسخ او خلع يجوز التعريض من الزوج وغيره والتفريق منه لا من غيره ولا تحرم تعريض الخطية ويكره الخطية على حطية المحاب ولو شرطت انقضاء النكاح عند التحليل بطل العقد على راي ولا يطل العقد ^{ولا يطل الزوج} ولو شرط المحاب ولو شرطت انقضاء النكاح عند التحليل بطل العقد على راي ولا يطل العقد ولو شرط الطلاق بطل الشرط ونكاح السفار باطل وهو جعل مهر كل من المراتين ^{نقص} الاخرى ولو جعل مهر حياً خاصة بطل نكاحها دون الاخر ويحل للزوج كل استمتاع ويكره الوطية الذر وهو ما قبله جميع الاحكام حتى تعلق النب وتقرير المسع والحد ومهر المثل مع فساد العقد والعدة وتحريم المصاهرة الى التحليل ^{فانما اذا نفق الزوج}

[illegible]

في مسكن عن مشارك غير الزوج ويدفع نفقة كل يومه في صحته ولو عاوضها بغيره لم يجز فان مات في أثناء
النهار لم يسترد ولو نشزت استرد ولو دفع نفقة ايام فماتت استرد الزاوي عن يوم الموت ولا يجب
في الكسوة والسكن والمأثاق التملك بل الامتاع ولو منعها النفقة مع التملك التام استقرت في ذمتها
ولو دفع نفقة لمدة فانقضت ملكتها وكذا اعتاها لو انفقت من غيرها او استغضلت ولو اخلقت
الكسوة قبل المدة المضروبة لم يجب البذل ولو انقضت وهي باقية فلها المطالبة اخرى ولو طلقها استعاد
الكسوة وما زاد من النفقة عن يوم الطلاق الا ان ينقض المدة التي مضت قهرت لها قبل ولو وضعت مدة
قبل الدخول فلا نفقة الا ان تبذل التلكين التام ولو حضرت زوجة الغايك وبذلت التلكين عند الحاكم
لم يجب النفقة الا بعد الاعلام وقدر وصوله او وكيله ولو اطاعت الناشئة لم يجب النفقة الا بعد
الاعلام وامكان زمان الوصول ولو ارتدت سقطت نفقتها فان عادت وجبتها وان رجعت وينفق على
البائن مع ادعاء الحل فان ظهر الغاؤه استجدت ولو اخر نفقتها سقط السالف ان قلنا ان النفقة للحل
الحج الثاني في الوجوب وهو العقد الدائم بشرط التلكين التام سواء كانت حرة او امراة او كافر
فلما امتنع زمانا من غير عذر او مكانا سقطت والمولى ان ارسل امراة ليلا ونهار الى الزوج وجبت النفقة
وكذا على المولى وتسقط بصغر الزوجية بحيث يحرم وطئها وارتدادها ونشوزها وطلاقها بانها الحامل
ولا تسقط بصغر الزوج خاصة ويمرضها وتقبها وقربها وعظم ألمها مع صغرها وسفرها في الواجب من دون
اذنه واعتكافها وصومها الواجبين وحيضها وطلاقها رجعية وابنائها مع الحل ولو اكرهوا ما حشر
الطلاق عن الوضع بانتهى منده وعليها النفقة ولم مقاصتها بدينه مع يسارها وبينها النفقة عليه
ثم بالزوجية ثم بالاقارب **الفصل الثاني** في السب ويجب النفقة على الابوين وان علوا والاولاد وان
نزلوا لا غير بشرط فقرهم وعجزهم عن التملك وجوبهم وقدره المفق على فاضل قوت يومه ولو زوجه
لا الاسلام ويستحب على غير هؤلاء من الاقارب ويتاكن الواثقات ويجب قدر الكفاية من الاطعام

والكسوة

في النفقة على الزوجية
في النفقة على الاقارب

المهر

في النفقة على الزوجية

والكسوة والسكن ويبلغ عبد وعتقه في النفقة ويجب التملك في نفقة الغيب ولا يجب الا عفاف ولو ماتت
لم يقض الا ان يامره بالاستدانة وعلى الاب النفقة على ابنه فان عجز او فقد فعل الجدة له وان علوا ولو
عجزوا فعلى الامم ومع عدمها او فقرها فعلى ابويها وان علوا الاقارب فالاقرب ومع التساوي
الشركه ولو فضل عن قوته ما يكفي احد ابويه تشاركه وكذا الاب والولد اما احد الابوين والجدة
فيختص به الاقارب ولو ايسر الاب والابن فالنفقة عليها بالسوية اما الاب والجدة المورسان
فالنفقة على الاقارب ويجب على الحاكم لو ما طل وسبع عليه **الفصل الثالث** في نفقة المولود يجب نفقة
على المالك ويخير المولى بين الاتفاق من خاصته او من كسبه ولا تقدر بل عادة ماليك امثاله
من البلد فان امتنع اجبر عليه او على البيع ولو خالفه ولم كيفه الفاضل فالتمام على المولى ولا
يجوز المخارجه بالكثير من كسبه والفقير والمدين وامر الولد سواء وجب نفقة البهائم المملوكة
بالرقى فان قصر عليها فان امتنع اجبر على البيع او الاتفاق والذبح ان كانت من الهن وغيرهم
على ولدها كفاية من اللبن مع الحاجة اليه **الطلب الثالث** في احكام الاولاد من بلغ عشرا فازاد
وان كان خصبيا او مجبوبا ثم ولد له بالعقد الدائم بعد الدخول قبل او دبرا ومضى ستة اشهر
من حين الوطئ الى عشرة لحق به ولم يجوز له نفيه ولا ينفي عنه الا باللعان ولو لم يدخل او جاء
لاقل من ستة اشهر حقا كاملا او لاكثر من عشرة او كان له من دون عشرة سنين او كان خصبيا
مجبوبا لم يلحق به ولا يجوز له الحاقه به ولو جاءت به كاملا لاقل من ستة اشهر من طلاق الاول فهو
للاول وان كان لستة اشهر فللثاني ولو وطئها اثنان للشبهة او احدها للنكاح الصحيح والاخر
للشبهة ثم جاء الولد اقبله والحق بالخارج كافرين او مسلمين او عبيدين او مختلفين ويلحق
النسب بالفراش المنفرد والدعوى المشتركة والفراش المشترك بالدعوى المشتركة بقبض الوتر
مع عدم البينة ولو ادعى مولودا على من ادعى غيره بان ادعى وطئه للشبهة وصحة قهر الزوجان

في النفقة على الزوجية

في النفقة على الاقارب

عن كماله على
الاستدانة قهر

له

فلا بد من البينة لحق الولد ولو استلحق وانكثرت زوجته ولا تتم لم يلحقها باقرار الاب والقول
 قول الزوج لو اختلفا في الدخول او الولادة ومع ثبوتها لا يجوز له نفيه لغيرها ولا ينفي الاب
 باللعان ولكن لو اختلفا في المدّة ولو وطئها اقران فالولد للزوج ولو طلقها ما عتدت وجأت به
 من حين الطلاق فادون لحق به ان لم توطأ ولو اختلف من زكاته ولم يجر الحاق به فان نقاه انتفى بغير
 لعان وان اعترف به بعد الحق به ولو وطئ المولى والاجنبى فالولد للمولى قيل ولو ظن استغناءه لم يلحق
 به ولم ينتف بل يوصى له بقسط دون نصيب الولد ولو انتقلت من واط الى اخرها ولدت لستة
 اشهر فصاعد امن وطئ الثلثة فالولد له ولها فللسابق ولو وطئها الشكاه وتنعوا الولد الحق بمن
 يخرجهم القرينة ويعزم حصص الباقين من قيمة المآثر وقيمة يوم ولد ولو ادعاه واحد الحق به
 واغرمه ولا يجوز نفي الولد للعزل ولو شتهت عليه وحملت من وطئها الحق به الولد فان
 كانت امته اغرم قيمة الولد يوم ولد حيا ولو ظن الموت او الطلاق فاحبلها ردت الى الاول
 بعد العدة والولد للثالث ويجب عند الولادة استئجار النساء بالمرءة ولو الزوج ويستحب غسل
 المولود والاذا ن في اذنه اليمنى والى اقامته في اليسرى وتحنك بماء الفرات وتبرته الحسين عليه السلام
 والتسمية بالاسم الحسن والكنية ولا يجمع بين ابى قاسم ومحمد وتكره التسمية بحكم وحكم وحارث
 ومالك وضلر ويستحب يوم السابع حلق راسه والصدقة بوزن ذهبا او فضة والخاتنة
 ويجب عند البلوغ وخفض الجوارح وان بلغن والعقيقة عن الذكور والانثى بالمثل بشرائط الا
 ضحية ولا تملك الصدقة بمثلها وتختص الغالبة بالرجل والورك ولا يسقط عنه استحبابها لو اهل
 الاب ولا يموت بعد الزوال ويكره للابوين الاكل منها وكسر العظام كلامه في الحضنة والرضاع الامه
 احق بحضنة الولد مدة رضاعه وفي حولان الذكور والانثى مدة سبع سنين بشرط حرمة
 الام واسلامها وعدم التزويج فان طلقته عادت ولو مات الاب لم تسقط به واستحققت

بعقد او شبهة

الحضنة

الحضنة الوقت البلوغ ولو كان الاب كافرا او عبدا فان اسلم فهو اولى ولو عدم الابوان فلا جد ادنان
 عدسوا فاقرب النسب كالارث ولو تعددوا اخرج وتسقط بلوغ الصغير وشبهه الا باضاع الغيرة والحب على
 الام الحرة الاضاع ولها الاجرة على الاب ان لم يكن للولد مال ولم احبار امته عليه وكالم حوان ويجوز الزيادة
 بشهرين ولا اجرة فيها واقله احد وعشرون شهرا فان طلبت الامرضل الغيرة اولى ولها ان ترضع نفسها
 وبغيرها ولو دفعه الى المتبهره او الراضية بالاقبال ان ترضع المآثر وكما في احق والقول قوله وجود
 المتبهره ويستحب ان يرضع لبن المآثر **كتاب الفراق** وفيه مقاصد **الاول** في الطلاق

وفيها مطالب **الاول** في الشرايط بشرطه المطلق البلوغ والعقل وبطلان الوطئ او السلطان مع عدمه
 عن المجنون ومن بلغ فاسد العقل لا يقضى والسكران والاختيار فلو اكره لم يصح ويحصل الاكراه بالتوهم
 على المضر بالكره او بمن يجبر مجرا كالاب والولد وان كان شتا للمترفع عنه لا يقهر اليسير من القادر مع طلق
 فعلة القصد فلا عبرة بالصيغة بدونه ويصدق لو قال لم اتوا وان تاحترالم يخرج العدة ودوام الزوجية
 فلا يقع بالمتعة وملك البين ولا يصرف الى هبة الاجل وخلو المدخول بها الحائل الحاضر زوجها من حيض
 ونفاس ولا يشترط فاقدة احد الاوصاف ولو طلق الغائب صح وان كانت في الحيض ان غاب مدة يعلم
 انتقالها من قرة الوطئ الى آخر ولو طلق الحاضر او الغائب دون المدّة وصادف حيضها بطل وان لم يعلم
 ونصدق المرأة ولو خرج في طهر لم يقر بها فيه حاز طلاقها مطلقا وان صادف الحيض وكذا غير المدخول بها
 والحاضر للقطع عنها بغير الغائب وان تكون مستبصرة فلو طلق من هي سن من حيض وهي حامل في طهر
 الواقعة بطلانها ان تنفي للسنة اثنتي عشرة شهرا من حين الوطئ والطلق بالصيغة الصحيحة المجردة عن الشرط
 وهي انت او هذه او زوجتي طالق والاخرس يشير وغير العربي ان يحجز عن الصيغة الى الترجمة ولو كتب
 العاخر ونوى صح ولا ينعقد منفي من الكنيات وان نوى الطلاق مثل خلية وبرية والحق بالهلكة
 بنفسك او انت طلاق او الطلاق او من المطلقات او اعتدى ولو اجاب بنعم عقيب هل طلقت
 بجملة لها في طالق

الحضنة الوقت البلوغ ولو كان الاب كافرا او عبدا فان اسلم فهو اولى ولو عدم الابوان فلا جد ادنان
 عدسوا فاقرب النسب كالارث ولو تعددوا اخرج وتسقط بلوغ الصغير وشبهه الا باضاع الغيرة والحب على
 الام الحرة الاضاع ولها الاجرة على الاب ان لم يكن للولد مال ولم احبار امته عليه وكالم حوان ويجوز الزيادة
 بشهرين ولا اجرة فيها واقله احد وعشرون شهرا فان طلبت الامرضل الغيرة اولى ولها ان ترضع نفسها
 وبغيرها ولو دفعه الى المتبهره او الراضية بالاقبال ان ترضع المآثر وكما في احق والقول قوله وجود
 المتبهره ويستحب ان يرضع لبن المآثر **كتاب الفراق** وفيه مقاصد **الاول** في الطلاق

Handwritten Arabic script, likely a continuation of the text from folio 10v, written in a cursive style.

12/10

تبريد
فوق سطح على الوجبة المرساة
لنقطة عامة الباندينم الام
الى ١٢
تدعى وظهرها انما انكره
٦٤

بعد المرحول

المختصر في

استبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء

استبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء

استبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء

استبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء ولو طلق الزوج وحيت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد الاستبراء

وإنما

ولو طلق الف الف فالحجاب على الفور فان اشتر فلا فدية وكان رجعا ويشترط سماع عدلين للإيقاع دفعة واحدة

ولو طلق الف الف فالحجاب على الفور فان اشتر فلا فدية وكان رجعا ويشترط سماع عدلين للإيقاع دفعة واحدة

معيته ارضاعا صحيحا وتؤخذ منه حيا فان مات اخذ الباقي من تركته ولو تلف العوض قبل القبض
ضمنت مثله او قيمته ولو دفعت دون الوصف فله الرد ولو بان المعين معيبا فله الارش او الرد
والمطالبة بالمثل او القيمة ولو بان الاربع كتمان فله قيمة الاربع ولو بان مستحقا فله المثل او القيمة
ولو خلعها بغيره واحدة فعليهما بالسوية ولو قالنا طلقا بالف فطلق واحدة فله النصف ولو
عقب طلاق الاخرى وقع رجعيها ولا فدية لتأخير الجواب ولو قالت طلق بهذا الف
مضى شئت لم يصح فان طلق فرجعي **المطلب الثاني** في الاحكام مقتضى الخلع البتوتة فان رجعت
في البذل في العدة صار رجعيها الرجوع فيها ولو رجعت ولا يعلم حتى انقضت العدة فالوجه
صحته رجوعها ولا رجعت له وانما يصح لها الرجوع في موضع يصح له الرجوع في البضع وليس له
الرجوع من دون رجوعها في البذل ولو شرط في الخلع الرجعة لم يصح ولو اكرهها على الفدية
لم يصح ويكون الطلاق رجعيًا ان عقب به ولو قالت طلق الثلث بالف وقصدت ثلاثا ^{لا رجعة}
لم يصح وان فعل ولو قصدت برجعتين ففعل فله الف ولا طلاق واحدة فله ثلثها على راء ولو
قالت طلق واحدة بالف وطلق ثلثا ولا فدية لان جعلها في مقابلة الاول وان جعلها في
مقابلة الثانية او الثالثة صح الاول رجعيًا ولا فدية له ولو قال في مقابلة الجميع فله الاول
الثلث ولا تخلع وكيلها بان من مهر المثل ولا وكيله اقل منه فان بذل ازيد منسد الخلع والبذل
صح الطلاق رجعيًا ولا يضمن الوكيل ولو خلع وكيله باقل او طلق به بطلا ولو اختلفا في جنس
ما اتفقا عليه قدره او بالعكس او قالت خلعت بالف في فتمت زينة خلعت ولا رجوع على زيدا ما
بارك عاكلا لو ادعت ضمانه لم يقبل والمبارات كالحل في جميع الاحكام لان الكراهية منها ويجب
اتباعه بالطلاق ولو اقتصر على الطلاق بالبذل صح ولا يحل له الزيادة على ما اعطاه **المقصود**
الثالث في الظاهر وفيه مطلبان **الاول** في اركانها وهي اربعة **الاول** الصيغة وهو قول انت او

هذه او زوجتي على او مني او منى او منى كظهر ابي او كنت الوترت الصلة فقال انت كظهر ابي ولو شبهها
بغير الظاهر كقولك كذا ابي او شعرها او بطنها لم يقع ولو قال كذا ابي او زوجها وقصد الكراهة لم يقع
وان قصد الظاهر قيل يقع ولو قال يدك او رجلك او ثلثك او نصفك على كظهر ابي لم يقع ويشترط
في وقوعه سماع عدلين دفعة ولو جعله عينا او علقه بانقضاء الشهر لم يقع وفي وقوعه بالارض او قول المنع
ولا اقوى وقوعه مع الشرط ولو علقه بعشيبة الله تعالى لم يقع قال الشيخ رحمه الله ولا يقع من المصلحة كان
ولو قال انت طالق كظهر ابي وقع الطلاق خاصة ان قصد التاكيد وان قصد الظاهر وقع ان كان
رجعيًا ولو قال انت حر كظهر ابي وقع الظاهر ان قصد ولوطا من احديهما ان ظاهر الاخرى
ثم ظاهرها وقعا ولو ظاهرها ان ظاهر فلا تارة اجنبية او اجنبية وقصد النطق وقصد منه وان قصد
الشهر لم يقع ولو قال فلا تارة من غير وصف فتر بغيرها وظاهرها وقعا **الثاني** المظاهر ويشترط لو غم وعقله
واختياره وقصده فلو نوى به الطلاق لم يقع ويصح ظاهرا الذمي والعبد والحيوان والمجنون ان حزنه اذ اولى
مثل الملاسة **الثالث** المظاهر عنها ويشترط ان يكون مكتوبة بالعقد فلو علقه على نكاحها لم يقع وظهرها
من حيض ونفاس لم يقع بان يجمع ان كان حاضرا وهي من ذوات الحيض ولو كان غائبا الغيبة التي
يصح معها الطلاق او حاضرا وهي آيسة او صغيرة صح وفي اشتراط الذوق قولان ويكفي الذبح عملا
المشترط والا قوى وقوعه بالمتنعم بها وبالوطوء بالملك ويقع بالرقاء وبالبرص والصغيرة والمجنونة
الرابع المشبه بها وهي الامراض او غيرها من المحرمات بالنسب او الرضا قولان ولو شبهها
بغير الامراض كظهر ابي لم يقع ولا يقع لو قال انت على كظهر اجنبية ولا كظهر الملاعة ولا كظهر
ابي واخي ولا كظهر امر زوجتي او زوجة ابني او ابني ولو قالت هي انت على كظهر ابي لم يقع **المطلب**
الثاني في الاحكام تحريم المطلق الوطى حتى يكثر سواء كانت بالاطعام او غيره وقيل تحريم القبل
والملاسة فان وطى قبل الكفارة لزم كفارتان فان تكررت ملكا وطى كفارة ولو وطى خلال الصور

كظهر ابي او شعرها او بطنها

قبل اللعان سقطت الزوج المنة ولم يثبت عليها ما يبرح تزلت ولا كلف تصديق الزوجين على التعنف في
الولي بل يقتصر على اللعان على أشكال وفي الكفاءة بشا هذين على الاقل نظر ولو ماتت قبل اللعان سقط
وورثها الزوج وحده للوارث فان قام بعض اهلها ولا عنه فلا حد وفي الميراث نظر ولو حد بالعتق
ثم قذف به فلا قرب وجوب الحد ما لو كان التعنف بعد اللعان فالوجه سقوطه ولو قذف بها لا يجزئ
لما ان يقتصر **كتاب العتق** وتوا بعد وفيه مقاصد **العتق** القديم طلبا
الصيغة ولا يقع بالكتابات بل بالصرح وهو عبارة ان العتق يبرأ عتقا في دون ذلك الوقعة والسابعة
وشبهها ولو قال باخرة عتقت فان قال قصدت نذرها باسمها العتق او الصفة قبل ولو قال انت خرة
واسمها ذلك فان قصد الاستبراء تحوت وان قصد الاختيار واشبهه لم تنعقد ولا يقع بالارشاد والكتابة
مع القدية ويقع مع العتق يعلم القصد ولا يقع بشرط ولا يمين ولو قال بدين جرة او بملك او بجهك او راسك لم
يقع في دينك او بدينك خرونظر وعتق الحامل لا يقتض عتق الحمل والاقرب عدم اشتراط التعيين فلو
قال احد عبيدي حر صح وعين من شاء ولو قصد واحدا بعينه انظر العتق اليه ويصدق ولو عين المطلق
ثم عدل لم يصح ولو ماتت قبل عين الوارث ولو اشبهه المعين انتظر الذكوان فكر صدق وان عدل لم يقبل ولو لم
يذكر لم يقع كمال بعد الموت ولو ادعى الوارث العلم رجح اليه وان ادعى احدكم انه المراء فالقول قول الميت
مع اليقين او الوارث ولو اعتق ثلث الستة استخرج بالقرعة ويعدل بالقيمة دون العدد فان تعذر اخراج
على الحرية حتى يستوفى الثلث وان كان يخرج من آخر ويشترط العتق البلوغ والعقل والاختيار والقصد
ونية التقرب واستقاء الحجر والاسلام على رايه وفي العبد الاسلام على رايه والملك وعدم الحرية عند الخطأ
لا طهارة المولى على رايه ولو اجاز المالك عتق الفضول لم يقع ولو قوم عبدا ولد له الصغيره واعتقه صح والاقرب
فلا ولو شرط عليه السائق لزمنه فان شرط عوده مع الخالفة بطل العتق على رايه ولو ابقى المدة المشروطة للخدمة
لم يعد رقاً وعليه الجارة ويستحب العتق خسر ما من اتى عليه سبع سنين وامانة العاشر من الكسب وبكره

كتاب العتق
كتاب العتق
كتاب العتق

العتق

العتق الخالف ومن يعجز عن الكسب مع عدم الكفاية **مسائل** في العتق لو عتق عتق امته ان يطلعه فوطها
عتقت وان اخرجهما عن ملكه انتقلت اليهن ولو ملكها بعد ولو عتق كل قد عتق من من عتقه ملكه
ستة اشهر فصاعدا ولو عتق اول ملكه فملك جماعة فلا عتق على رايه والقرعة او التخيير على رايه ولو عتق
عتق اول ما عتقه فولدت توأمين عتقا ولو اجاب معتق البعض ببيع عن سوال اعتقت ما ليك لم يبرأ
الى غير من اعتقه ولو كان للعبد مال فهو لولا له وان عتق عتق غيره باذنه انتقل الى الاخر بالعتق ولو عتق
ولو عتق العبد او جازم او اعتد عتق ولو اسلم المولى قبل موته وصرح قبل عتق ولو قتل عتق ولو
مات وليس له وارث حر شترى وارثه وعتق **المطلب الثاني** في خواصه وهي كسب الاول المسألة
ميراثه او اذات محض راسه لم يثبت الا له ملكه فلا يورثه الا سواه فثبت رايه عتق وورث المال يورثه ان يملكه
فمن عتق جبرئا ما من عبده وسرى العتق فيه اجمع ولو عتق يرد او يعلم لم يقع ولو عتق حصة فعتق عليه ولو عتق
اربعة الاول البتة بالفاضل عن قوت يومه ودرت ثوب كماله للدين ولو كان عليه دين بقدر ما لم يورثه الميراث
معتق كماله الثلث الميت معتق فلو قال ذاتت فعتق حر لم يبرأ كماله الى الورثة ولو كان موسرا
بالبعض سري بذلك القدر ولو كان معسر استحق العبد حصة الشريك فان اشترى طاه الشريك وتناول
المعتق والباقي الثاني ان يعتق باختياره ولو ورث نصف امه لم يبرأ رايه ولو انتهب او اشترى سري الشريك
ان لا يتعلق به حق يمنع البيع كالوقف والتبرع على رايه الرابع ان يقر عتق نصيبه او لا فلو اعتق نصيب شريكه
او لا لم يقع ولو قال اعتقت نصف هذا العبد انصرف الى نصيبه كالمواهبه او اقرب وهل يعتق بالاولاد او هـ
بالاعتاق قولان وقيل ان ادى شيق العتق بالاعتاق ولو اعتق اثنان قومت حصة الثالث عليها بالسيرة
وان تفاوت وتعتبر القيمة وقت العتق وينظر قدر ومير العتق لو هرب وبساره لو عسر ويقدم قول الغالب في القيمة
على رايه وقول الشريك في السلامة من العيب ولو ادعى كل من الشريكين عتق صاحبه حلفا واستقر الملك كالامان
ولو قال اعتقت نصيبك وانت موسر حلف المنكر وعتق نصيب المدعى بما لا يملك حلف واستحق القيمة
ولم يعتق نصيب المنكر الثاني عتق الغرابه من ملك احد ابعاضه من اصوله او فرو عتق عليه وكذا
لا يبرأ ان

السراية

كتاب العتق

كتاب العتق
كتاب العتق
كتاب العتق

الكافر واستقر ملك المسلم ولود برخصيصه من عبد مشترك لم يسر الى الباقي ولا يسطل لوارثه بعد تدبيره
وعتق من ثلثه بعد موته وان كان عن فطرة على اشكال ولا يصح تدبير الميراث عن فطرة ولا يصح لاعتقها ومن
الاخر من الاشارة المعقولة **المطلب الثالث** في احكامه التي يروى في بيع الرجوع فيه وبعضه
من غاها الميراث قال اذا تمت في مخرج فان حق الرجوع عن المطلق ويطل بان التملك كالحبسة والبيع على
بلاى والعق والوقف والوصية وليس للكارى رجوعا وان حلف المولى ولا الاستيلاء فان قصر الثلث عتق
البائس من نصيب ولدها واذا مات المولى عتق من الثلث فان قصر عتق ما يحتمل ولو لم يكن سواه عتق
ثلثه ولود رجعة دفعته فان خرجوا من الثلث ولا عتق ما يحتمل الثلث بالقرعة ولو رتب بدي بلاى
قالا فان اشتبه اقرع ولو استوعب الدين التركة بطل ولو فضل شئ عتق من الميراث نسبة ثلث البائس
ولو كان له مال غايب فالوحد تخمين عتق ثلثه قبل تسلط الوارث على مثليه ثم خلاص شئ عتق بنسبته
والجملت بعد التدبير من ملوك بعقد او شهادة او زيارى التدبير الى الاولاد ولم الرجوع في تدبيرهم
كالاقر وليس الرجوع عن احدهما رجوعا عن الآخر وولد الميراث المملوك من تدبير ولود الميراث المملوك لم يسر وان
علم الجمل ولو ولد لاقل من ستة اشهر من حين الرجوع في تدبيرها فهو من تدبير ولو كان ستة اشهر
فلاولوا دعيت الجمل بعد التدبير القول قول المولى مع عيینه ولود الميراث المملوك لم يسر الى الاقران جازين
سنة اشهر حكم بتدبيره ولا يفلوا باق الميراث بطل التدبيره واولاده بعده رقي وقبلة متبرون ولا يسطل
لوايق مدة الخدمة المجعولة للغير اذا اخرجه بعد موت الغير ولا يات اذ العبد وكسب الميراث قبل
الموت لمولاه فلو ادعى الوارث كسبه في الحيوة قد مر قول الميراث مع العيّن فان اقام بينة حكم للوارث
وارثن ما عيّن عليه المولى ولو قتل قومه لمولاه مدبرا وبطل التدبير ولو جنى بيع فيها فان فذاه مولاه لم يسطل
التدبير ولو لم يستوعب الجناية قيمته بيع ما يحتمل وبقي الباقي من تدبير الوارث المولى قبل فكه عتق وعليه
ارش الجناية لا المولى ولو اكتب بعد المولى فالجميع له ان خرج من الثلث ولا يقدّر ما يختص منه والباقي

الرجوع في التدبير

للوثة ولود الميراث فاقى مال الكتابة عتق ولا بالتدبير ان خرج من الثلث ولا ما يحتمل الثلث وسقط من
مال الكتابة بنسبته وكان الباقي كتابا ولو كان بديلا لم يطل التدبير بخلاف ما لو طاعده على حال القيل عتقه
المقصد الثالث في الكتابة وفيه مطلبان الاول في الاركان وهي اربعة الاول الصيغة فلا يجاب **هـ**
ما يتك على كذا او قيمة وقت كذا او القبول كل لفظ يدل على الرضا ولا يقتصر الى قوله في الاجاب فاذا
اقيمت فانت قد مر مع قصد على ان فان اقتصر على ذكر العوض والاجل والعقد والنية فهي مطلقة وان
قال فان عجزت فانت ردته الرق فهي مشروطة بالمطلقة تختص منه بازاء ما يورث من العوض ولا تختص بالشرط
منه شئ الا باءا دار الجميع فان عجز وحده فاختار التخييم عن عمله على اداءه او يعلم من حاله التخييم ان المولى منجها
ولا يرد عليه ما اخذه ويستحب للمولى القبر وهي بنوعها لانته وبطل بالتفصيل لا يموت المولى والكتابة
مستحقة مع الامانة والكتب وتلك مع سوال العبد وليست عتقا ولا بيعا ولو باع نفسه بثلث حال او
موت لم يصح وعتق الى الاجل على اداءه ولا يتعلق بالفاسدة حكمه ولم يزد ما يشترط السيد في العقد من المباح
ولو قال انت خيرا على الف وقيل لهذه الالف حكم الثاني السيد وشروط البلوغ والعقل والاختيار
والقصد والملك وجوار الميراث فلا ينفذ كتابة الصبي والمجنون والمكره والمساهى والتكران وغير
المالك والمجور عليه نفلس او سفه ولو كاتب ولت الطفل صح مع العنيفة ولو كاتب الكافر صح ان يسلم العبد
او لا فلو اسلم بعد هافى الانقطاع اشكال ولو كاتب الحر صح فان قهر السيد عاد ملكه قبل العتق وبعده
وقصص كتابة الميراث لان فطرة الكافر لا المسلم ولو كان عوض الكافر من حره ونقابضا يرى المولود وللاسلام
قبله فعليه القيمة **الثالث** العبد وشروط التكليف والاسلام على اداءه ويجوز ان يكتب ببعضه
سواء كان البائس ملكا او ملك غيره او حرا ولو كاتب بغير اذن شره صح ولا يجب التقويم ولو كاتبه على مال
واحد صح وبطلت التجويع على قدر ما فيها ولو شرط تفاوت في القصة صح ولو عجز فاد احداهما الا باق
والاخر القصة صح وكذا الوعنة احد الوارثين واقره الاخر وليس له الدفع الى احدهما به واذن الاخر

فان دفع كان لهما الرجوع العوض وشروطه اربعة ان يكون دينيا اجتماعيا على راء اجل معلوم وان كان حيا
وينضبط وقت الاداء بالايجال الشك فلو كانت عليه ان يؤدى في سنة كذا اجمع انها طرف للاداء بطلت
ولو كانت على ان يؤدى مائة في عشرة سنين افتقر الى تعيين محل كل نجمة وان يكون معلوما باوصاف ترفع
الجهالة في قدرة وعينه فنصف النقص بوصف النشئة والعوض بوصف التسليم وان يكون العوض مما يصح
تملكه للمولى وليكم مجاوزة القيمة وتصح على المنفعة فان مضى مدة الخدمة بطلت ولا يشترط انصال
الاجل بالعقد ولو جسد لزمه اجرة تلك المدة ولو ضمها مع بيع واجارة صح وقسط العوض على ثمن
المثل واجرته ولو كانت اشين بسط العوض على قدر قيمتها وقت العقد وينعقد احداهما اذا باعته
وان عجز الآخر لوقع قبل الاجل لم يجز القول **الطلب الثاني** في الاحكام اذا عجز المشرط كان لمولاه
رد في الرق او الصبر وان عجز المطلق وجب على الامام تركه من سهم الرقاب وان مات المشرط قبل الداء
الجميع بطلت وورثه المولى واسترق اولاده وان مات المطلق تحتهم منه بقدر ما ادنى وكان الباءة رقا
لمولاه وينقسم ميراثه بين المولى وورثته على النسبة ويؤدى الوارث من نصيب الحرية ما تختلف من مال
الكتابة وينعقد وان لم يكن مال اسعى الباءة وعق بالاداء ولو اوصى المطلق بغيره باعته وتجد من
حد الاصل ونسبة الحرية وحد المالك بنسبة الرقية فان رضى بها المولى سقط نصيبه وتحد الباءة
ولا يدخل الحل الموجود في كتابة الاقران تجدد مملوكا دخل ويعتق منه بحسب ما اذنت ولو حلت
من مولاه وبقي عليه مال عتقت من نصيب ولدها فان لم يكن له ولد سعت في مال الكتابة للورثة ولا
يتصرف باي شيء في الكتابة كالهبة والمحاياة والقرض والقراض والرهن والعق الا بالاذن ولده
البيع بالمال الا الموجل الا بزيادة فيحل ثمن المثل والاشراء بالمثل والدين وينقطع تصرف المولى عند الا
بالاستيفاء فلا يظلم الملك ولا العتق ولا فان وطى الشبهة فعليه مهرها ولو وطى امه الكاتب فكذا لكل
ما يكتبه الكاتب فهو له فان فسح صارا للمولى ولا تنزع الكاتب ولا الكاتب ولا يظلم الكاتب امه الا

بازنه

بازنه وان كانت مطلقة وكفر بالصوم ولو اذن مولاة في غير فالوجه الجواهر ولو ظهر العوض معيا وردة
المولى بطلت العتق ولا يمنع المحقق مع الارش الرق بالدين ولو قصر ما يده عن الدين والفقير بالنسبة
في المطلق ودفع في الدين في المشرط فان مات المشرط بطلت وقسم ما ترك للدين بالخصص ولا
يضمن المولى بالباقي ولو ابراه الوارث من نصيبه عتق نصيبه ولا يقوم عليه وتجب الامانة ان
وجبت الزكوة منها ولما استجبت العطية ولا يجبر الممتنع عن المهاداة لو تحتمر بعضه والسبب بالنسبة
ولو اشتبه المودى من المكاتبين صبر للثمن كره فان مات المولى اقرع ولو اذيعا عليه خلف واقترع
ولو اختلفا في المال والمدة والفقير بالقول قول منكر زيادة المال والمدة ويجوز بيع مال الكتابة
فان اذاه عتق ولا استرق ان كان مشروطا ويصح بيع المشرط بعد العجز والفسخ ولو ورثت زوجها
المالك بطل النكاح ويصح ان يقبل الوصية له باسب مع عدم الضرر فان اذى عتقا ولا استرقا
وليس له ان يقبل مع الضرر ولا يشترط مطلق الا بالاذن والمالك بطلت الحيا في الارش مع العبطة
ويقتضى المولى عنه لو جنى عليه في العن او على مكاتبه الاخر مع التساوى في قدر الحرية ولا تبطل الكتابة
للمر مع قتله وانه الخطا يفتدى نفسه ويبدى بالارش فان فضل والا بطلت الكتابة ولو عجز عنها
ففسح المولى بطلت الكتابة والاستحقاق ولو جنى على اجنبي فقتل بطلت الكتابة ولده ان يفتدى
نفسه بالارش فان عجز بيع في الحرية فان فداه الستين فالكتابة بحالها ولو ملك اباه فقتل
عبده لم يكن له ان يقتض ولده ان يقتض لو جنى بعض عبيده على بعض ولو قتل المكاتب فهو كالموت
ولو جنى عليه مولاة عبد لم يقتض ولا في الطرف ولم الارش وكذا الحر اما العبد او المساء ولده
القصاص وليس له ان يقتض من عبيد مولاة لو جنى عليه الا بالاذن المولى ولو كان خطا لم يكن للمولى
منعه من الارش ولو ابراه يفتدى على الاذن ويقتضى الحر من المطلق المعتق بعضه ولما سوا ولا القن
ولا اقل حرية ويؤخذ من نصيب الحرية بنسبته من الارش ويتعلق بقتله منه بقدر الرقية

وفي الخطأ يؤخذ من العاقلة بقدر الحرية ومن رقبته بقدر الرقبة فان قدر المولى نصيب الرقبة
بقي مكانا ويقتصر لمن العبد لا الحرة ولا اذ ينحره احكام من الوصية لوقال ضيعوا اكثر ما عليه
فهو وصيته باثنين من النصف ولو قال وشهد فهو وصية بالجزء في الزاين ولو قال ما شاء فان
ابقي شيئا وان قل صح والافلا على رايه ولو قال ضيعوا او سجدوا وفيها وسط فقل او عددا
تعتن ولو اجتمع اربع ولو فقه اجمع بين تحيين فيؤخذ الثالث والثالث من الاربعة ولو وصى بقبية
لم يصح ولو قال فان عجز فسحت كتابته فقد اوصيت بالصحة ولو وصى بما عليه صح ويصح لو جمعها والعكس
لو كانت فاسدة ولو وصى بما يقبض منه صح ولو وصى بعتقه ولا شيء غيره عتق لثمة بعتقه فان ادعى
ثلثي المال عتق ولو وصى بالجزء صح من الثلث وللوارث تعجيله وان كان انظره الموصي له ولو
اوصى برقبته عند العجز فلم يوص له تعجيله وان انظره الوارث **المقصود الثاني** في الاستيلاء كل
من استولى جارية ملكه فانت بولدها عليه خلقه ادعى اما حيا او ميتا سواء كان علقته
او مضغته او لم ياعظا قال الشيخ وكنى النطفة فمستطير في امر ولده فابادة غير الخلق العتق
وابطال سابق التصرفات ولو اولد امرأته غير مخلوكا لم يملكها لم ينصر امرأته ولو اولدها حرة عتقها
ولو وطئ الموهوبة لم يملك من امر ولده ولا حرة امر الولد بالاستيلاء وان كان الولد حيا ولا يموت
المولى بل من نصيب ولدها بعد موت مولاه فان قصر سعت نكاح يجوز للمولى بيعها مادام ولدها
حيا فان مات صارت طلقا يجوز بيعها وغيره لانه ثمن رقبته فيباع فيه اذ لم يكن سواها وان
كان المولى حيا ولو اسلمت امرأته ولد الذئبي بيعت عليه عتق رايه ووضعت على يد امرأته فعتق رايه
ولو حنت دفعها المولى ان شاء وفلها الاقل من اللاش والقيمة على رايه ولو حنى عليها فالاش
للمولى ومن غصبها ضمنها **كتاب الايمان** وتوابعها وفيه مقاصد الاول في
الايمان وفيه مطلبان **الاول** في نفس المين ولا ينعقد الا باللكة تعالى او اسما المخصصة او القارة

دون المشتركة ولو حلف بقدر الله تعالى وعلم وقص الميعاد لم ينعقد ولا ينعقد ولو قال وجلال الله
وعظمت وكبريائه وقسم بالله وحلف بالله واقسمت بالله او حلفت بالله واشهد بالله او لعن الله
دون اقسمت بحجته او اشهد او لعن الله وكذا لا ينعقد بالطلاق ولا بالعاق ولا بالنظر ولا بالخبر
ولا بالكعبة ولا بالصحف ولا بالنبى ولا بحق الله ويشترط صدورهما من عاقل بالغ مختار فاصح محذور
من مشية الله تعالى فلم يلزموا علقها بالمشية لم ينعقد ولو اخرج التعليل بالمعجزه العادة ينعقد فيكون هذا تعليل بعد العلم
وكذا الواستنى بالنبوة دون اللفظ وتنعقد من المالك ولا تنعقد من الولد كما اذا ذن والده ولا من الزوجة
الا باذن زوجها ولا من المملوك الا باذن مولاه لانه فعل واجب او ترك قبيح ويقسم بحرف القسم و
بهاء الله وايمان الله وان الله ومن الله ومن الله ولو حلف ليدخلن ان شاء زيد فقد علق عا المشية
فان شاء انعقدت وان لم يشأ او جهل بموت وشهد لم ينعقد وان حلف ليدخلن الا ان يشاء زيد فمقت
عقد وجعل الاستثناء مشية زيد فان شاء عدم الدخول وقعت ولو قال لا دخلت اثم ان يشاء ان يدخل
وقعت ولا تنعقد على الماضي نفيا او اثباتا ولا تحجب بالحنث فيه كفارة وان تعذر الكذب ولا بالمال سده هو
ان يقسم غيره عليه وانما تنعقد على المستقبل بشرط وجوبه او نفيه او كونه ترك قبيح او ترك مكروه او سباحا
يتاوى فعله وتركه الدين والدنيا او يكون البتر ارجح فان خالف اثم ولو زمت الكفارة ولو حلف على ترك
ذلك ادعى تسقيلا وان تجدد العجز على الممكن لم تنعقد **المطلب الثاني** فيما يقع به الحنث ويتبع فيه مقتضى اللفظ
وهو انواع الاول العقد وهو لا يجاب والقبول فلو حلف لبيتن او ليهتين لم يبر الا بهما او ما ينصرف الى الصحيح
فلا يتبرع الفاسد والمباشرة فلا يتبرع بالتوكيد ولو حلف ولا يبيت فاستاجر البتة او امره حنث على رايه للعرف وكذا
السلطان لو حلف لا ضربت بخلاف غيره ولو حلف لا باع خمر اصابه حنث ان قصص الصورة والافلا ولو
ليتهين قبل بتر الوتف والصدقة والمهنة والعزى ولو حلف عا ما اشتبه زيد لم يحنث بملكه بجهة
او صلح او شفعة او رجوع اليه باقلمه او رد عيب او قسمه ويحنث بالسلم والنبية ولو حلف ما اشتبه زيد

ان قصصه متعلق بشي
ان قصصه متعلق بشي
ان قصصه متعلق بشي
ان قصصه متعلق بشي

بغيره حنت بالمايع دخول ما اشترى زيد فيه ولا يحنت بما اشترى زيد وعمره وان اقتسمه ولو حلف
لا اشترى فوكلا وعقد الوكيل لم يحنت ولو توكل حنت ولو قصد الشراء لنفسه في البيع لم يحنت إذا اشترى
على الموكل ونوى أنه له ولو حلف لا يكلم من اشترى زيد فكلم من اشترى وكلم زيد لم يحنت ويحنت لو حلف
لا يكلم عبدا زيد الثاني إذا كان الشرب ولو حلف لا شرب ماء الكوز لم يحنت إلا بالجميع ولو حلف لا
شربت ماء النهر حنت البعض ولو حلف لا شرب ماء الكوز لم يبر بالجميع بخلاف لا شرب ماء النهر
ولو حلف لا أكل اللحم واللبن لم يحنت إلا بجمعها ولو أكل حلف لا أكل الراس لم يحنت براس الطير
والسمك ويحنت براس الثعلب إن اعتد في المكان ولا يحنت في البيض ببعض السمك والعصفور
ويحنت ببعض النعام ويحنت في الخنزير حنت الأرض موضعها ولا يحنت في اللحم بالشحم والسمك في الكلبة
والشمار أشكال ولا يحنت بالامعاء والكبد والكلى بل بالقلب على أشكال ولا يحنت في الزيت بالسمك
في العكس أشكال ولا يحنت في السمك بالارهاق بل بالعكس ولا يحنت على الأكل بالشرب وبالعكس ولا
بوضع السمكة فيه حتى يذوب ولا على العنب بعصيره ولا يحنت على الشحم لوجهه في عصيره ولا يظهر
له أثر ولو ظهر حنت ولا يحنت على الخل في التبايح ويحنت لاصطبع به وعلى الفاكهة بالعنب والرمضان
والبطيخ على أشكال وباب الفاكهة لا بالقتاد والكوز ولو حلف لا كلفه عن افكاه اليوم وانلفه
لغيره الكفارة مقبلة والأداس لكل ما يوتن من ربه وان كان ما يباع كالحرير والحرير ولو قال لا شئت لك
ما من عطين في صفه إلى العرف والمقابلة أشكال الثالث دخول الدار ولو حلف عليه لم يحنت
بصعود السطح ولا بدخول الطاق خارج الباب ويحنت بالدهليز ولو حلف على الخروج لم يبر
بالصعود على السطح ويحنت على عدم دخول البيت بيت التفرع والخيمه وشبهه ان كان بدويا ومعتادا
سكنه ولا يحنت بالعلبة والحمار إذا كان الفاعل الاستدانة حنت بها ولو حلف لا سكت الحار
أو لا سكت زيد أو لا سكت حنت بالابتداء والاستدانة فان خرج عقيب اليمين بزياد مكث

بالعبه

والوسامه

ولو ساعته حنت وكذا ان اخرج اهله ومكث وتبرأ وخرج وترك اهله ولو انتهي لنقل المتاع
كالعتاد اشكال ولو خرج وعاد للنقل لم يحنت ولو حلف لا ساكت زيد افتراقه زيد لم يحنت
ولو كان في خافه وانفرد كل بيت لم يحنت ولو انفرد بيت في دار حنت واستدانة الطيب اللبس
كابتدائها وان تغاير لم يحنت على الفعل بالاستدانة كالو حلف لا دخلت دارا وهو فيها لم يحنت
باللبس والا قرب في القليب المغايرة ولو حلف لا بعث الدار ولا وهبتها ولا أجرتها حنت
بالابتداء خاصة المراجع الاضافات والصفات ولو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنت بمكثه
الذي لا يملكه ويحنت بدخول داره التي لا يسكنها ولو حلف لا يدخل مسكنه حنت بالمستعار والمكث
لأب الملك الذي لا يسكنه ولا بمسكنه الذي غصبه على أشكال ولو قال لا دخلت دار زيد وكلفت
عبده اوز وجته فالتحريم تابع للملك فان خرج عن ملكه زال التحريم وكذا لا دخلت دار زيد
على أشكال ولو اشار إلى سخله وقال لا املت لحم هذه البقرة حنت بلحمها تغليب الاشارة ولو حلف
لا دخلت من هذه الباب فحلت ودخل بالاولى حنت اذ لا عبوة بالخشب ولو حلف لا دخلتها من
بابها ففتح لها باب ساق حنت بالدخول بها ولو حلف لا دخلت دارا فضاوت برأها لم يحنت ولو قال
لا دخلت هذه الدار حنت ولا يحنت على الدخول ينزل السطح ولو حلف لا ركبت دابة المعبود لم يحنت
الا ان قلنا ان العبد يملك بالتخليد ويحنت لو حلف لا ركبت دابة المكاتب ولو حلف لا ركبت سرج دابة
حنت باهو منسوب اليها بخلاف العبد ولو حلف لا يلبس ما غلبه شغل على الماضي ولو حلف لا يلبس
قوبا من غزلها تناول الماضي والمستقبل ولا يحنت باخيوط غزلها ولا ما سجد منه دون الحمار ويحنت
في لبس الثوب لو أترق بقبض او ارتدى به لا بالنوم عليه والتجتر ولو حلف لا اللبس قميصا فارادى
بقميص لم يحنت ولو حلف على هذه السجدة فكبرت او تكلم هذه العبد فعتق او اكل هذه المنظمة
فحنت فاشكال يشتمل على الاشارة والوصف ولو حلف لا يخرج كذا باذن فاذن ولم يسمع المادون الاذن

في الدار حنت ولو حلف لا يدخلها من بابها حنت

فأشكال الخامس الكلام ولو قال والله كذا كنت فتعني جنت بلاخير ^{في الدنيا} لا يحنت بالكاتب والاشارة ويحنت
على المباحة بالكاتب ولا يحنت على الكلام بقراءة القرآن وفي التهيل اشكال ويحنت بتدوين الشعر مع نفسه
ولو حلف للبشر فهو لاول مجبر بالبنارة وان تعدد قسم عليه ولو حلف للمجبر شارك الاخير ولو حلف
لاسلكت على زيد فسلم عليه في ظلمة وهو لا يعرفه لم يحنت ولو سلم على جماعة وهو معهم واستثنى اولها
لم يحنت وإن لم يستثنه حنت ولو حلف على زيد فدخل على جماعة هو معهم حنت ولو استثنى
ولو لم يعلم لم يحنت **السادس** المحضومات فلو حلف ليوقعن المنكر الى القاضي احتمل الموجود
الحسين ولو عين فعل في الرفع اليه اشكال ولو ابدى ما قبل الاستبراء اليه لم يحنت ولو ابدى المنكر
بعد اطلاق القاضي في الرفع اشكال ويحلف لا يوافق الغير بقائه العزم فلم يتبعه لم يحنت
وكذا الوشاية لم وقف ومشى العزم كما ان يقول لا نفترق ولو حلف ليعمرن عبده ما تم سوط انفرق
الى الالة المعتادة فلخاف الضم اجزاه الضعفت بالمثل المشغل وليس جميع الشرائع ولا يشترط ان
يمس احادها بونه هذه التعريف والاحتكام في التاديب للامور الدينية فالاولى العفو والاكفارة
ولو حلف ليقتضيه حقه غدا انا ابراه انخلت البين وكما كفارة ولومات المستحق انخلت البين اما
لو قال لا قضيت حقه فانه يرفع الى الوثر **خاتمة** اذا حلف على نفي الفعل اقتضى التأييد ويقبل
دعواه في نية التعيين ولو حلف ليفعلن كفى المنة ولا يجب الفور ويتصديق عند خلق الموت ولو حلف
لا شربت الماء اقتضى العموم ولو حلف ليتصدق بالمدخل الدين والعين ولو قال لا اقل من يخل
داري فللاقل ومن لم يدخل سواء وان قال لا اخر دخل فهو لاخر من يخل قبل موته ويشتمل على الخاتمة
والولو والشوى وعلى الامة المحذرة وتحقق الحنت بالماضى اختيارا وان كان بفعل الغير كما لو حلت
السفينة وهو فيها اركب دابة فدخلت بيتا حلف على عدم دخوله ولا يتحقق بالاكراه والبالاين
ولا بالجليل **المقصد الثاني** في النحر وفيه مطلبان **الاول** في اكله وهو ثلثه **الاول** لا يشرطه

المويع

المويع والعقل والاسلام واذن الزوج في المرأة في التطوعات والولاية والولاية العبد
والقصص والقربة ولو نذر الملوكة قبل الاذن لم يقع وان تحرم ولو اجاز المالك فاشكال ولا يقع نذر
الكافر لكن يستحب له الوفاء لو اسلم ولو نذر المسلم ولم يقصد التقرب به الى الله تعالى لم يقع الثاني
الصيغة وهو ان يقول ان شفى الله مريض او زفني ولد او ما اشبههم من النعم ودفع النقم
وان زفنت او ان لم احصل وما اشبههم من التمتع في المنجر فله على صلوة او صوم ولو قال
لله على ان اصوم اسبعا فقولان ولو عقب النذر بمشية الله تعالى لم يقع ولو قال لله على صوم
ان شاء زيد لم يلزم شيء وان شاء زيد ولا بد وان يكون الشرط طلب نعمة او دفع نقمة او زجر عن
قبيح ولو قصد الشكر عليه لم يقع ولو كان سباحا وكان فعله مساويا لتركه في الامور الدينية لزم وان
كان الترك اولى لم يلزم ولا بد وان يكون الجزاء طاعة الثالث الملتزم وهو كل عبادة مقصورة
مقدورة للتذكرا للصوم والصلوة والحج والهدى والصدقة والعقود وفروض الكفايات
كالجهاد وتجهيز الموتى ويلزم الصفات المشتركة فلونذر الحج ما شيا او التزم طول القراءة وجب
الوصف ولو نذر المشي في حجة الاسلام او طول القراءة في الغرايض وجب ولو التزم المباحات
كالاكل والنوم لم يصح ولو نذر الجهاد في جهة تعين **المطلب الثاني** في الاحكام الملتزم انواع منها
الصوم فلونذر المطلق كغدا يوما ولو نذر صوم شهر متفرقا لم يلزمهم التقرب ولو عين الصوم في
يومين ولو شرط التتابع في شهر لم يجب في قضايه ولو نذر صوم سنة معينة لم يلزمه قضاء
العبد في رمضان ويجب قضاء ايام الحيض والمرض على اشكال وما افطره في السفر فان افطر
لغيره عذر قضاؤه وبني ان لم يشترط التتابع وكفر ولو شرطه استأنف وقيل ان لم يتجاوز النصف
ولو كان لعذر بني وكافارة والسفر الضرورى عذر ولو نذر صوم سنة وجب اثنا عشر شهرا
ولا يجب التتابع ولا يخط ايام رمضان والعبد من عذر ولو نذر صوم يوم يقدم زيد لم ينعقد

ولونته ابا بطل يوم قد سم وجب ما عداه ولونته المتطوع اتمام اليوم لزمه ولونته بعض
يوم لم ينعقد ولونته يوم الاثنين ويوم قد مر زيد ابا تقدم يوم الاثنين لزمه الاثني عشر
ولا يجب قضاء الاثنين الواقعة في رمضان ويصومها عن رمضان ولا في العيد ولا في الحيض
والمرض ولو وجب صوم شهرين متتابعين صامها عن شهر ولا ينقطع النتائج لانتعاده ولونته
الدهر لزمه ولا يجب عليه ايام الحيض والعيد ورمضان واما الشترق بمعنى وما ينظر لمرض
او سفر ولو افطر عند الكفر ولا قضاء ولونته يوم العيد او ايام الشترق وهو يعني لم ينعقد ولونته
صوميا لم يكرهها لزمه ولونته الصوم في بلد لم يتعين ولونته صوم حين وجب ستة اشهر والاربع
خمس ولونته غيرها لزمه وانواه ولونته شهر امتنا لبعاء اجزاء تتابع خمسة عشر وتغنيق البداة
ولونته اقل يوم من رمضان وجب ومنها الصلوة وجب وان تهرها في الاوقات المكرهه
ولو اطلق وجبت ركعتي وكذا لونه في اجزاء ما شاء من القرب كصلوة ركعتي او صوم يوم
او صدقة بشئ ولونته صلوة في الكعبة لم تجز في جوارب المسجد ولونته في صفة مسجد وجب سواء
اطلقها او عينها او عين احدها خاصة ويتعين مع التعيين ولو ضاق وقت المعين عما
عينه او اطلقه بتقريب صلى في غيره وكفر ومنها الحج ولونته ما شيا تعين من بلد النذر وقبل
من الميقات فان ركب قادرا اعد ان كان مطلقا وكذا كفر ولو ركب البعض المطلق اعد
ما شيا للجميع على راي ولو غفر لك في وجوب سيات البدنة قولان ولونته الركوب فمضى
حنث ويسقط بعد طواف النساء ويقف مواضع العبور ولونته المشي الى بيت الله فهو
مكة ولو قال الى بيت الله لا حاجا ولا معتمرا بطل ان وجب احدها والاصح ولونته المشي ولم
يعين المقصد بطل ولونته الحج بالولد او عين ان نذرته فأتى حج بالولد او عنه من الاصل ولو
عجز الناذر في غير غير لم يجز عنه ولو فات الحج او صدق في وجوب لقاء البيت اشكال ولونته

فجر الازمنة في شهر رمضان

في عامة فخر فلا قضاء ومنها ايتان المساجد فلونته ايتان ايتي مسجد كان وجب ولا يجب اضافته عبادة
كصلوة او اعتكاف ولو قال اتي عرفة لم يجب مع غير التكليف ولو قال اتي مكة لم يزمه الا مع قصد التكليف
ومنها العتق ولونته عتق مسلم وجب بالمبلغ المسلم ولونته عتق كافر مطلق لم يصح وفي المعين خلاف
ولونته عتق رقبة اجزاء الصغير والكبير والمعيب ولونته ان لا يبيع مملوكه وجب اتم مع الضرورة
ومنها الصدقة ولونته الصدقة واقتصر وجب الاقل ويتعين لو قدره بقدر ازمان او حبس او
مستحق او مكان فيعيد لو خالف ولو قال ايتان لكتير فهو ثمانون درهمها ولو قال خطيرا وجليل فشر بما اراد
ولونته الصدقة بجميع المم وخاف الضرر فقدمه ونصه في شيا فاشيا حتى يتوفيه ولونته الاخراج في شئ
الحشر تصدق على فقراء المؤمنين او اخرجته في حج او زيارة او مصلحة للمسلمين ومنها الهدى وانذار
هدي بدنة انصرف الى الكعبة ولونته في نذر لزمه لا لزمه لوني في غيرها ولونته الهدى والطلق
وجب اقل هدي من النعمة ولونته الهدى الى بيت الله غير النعمة بطل على رايه وبيع لمصلحة البيت
على رايه وان كان مالا ينقل ولونته ان يهدي عبده او جاريته او ابنته ببيع وصرفه لمصلحة البيت
والمشهد ومعونته الحاج والزائر ولونته نحره بمكة او بعني وجب التفرقة بها ولونته نحره بغيرها
فالوجه الزور ومن وجب عليه بدنة نذر ولم يجد لزمه بقرة فان لم يجد فبيع شياه ولونته التخيبة
ببغداد وجبت التفرقة بها وهل يجب الدج فيها اشكال ولونته ان يسير الكعبة او يطيبها وجب
وكذا مسجد النبي صلى والاقص **مسائل** تحجب الكفارة بخلف النذر عند الاحتيازا ولو اتى
احدها لم تجب ولا ينعقد نذر المعصية كذبح الولد ولا تجب به الكفارة ولو عجز عن المنذر سقط
كالوصة عن الحج وروى الصدقة عن كل يوم نذر صومه وعجز عه وحكم العهد حكم اليقين وصورة
عهد الله على او عاهدت الله تعالى انه متى كان كذا فعلى كذا فان كان ما عاهد عليه واجبا او نذرا
او ترك قبيحا او ترك مكره او مباحا متساويا او كان التواضع في الدنيا واجب والا فلا وكل من حلف

او نذر او عيدين على فعل مباح وكان الاولى تركه الدين او الدنيا او بالعكس الاولى كفارة ولا ينقص
الثالثة الابا بالنطق دون النية وان كان شرطها **المطلب الثالث** في الكفارات وفيه بيان الاول في اقسامها
وهي اقسامها لو محض او كفارة الجمع فالمرتبة كفارة الظهار وقتل الخطا ويجب فيها العتق فان عجز
فصوم شهرين متتابعين ان كان حرا وعلى العبد شهر متتابع فان عجز فاطعام ستين مسكينا وكفارة ٣٥
افطار قضاء رمضان بعد الزوال العام عشرة مسكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات والمختار انظار
رمضان والا قرب ان حلف نذر الصوم كرمضان وحلف نذر غيره كاليمين وكذا العبد وكفارة اليمين
عتق رقبة او اطعام عشرة مسكين او كسوتهن فان عجز عن الجميع صام ثلثة ايام متتابعات وكفارة الجمع
في قتل المؤمن ظلما عداوة افطار نهار رمضان بالمحرم وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام
ستين مسكينا ومن حلف بالبراءة من الله تعالى او من رسوله او من احد الائمة عليه السلام وخالف
وجبت كفارة الظهار عداوة فان عجز فكفارة اليمين وقيل ياتم ولا كفارة وفي حق المرأة شعها المصا
كفارة رمضان وقيل الظهار وقيل ثا ثم ولا كفارة ولو نكحت شعها المصايب واخذت وجهها
او شق الرجل ثوبه بموت ولده او زوجته فكفارة يمين ومن تزوج امرأة في عتقها فارق وكفر بحبه
اصواع من دقيق ومن نام عن المعناه الاخرة حتى خرج وقتها اصبح صائما ومن نذر صوم يوم فحج
اطعم مسكينا حدين فان عجز تصدق بما استطاع والوجدا استجاب **الباب الثاني** في خصائصها
والنظر في امور ثلاثة الاولى العتق ويجب في المرتبة على المالك للرقبة او العن مع امكان الشر او في شرط
اسلام العبد وحكم ولا يجزئ الحلي ولا المراهق من كافرين وان اسلم وتفرق بينه وبين ابويه ولو اسلم الاخرين
بالاشادة اجزاء ويستلزمه الاسلام الاقارب بالتهادتين دون الصلوة والتبري من غيره ولا ينبغ المنيح الثاني
في الاسلام وان انفرد به عن ابويه وينبغي الطفل احد ابويه فيه ويجزئ الحبيب ان لم يوجب العيب عتقه
وولد الزنا والمحرور ان لم ينقصه والمكاتب المشرك الذي لم يؤد الا بئ مع جهل موته وامر الولي وشخص
مقدم بالنسبة

باب في العتق
المعق

منه بعد

من عياله او مشرك مع يساره او فقرا اذا ملك النصب ونوى عتقه عن الكفارة وان تفرق العتق
والمرهون اذا اجاز المرتهن والقاتل خطا دون العبد والمأمور بعتقه عن الامر ولا عوض الا بشرطه فليعلم ان
عين ومع الاطلاق القيمة ولو اطلق الامر لم يجب العوض ولو فكر عوضا محتملا لم يلزمه ونفذ العتق ولا
يجب القيمة ولو اعتق الوارث عن الميت لامن مال الميت وقع عن الميت ولو تبرع له اجنب قال
الشيخ يقع عن الميت وكذا عن المجزئ بشرط تجديده عن العوض فلو قال انت حر وعليك كذا لم يجز
عن الكفارة وكذا لو قال له اخرعتك عبيك عن كفارتك وعلى كذا فاعتقه اشكال فلو قلنا به
لزم الضامن البذل فلورده المالك بعد قبضه لم يجز عن الكفارة ويستلزم ان لا يكون السبب
محتملا لتكليفه لنوى به الكفارة والنية فلا يقع محتمل عنها ونية التقب فلا يقع من الكافر والتعيين
مع كثر السبب وان تجاشت الكفارات خلافا للشيخ فلا تكفي نية التكفير بالمعين عن كفارة خاصة
ولنوى السبب كفارة نية التكفير ولو شك بين نذر وظهار لم يجز لنوى التكفير ويجزئ لنوى الابراء ولا
يجزئ العتق محمدا ولا مع نية الوجوب ولونوى ذو الكفارين بعتق كل نصف من عبيده عن كفارة
صح وكذا لو اعتق نصف عبدة عن كفارة عتق اجمعه عنها ولو اعتق نصف عبيدين مشتركين لم يجز
ولو اشترى اباه ونوى العتق عن الكفارة لم يجز على **النظر الثاني** في الصوم ويجب في المرتبة
بعد العجز عن العتق ولو احتاج الى خدمته الرقبة او الى ثمنها للفقير اجزاء الصوم ولو وجد اخص
لم يجب بيعه ولا بيع المسكن ولا ثياب الجسد وبيع فاضل ذلك ولا يجب الاستبدال باخص
من المسكن واذا وجد الثمن فاضلا عن قوت يوم وليلة لم يلزمه وهو واحد ولو افطرت الحامل
او المرضع خوفا على نفسها او على الولد لم ينقطع التتابع وكذا الواكراه على الافطار ونسيان النية
يقطع التتابع على اشكال وكذا لو طوى المظاهر وان كان ليلا ولا اعتبارا في اليسار بوقت الاداء
ولو كان المال غايبا لم يعدل الى الصوم ولو حث العبد بغير اذن صام على اشكال وخلف

باذن ولو اذن له بالاعتق او الصدقة اخذها على راسه ولو حلف بغير اذن لم يجب بالحنث كفارة
 وان اذن له بالحنث ولو حنث بعد الحنث فكالمحر وكذا الواعق بعد الحنث ولو اعق نصفه
 قسط الكفارة وتجب نيته الكفارة وتعين جهتها على راي ولا يشترط التتابع ويجزئ شها ان اهله
 فان فات بعض الشها كل المنكر ثلثين **الطلب الثالث** في الاطعام ويجب لكل مسكين من رايه او
 ما يطعم اهله او غالب قوت البلد من حنطه او دقيق او خبز ولا تجزئ القيمة ولا اعطاء القدر
 لما دون العدد ولا يجوز التكرار عليهم من الواحدة الا مع العذر ولا اطعام الصغار منفردين
 ويجوز مضيقين ولو انفردهوا احتسب الاثنان بواحد ولا اطعام الكافر ولا الناصب ولا الخالف
 ويجوز اعطاء العدد بمجموعين ومتفرقين والاطعام الفاسق ويستحب اطعام المؤمنين واولادهم
 والادام واعلاء اللز او وسطه الخل وادناه الملح والكسوة ثوب لكل فقير وقيل ثوبان ويجزئ الغسيل
 لا القلنسوة والحق **سائل** كفارة اليمين والايلاء والعهد واحدة على راسه والمعتبر المراتبة
 بحال الاداء ولو فجر بعد القدرة عن العتق صام ولو دخل العاجز في الصوم ثم وجد العتق استحب
 الرجوع ولا يرفع الكفارة الى من تجب نفقته ولا الى الطفل بل الى وليه ولا يجزئ في الحنثية التضييف
 في الاخماس ومن وجب عليه شهران متتابعان فجر صام ثمانية عشر يوما فان فجر تصدق عن
 كل يوم بعد فان فجر استغفر الله ويكره اليمين الصادقة خصوصا الغرسي في القليل وقد تجب
 اذا لم ينفع الظالم الا بهوانا وكذب ويوترى وجوبا مع المعرفة ولا انتم ولا كفارة وتحرر
 بالبراة من الله تعالى ورسوله ومن الائمة المعصومين عليهم السلام ولو كفر قبل الحنث لم يجزئ
 ولو اعطى غير المستحق عالما عاد وجاهلا لا اعادة مع التعذر **كتاب الصيد**
 وتوابعه وفيه مقاصد الاول في الاصطياد وفيه مطلبان الاول في شرائط الاصطياد يشترط
 في قتل الصيد ان يكون فوات الروح بقتل الطيب المعلم او السهم وشبهه كالسيف والرمح وكل

الحلال في الصيد هو ما كان
 من سائر سائر ما كان
 من سائر سائر ما كان
 من سائر سائر ما كان

ما فيه نضل وان قتل معترضا والمعارض وان خلا من الحيوان اذا خرق اللحم وكذا السهم الخلال
 من نضل والتسمية عند ارسال الالة فلوا خل بها بعد لم يحل وان سمي غيره او شاركه المست ولو شياها
 حل ولو سمي على صيد فقتل الكلب غيره حل ولو ارسله على كبر فنفرت عن صغار فقتلها حلت
 ان كانت متمنعة والا فلا وكذا الالة ولو ارسله مستميا ولم يشاهد صيدا فاتفق لم يحل وان
 لا يغيب الصيد وحيوته مستقرة فلو وجدة قتيلا او ميتا بعد غيبته لم يحل وان كان الكلب
 واقفا عليه وان يقتله الكلب بعقره لا بصيده واقفاه واسلام المرسلا وحكمه فلوارسل الكلب
 وان كان ذميا لم يحل وانفراده فلوارسل المسلم والكافر التهما فقتلاه حرمه اتفقت الالة
 واختلفت ولو صير المسلم حيوة غير مستقرة ثم مات بالاخر حل ولو انعكس او اشتبه لم يحل
 ولو اشته الكافر وقتله المسلم اوبا لعكس لم يحل وان يرسله للاصطياد فلواسترسل من نفسه
 لم يحل وان اغراه بعد اما الوزجره فوقف ثم اغراه حل ولو قتل المرسلا والمسترسل حرمه ولو كان السهم
 فاعانته الرجح حل وكذا الموضع على الارض ثم وثب فقتل اما الوراء فتردى من جبل او وقع في الماء
 فاب حرمه الا ان يقع بعد صيرورة حيوة غير مستقرة وتحقيق التعليم بالاسترسال عند ارسال
 والاتجار عند الزجر وان لا ياكل من الصيد ولا يذبح الذبحة ولا يشرب الدم وان يتكرر ذلك
 ولا يكتف الا اتفاق مرة ويجوز الاصطياد بجميع الالة لكن يشترط فيه التذكير وان كان فيه سلاح سواء
 كان بالمركب والجالية والسهم الخلال من نضل اذا لم يحرق والتابع كالقند والقر والجوارح كالصق
 والبان وغير ذلك يشترط التذكير **المطلب الثاني** في الاحكام الاعتبارية حل ما يقتله المعلم
 بالموسل لا المعلم فحل لو ارسله المسلم ولو كان المعلم كافر لا العكس والصيد الذي يحل بقتل الكلب
 او السهم هو كل محتسب وان كان اهليا وكذا المتردي والمائل اذا اقتصر فيهما في موضع الذكاة
 كعقره بالسيوف وغيره ولا يحل لورمى الفرج غير التاهض ولو تهاطعت الكلاب

وهما عرقان محيطان بالحلقوم ولا يتجزئ قطعهما ويكفي في الخور طعمه في نفرة النحر وهي هذه
 اللبنة ولو نزل جلد في سيرة من الحلقوم حرم ولو قطع من القفا وأسرع الى قطع الاعضاء قبل
 حركة المذبوح حل ولو نزح آخر خشونة مع الذبح حرم ان لم ينفذ الذبح بالتحقيق والمكشوف
 على الموت ان خُف أن حركته حركة المذبوح حرم وان ظن حركته مستقرة الحيوة حل فانه استقر
 ولم يخرج الدم المعتدل حرم ولو قطع بعض الاعضاء ثم وقف عليه بعد ارساله فالا قرب
 الا باحتساءه بغير حياة مستقرة وهي التي يمكن ان يعيش اليوم والا يام او لا لا يشترط
 قطع الاعضاء والصيد ولا المستعصى ولا المتروكي في يدي غيره فيها ذبح بل يجوز عقره
 بالسوق والجرب وان كان في غير الذبح ولو شرب البعير حب الصبر الى القنطرة ^{في رواية} عليه ان يذبح
 هلاكه فيكون كالصيد **الثاني** استقبال القبلة بها مع القدرة فلو اخل عدا حرمه لانسانا
 اوجاهه لاجل **الثالث** التسمية ويكفي ذكر الله تعالى فلو تعد الترتك حرمه لانسانا **الرابع** تحريم الابل
 وذبح ما عداها من الحلق تحت اللحيين فلو عكس عدا حرمه لان ان يذبحه وحيدته مستقرة
الخامس الحركة الدالة على الحياة شرط بعد الذبح اخرج الدم المسفوح ولا يملك المتناقل
المطلب الثاني في الاحكام يجوز شراؤه ما يوجد في اسواق المسلمين من التهور ولا يجب السؤال
 وما يوجد في يد مسلم ويكره الذباحة لئلا اختار او نهار الجمعة قبل الزوال والنفع وقلب
 السكين ليذبح على فوق وان يذبح واخو سطر اليه ويكره ابانة الرأس والحنا قبل الموت على راسه
 وقطع شئ منها ولو انقلت الطير جاز رميه بالسهم والرمح ويستحب في الغنم ربط يديه واهله
 رجله والامساك على صوفه او شعره حتى يبرد ذنبه البقر يربط ذنبه ورجليه واطلاق ذنبه
 وفي الابل ربط اخفافه (الاباطم واطلاق رجله وارسال الطير بعد الذبح وذكاة الشوك
 اخذه من الملاح حيانا وثب واخذ قبل موته حل ولا فلا ولا يشترط في منحه الاسلام

ولو وجد

ولو وجد نذرا كما في الجمل الامع مشاهدة اخراجه لاحتيا ولو اعيد في الماء فمات فيه لم يحل وان كان
 في الالة ولومات البعض في الشك المضمومة فالاقرب الحرمة في الجميع مع الاشتباه وباحة الاحتياط وكل
 ما يقطع منه بعد اخراجه وان وقع في الماء مستقرة الحيوة ذكاة الجراد اخذ احتيا ولا يشترط اخذه الا
 ان علم اخذه قبل موته ولومات قبل اخذه لم يحل ولو احتقرت لم تحترق لم يحل الجراد المحترق فيها وان
 قصد اخراجه ولا يحل الا قبل استقلاله بالطين وذكاة الجنين ذكاة امه ان تمت خلقته ولو
 ولجته الوقع وجبت ذكاته وان لم يتم لم يحل **المقصد الثالث** في الاطعمة والاشربة وفيه بيان
الاول في حال الاستبراء كل ما خلقه الله من المطعومات فهو مباح الا ما يستثنى وهو على اقسام خمسة
الاول البهايم يحل الا للابل والبقر والغنم ويكره الجمل واشتكر منها كراهية الحريم واشتد منها البغال
 وما يرتبه ويحل من الوحشية البقر والباش والحيود والغزلان والجماسير ويحرم الكلب والسنور
 وكل سبع وهو ما لم يطرأ واثاب كالاسد والثعلب والفهد والذئب والثعلب والضبع وابن اوى
 والحنا وجميع كالحية والعقرب والفارة والجرب والخناس والصارص ونيات وروان والقمل
 والبراغيث ويحرم الارنب والضب والقنفذ واليربوع والذئب والخنزير والفئكة والسمور ^{في رواية} الموانع والناموس
 السجائب والعضا **الثاني** الطيور ويحرم منها كل ذي خلابة كاللباسي والصقر والعتاة
 والشاهين والباشق والسنور والرخمة والبعاث والغراب والايقاع والكبيس سائر الجبل دون غراب سائر
 الذئب على راسه ويحرم الحقائق والطاوس والزنابير والذباب والبق وما كان ضعيفه
 الكثر من دفيقه وما فقد القارضة والحوصلة والصفية ويحل ما صغيفه اقل او مسا ووما وجد
 له احد الثلثة والحمام اجمع كالقادي والدياسي والورشان والحمل والدماج والقمل والقطا ^{في رواية} السحرة
 والطيروج والذجاج والكوكبي والكروان والصعوق وطير الماء ان كان فيه احد الثلثة
 او كان دفيقه اكثر او مسا ويكره المدهن والحظاف والفاخمة والقنبرة والخبائث

في رواية

في رواية

خصوصاً القدر والصوام والشقاق ^{ثالث} حيوان البحر ويحرم كلاً ما السمل في الفلن ^{الرابع} المايعات
 ويحرم منها اللحم وكل سكر كالسند وشبهه والفقاع والعصير إذا غلا واشتد لئلا ينقلب خللاً أو يذهب
 نكهته وما يخرج بشئ من هذه الدم المسفوح وغيره كدم الضفادع والقروا ^{الخامس} تختلف في اللحم كالأبقار
 المذبوح والبول كالأبول لا يلا للاسْتِغْفَاء وليس الحشرات كالقردة والهريرة وكرو لبن المكرة كاللبن وكل ما
 خالط بشئ من المايعات المختة حرم الحكم أن لم يكن تطهيره ^{سادس} الجامدات وكلها مباحة إلا
 الميتة ولبنها على رايه ونجس العين كالعدنة وما يخرج النجس مما لا يمكن تطهيره أو بأشده الكافر ولو
 والطين كالأقدار المختة من تراب الحسين عليه السلام للاسْتِغْفَاء والسموم القاتل قليلها وكثيرها وما يقتل
 قليلاً يجوز تناوله لا خضر فيه ويحرم من الذبيحة الطحائر والقضيب والفرج والفريش والدم
 والانيان والمنانة والمبارقة والمشيمة قبل والنخاع والعليا والغدد وذوات المشايخ وخرقة
 الدماغ والحدقة وكبر الكلاء وأذن القلب والعروق ولا يحرم اللحم المشوي مع الطحال إن كان فوقه
 أو لم يكن الطحال متقبلاً ^{سابع} البياض تابع فان اشتبه ببيض الشوك كالحسن وان اشتبه
 ببيض الطير كالأرما اختلف طرقه لاما اتفق واذا اعتدى الحيوان بعذرة الإنسان خاصته حرم
 حتى يستبرأ بان يطعم علفاً طاهراً والناس قتر أربعين يوماً والبقرة بعشرين والناقة بعشرة والبطة
 وشبهها بخمسة والدجاجة وشبهها بثلاثة والسمك بيوم وليلة وما عداها بما ينزل حكم الجمل والوفا
 شئ من الأنعام ولبن خنزيرة ولم يشتر كونه ويستبرأ استحباً بأسعتر أيام وان اشتد حرم لحمه
 ونسله ولو شرب خمر غسل اللحم وأكل دون ما جوفه ولو شرب بولا غشك ما بطنه وأكل ويحرم
 موطوء الإنسان ونسله ويقرب لو اشتبه حتى لا يبقى إلا واحدة وتحرم المختة وهي الموضوعة
 بغرضها والمصبوبة وهي المبروكة وتجب حتى تموت ويحرم من الميتة كل ما لا يحل الحياة كالصوف
 والشعر والوبر والريش مع الخبز وغسل موضع الاتصال والقرن والظفر والسن والبيض إذا

ذوات الأربع
 مما لا يجرى من صيد الإنسان
 التي يشل عنها فقامت

كنت

ما لا يجرى من صيد الإنسان
 التي يشل عنها فقامت
 ذوات الأربع
 مما لا يجرى من صيد الإنسان

اكتسب القشر اللاع ولا يفتحه ويحرم المختار الميت وان بيع على استعماله قصص المذكي والمقطوع من الحي ميتة
 ويحرم وان كان في الاستباح ولا يظهر المرق الواقع فيه يسير الدم بالمغليان وبغسل اللحم والتوالد
 ولو وقعت نجاسة غير سارية في جوارح كالديس والغسل والسنن القيت النجاسة وما يحيط
 بهما وحل البلاء ويجوز الاستباح بالدهن النجس تحت الساء لا تحت الظلال وهو تعبد فأت
 دخان النجس طاهر ولو بيع ما قبل التطهير حل مع الاعلام ولا يظهر النجس النجس إلا بالاحالة
 لا بالنجس وبصاق شارب الخمر طاهر ما لم يتغير لونه وكذا الدم في الكحل النجس وكبر الكرم بأشده
 الجنب والحايض مع التهمة ومن لا يتقى النجاسات وسقى الدواب المسكر واسلاف العصير
 استبان من يتحل شره قبل ذهاب ثلثه طمعه والاستغفار بياه الجبال الحارة ولا يحرم
 المربوبات وان شتمتها راحة المسكر والخمر إذا انقلبت وان كان بعلاج وان كره ولو عولج
 بالنجس أو بأشده الكافر لم تطهر بالانقلاب ولو نتج الخمر بالجل واستهلكه الخمر لم يحل ولو لم
 يعلم تذكية اللحم المطروح اجنب وقيل يحكم بالتذكية مع انقباضه في الظاهر ويجوز الاستغفار
 بجمل الميتة لغير الصلوة وتركه افضل ويحرم استعمال شعر الخنزير ومع الضرورة يستعمل ما لا يستعمل
 فيه ويغسل ما بأشده ويحرم الأكل من بيت غير من تقصده الآية إلا بالاذن ومن القرية والتمتع
 ما يحرره على رايه ^{الثاني} في الاضطراب وبياح المضطر وهو خافيف التلف لو احتسب اول
 او المرض او طول أو عسر علاجه او الضعف عن مصاحبة الرفقة مع خوف العطب
 عند التخلف او عن الركوب المؤدى الى الهلاك شاول كل المحرمات إلا الباعى وهو الخافج
 على الامام او العادي وهو فاطم الطريق واذا أجاز الأكل وجب ولا يستعدي سداً للميتة إلا مع
 الحاجة الشيع كالعاجز عن المشي بدون مع الاضطراب الى الرفقة ولو توقع مباحة قبل رجوع
 الضرورة حرم الشيع وتجب المتناول للحفظ ولو قصد التنزه حرم ويستبرأ كمالاً لا يورث

ذوات الأربع
 مما لا يجرى من صيد الإنسان
 التي يشل عنها فقامت
 ذوات الأربع
 مما لا يجرى من صيد الإنسان

هذا هو المبدأ الذي عليه
يبنى هذا العلم وهو
العلم بالانساب والحدود
والنسب والصلب والقرابة
والإختصاص والاختصاص
والإختصاص والاختصاص

هذا هو المبدأ الذي عليه
يبنى هذا العلم وهو
العلم بالانساب والحدود
والنسب والصلب والقرابة
والإختصاص والاختصاص

لا تقتل معصوم فمحل الحر لا تملك العطش وان حرمت التلوي به ولو وجد البول افاض به عن الخطر لا يجوز
التداوي بشيء من كل سبغة ولا شئ من الادوية معها شئ من المسكر الا وشربا ويجوز عند الضرورة
التداوي بالعين ومحل قتل الحرب والمهتد والرائي المحض والمرأة الحبيطة والصبي الحلي والتناول
منه ومن ميت الادوية وغيرها دون الذمي والمجاهد والعبد والولد ولو لم يجد سوى نفسه قتل باكل من
المواضع المقترة ان لم يكن الخوف فيه كالخوف في الجوع ولو وجد طعام الغير ولا تمن طلبه من مالك فان
استنع غصبه فان دفعه جاز له قتال المالك فان اكله لم يكن للمالك مطالبة بالثمن ولو وجد الثمن وجب
دفعه فان طلب ازيد من ثمن المثل قتل لا يجب بذل الزيادة وان اشتراه بهاد فباعه لغيره القاتل
ولو اضطر الى الميتة وطعام الغير فان بذله ولو بثمن مقدور عليه تعين وتلك تحريم **فصل** يحرم لكل
على ما يذم يشرب عليها شئ من المسكرات والفقاع ويكره الاكل على الشيع وتما حرمه والاكل باليسار مع
قحة اليمين والاكل متكيا ويستحب غسل اليدين قبل الاكل وبعده والتسمية ابتداء على كل لوفه والحد ابتداء
والتهلا وابتداء المالك وناخوه في الاكل وابتداء من على عيتم بالغسل والدور عليهم وجميع الفضائل
اناء والاستلقاء بعده وجعل رجله اليمنى على اليسرى **كتاب الميراث** وفيه مقاصد **الميراث**
وهي شيان النسب والسبب والنسب ثلاث مراتب الاباء والاولاد ثم الاجداد والاحوة ثم الاعمام و
والاخوال والسبب زوجية وولاء والولاء ثلثة المعقود وضامن الحرية والامانة **المقصد الاول** في الابوين
والاولاد وكل من الابوين اذا انقرض اخذ المال لكن للائح الثلث بالتسمية والباقي بالزود ولو اجتمعا
فلا تملك الثلث مع عدم الاخوة والسوس معهم وللأب الباقى فان انقرض الابن اخذ المال فان كانا
اثنين فصاعدا اثنان مساوية فان انقرضت البنت فلها النصف تسمية والباقي مردا وان كانتا
اثنتين فصاعدا فلهن الثلثان تسمية والباقي مردا ولو اجتمع الذكر والانثى فللذكر مثل حظ
الانثى ولو عمل من الابوين مع المذكور والمذكورة والانثى السوس والباقي للاولاد بالسوية

تشر
عقب
خداك
ووعظ

بروحى بغيره من سبب
خمن بك سبب لغيره من سبب
سنة فوس بك كماله لم
جون نر من سبب نر
نظم البقر الخوض لمن
يولد زوجه من نوحهم
حبا رغبنا الى ازار اختم
الركب زوجه ويدر سمي
ورق نوحه ويدر نوحه
ربنا نوحه ويدر نوحه
يوم يحولهم من سبب

ان كانوا ذكورا والاولاد الذكر مثل حظ الانثيين وللأبوين مع البنت السوس ولها النصف والباقي لغيرهم
اخصا سوس الاخوة يرد على البنت والاب ارباعا ولا حصة لها معها السوس ولها النصف والباقي ارباعا ولا
حصة لها مع البنتين فصاعدا وللبنات الثلثان والباقي يرد اخصا وللأبوين مع البنتين حصصا
السوس والباقي للبنتين فصاعدا وللزوج والزوجة مع احد الابوين حصصة العليا والباقي لاحد
الابوين ومع الابوين له ذلك وللأم ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والسوس معهم والباقي للاب وللزوج
والزوجة مع الاولاد حصته الدنيا والباقي للاولاد على ما فصل وللزوج مع الابوين والنصف حصته
الدنيا وللأبوين السوس والباقي للبنت وان كانت زوجة فالفاضل عن السهام يرد على البنت
والابوين اخصا سوس الاخوة على البنت والاب ارباعا ولا حصة لها معها احد الابوين والنصف حصته
الدنيا ولا حصة الابوين السوس والنصف والباقي يرد على البنت واحد الابوين ارباعا ولا حصة
مع الابوين والنبتين حصته الدنيا وللأبوين السوس والباقي للبنتين وللزوج مع احد الابوين
والبنيتين حصته الدنيا ولا حصة الابوين السوس والباقي للبنتين ولا عول في المثلتين وللزوجة مع
احد الابوين والبنتين الثمن وللأبوين السوس والبنتين الثلثان والباقي يرد على احد الابوين
والبنات اخصا سوس فقده الاولاد يقوموا ولادهم مقامهم في مقاسمة الابوين ولكل نصيب من يتقرب
به فلبنات الابن ثلثان ولابن البنت الثلث ولو انقرض ابن البنت فله النصف تسمية والباقي بالزود ويرد
عليه مع الابوين ما يرد على البنت ولولده الابن جميع المال ان انقرض ذكرها كان اوائقي والفاضل عن
الفرايض ان شارك ولا يرث ولد الولد ذكر اوائقي مع ولد الصلب ذكر اوائقي وكل اوائقي وكل اقرب
يمنع الا بعد ويشتركون الزوج والزوجة كابائهم وكل من اولاد الابن واولاد البنت يقسمون
المال للذكر مثل حظ الانثيين ومنع الاولاد كل من يتقرب بالابوين من الاخوة والاجداد والاعمام
والاخوال واولادهم ومن يتقرب بهم كاولاد الاولاد وكذا اولاد الاولاد والابوان يمتعات

ان كانوا ذكورا والاولاد الذكر مثل حظ الانثيين وللأبوين مع البنت السوس ولها النصف والباقي لغيرهم
اخصا سوس الاخوة يرد على البنت والاب ارباعا ولا حصة لها معها السوس ولها النصف والباقي ارباعا ولا
حصة لها مع البنتين فصاعدا وللبنات الثلثان والباقي يرد اخصا وللأبوين مع البنتين حصصا
السوس والباقي للبنتين فصاعدا وللزوج والزوجة مع احد الابوين حصصة العليا والباقي لاحد
الابوين ومع الابوين له ذلك وللأم ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والسوس معهم والباقي للاب وللزوج
والزوجة مع الاولاد حصته الدنيا والباقي للاولاد على ما فصل وللزوج مع الابوين والنصف حصته
الدنيا وللأبوين السوس والباقي للبنت وان كانت زوجة فالفاضل عن السهام يرد على البنت
والابوين اخصا سوس الاخوة على البنت والاب ارباعا ولا حصة لها معها احد الابوين والنصف حصته
الدنيا ولا حصة الابوين السوس والنصف والباقي يرد على البنت واحد الابوين ارباعا ولا حصة
مع الابوين والنبتين حصته الدنيا وللأبوين السوس والباقي للبنتين وللزوج مع احد الابوين
والبنيتين حصته الدنيا ولا حصة الابوين السوس والباقي للبنتين ولا عول في المثلتين وللزوجة مع
احد الابوين والبنتين الثمن وللأبوين السوس والبنتين الثلثان والباقي يرد على احد الابوين
والبنات اخصا سوس فقده الاولاد يقوموا ولادهم مقامهم في مقاسمة الابوين ولكل نصيب من يتقرب
به فلبنات الابن ثلثان ولابن البنت الثلث ولو انقرض ابن البنت فله النصف تسمية والباقي بالزود ويرد
عليه مع الابوين ما يرد على البنت ولولده الابن جميع المال ان انقرض ذكرها كان اوائقي والفاضل عن
الفرايض ان شارك ولا يرث ولد الولد ذكر اوائقي مع ولد الصلب ذكر اوائقي وكل اوائقي وكل اقرب
يمنع الا بعد ويشتركون الزوج والزوجة كابائهم وكل من اولاد الابن واولاد البنت يقسمون
المال للذكر مثل حظ الانثيين ومنع الاولاد كل من يتقرب بالابوين من الاخوة والاجداد والاعمام
والاخوال واولادهم ومن يتقرب بهم كاولاد الاولاد وكذا اولاد الاولاد والابوان يمتعات

ارباب الهند كرام ميرزا صاحب شمس خان ارباب
 نعتي علم مع هذا جلال انكروا ضيقه اعراسه برز به علمه انكروا
 رر او حزنه جاز او غريه صدره وظهره وانا زكوه به وعلومه غمره صدره نشر

اباهم لكن يستحب الاطعام ان زاد النضيب عن السدس الاصل فلو كان الابوان مع اخوة
 استحب للاب طعنة ابوين دون الام ولو كان معها زوج استحب للام طعنة ابوين دون الاب
 ونحبي الولد للصلب الذكر المومن الاكبر غير السفيد بياض بدن ابيده وضامه وسيفه و
 مصفحة ان خلف الميت غيها وعليه ما قات الاب من صلوة وصيام ولو كان الاكبر انثى
 خص اكبر الذكور **المفصل الثاني** في ميراث الاخوات والاجداد للاخ المتفرق من الابوين
 المال والاخوين فضاة كذلك بالسوية وللأخت لها النصف والباقي لزوجها وللأختين
 لها فضاة الثلثان تسمية والباقي لزوجها فان اجتمع الذكور والاناات فالما ينهم للذكر
 ضعف الانثى وللواحد من الام ذكر وانثى السدس وللرايين الثلث بالسوية وان كانوا
 ذكورا وانانا والباقي لزوجها وعليهم ولو اجتمع المتقرب بالابوين مع المتقرب بالام
 فلمتقرب بالام السدس ان كان واحد او الثلث ان كان اكثر والباقي للمتقرب بهما ذكرا او
 انثى واحد او اكثر ولاشئ للمتقرب بالاب ذكرا وانثى مع المتقرب بالابوين ذكرا كان او
 انثى فان فقد المتقرب بالابوين قام المتقرب بالاب مقامه على هيئته الا ان للاخت من
 الاب مع الواحد من الام النصف وللواحد السدس والباقي لزوجها على النسبة
 على راي ولها مع الانثيين النصف ولهم الثلث والباقي لزوجها على راي ولو اجتمع الا
 المتفرقون للمتقرب بالام السدس ان كان واحد او الثلث ان كان ازيد الذكر والانثى
 سواء والباقي للمتقرب بالابوين للذكر ضعف الانثى وسقط للمتقرب بالاب وللجد
 او الجدة المال ان انفردت لاب كان اولام ولهما المال للذكر مثل حظ الانثيين ان كانا
 لاب وبالسوية ان كانا لام وللجد او الجدة او لهما لام الثلث بالسوية والباقي للجد او
 الجدة او لهما لاب للذكر ضعف الانثى ولو اجتمع الاجداد والاخوة فالجد للام كالخ

نفه علم
 ن طوا نشر
 انكروا صدره
 خفي نشر
 خف علم
 نصف نشر
 مع زوج غف صدره
 نشر ام نشر

لها والجدة لها كالأخت منها والجد للاب كالأخ للابوين والجدة لها كالأخت لها والجد والجدة او
 لها من الام مع الاخوة للابوين والاب مع عنهم الثلث ولو كانا او احدهما مع الأخت للابوين
 الثلث لها والباقي للأخت تسمية ورضا ومع الأخت من الاب اشكال في المرد والادني يمنع
 الاجداد والاعد يشترك الاخوة كالاقرب مع عدم واجداد الاب الاربعة الثلثان ثلثا
 هما المجدين من قبل اب الاب للذكر ضعف الانثى وثلثهما المجدين من قبل ام الاب كذلك وثلث
 الاصل لاجداد الام الاربعة بالسوية وتصح من مائة وثمانينته والزوج والزوجة ياخذ كل منهما
 نصيبه الاعلى مع الاخوة والاجداد واولادهم ولاحد منهما مع الاخوة من الام سهمه الاعلى
 والثلث الاخوة من الام تسمية والباقي لهم ردا ولو كان واحد اقله السدس تسمية والباقي
 ردا ولاحد منهما مع الأخت من الاب او من الابوين سهمه الاعلى وللأخت النصف تسمية
 والباقي ردا ولاحد منهما مع الاخوة المتفرقين نصيبه الاعلى وللأخت من الام ثلث الاصل والباقي
 للمتقرب بالابوين ومع عنهم للمتقرب بالاب ويحل النقص عليهم دون كلاله الام وان كان
 المتقرب بالام واحد اقله السدس والباقي للمتقرب بالابوين والاب مع عنهم فان كان المتقرب
 بالاب انثى رد الفاضل على المتقرب بالام والمتقرب بالاب على النسبة على راي ويقوم اولاد
 الاخوة والاخوات مقام اباهم مع عنهم ولكل نصيب من يتقرب به فان كانوا من قبل الاب
 او الابوين فللذكر مثل حظ الانثيين والافا لسوية واولاد الأخت للاب ولها النصف للذكر
 ضعف الانثى والباقي لهم بالمرء ان فقدوا المشترك ولا اولاد الاختين الثلثان لكل نصيب من يتقرب
 به ويقوم مقامهم مع عنهم اولاد الاخوة للاب ويحل النقص بدخول الزوج او الزوجة
 عليهم دون المتقرب بالام ولا اولاد الأخت من الام السدس بالسوية ولا اولاد الاختين فضاة
 الثلث لكل نصيب من يتقرب به ولو اجتمع الكالات مع الزوج او الزوجة فالزوج

اوله

او الزوجة نصيبه الاعلى ولاولاد الاخوة للام ثلث الاصل ولاولاد الاخوة للابوين البلاء وسقط
 المتقرب بالاب ولو فضل عن السهام روي المتقرب بالابوين خاصة ومع عدمهم يرد على المتقرب
 بالام وعلى المتقرب بالاب بالنسبة على راي ويقسمون الاحاد كما ياتيهم ويمنع الاخوة واولادهم
 وان نزلوا او الاحاد وان علوا الاعام والاحوال واولادهم **المقصد الثالث** في ميراث
 الاعام والاحوال للعم المنفرد المال وكذا العمان والاعام بالسوية ان كانوا من درجة واحدة وكذا
 العم والعمتان والعات ولو اجتمع المذكور والاثان فان كانوا من قبل الاب او الابوين فللمك
 ضعف الاثني والاقسام ولو لا يرث المتقرب باب مع المتقرب بالابوين اذا تساؤروا
 في الدرجة ولو اجتمع المتفرقون فلمن يتقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث ان كان
 اكثر للذكر مثل الاثني والباقي للمتقرب بالابوين للذكر ضعف الاثني وسقط المتقرب
 بالاب ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب بهما عند عدمهم وذكرهم ضعف انما هم
 ولا يقرب بدرجة وان كان من جهة واحدة يمنع الابعد وان كان من جهتين الا في مسئلة
 اجماعية وهو ابن العم من الابوين يمنع العم من الاب ولو كان معها خال او عمه او كان
 عوض العمه او عوض الابن بنتا فاقرب اولى والخال اذا انفرد وكذا الخالان
 والاحوال والحالة الخالتان والحالات مع تساوي الدرجة ولو اجتمعوا فالذكر والا
 سواء ولو اختلفوا فلمن تقرب بالام السدس ان كان واحدا والثلث للامهين والبلاء للمتقرب
 بالابوين الذكر والاثني سواء والاثني للمتقرب بالاب ويقوم المتقرب بالاب مقام المتقرب
 بالابوين عند عدمهم كما منتهى والا قرب وان تقرب بجهة يمنع الابعد وان تقرب بجهتين ولو
 اجتمع الاحوال والاعام فالثلث للخال او الخالة او لها بالسوية والثلثان للعم والعمه
 اولهما ولو اجتمع الاحوال المتفرقون مع الاعام المتفرقين فلمن تقرب بالام من الاحوال

انما

هذا هو المقصد الرابع في ميراث الزوجات والامهات والاعام والاحوال والاعام والاحوال والاعام والاحوال

سدس الثلث ان كان واحد او ثلثه ان كان اكثر والبلاء من الثلث للمتقرب بالابوين بالسوية
 وسقط المتقرب بالاب وللعمومة من الام ثلث الثلثين بالسوية وان كان واحدا فسدس والبلاء
 للمتقرب بالابوين للذكر ضعف الاثني وسقط المتقرب بالاب ولاد العمومة والعات والخمول
 وللمحالات ياخذ كل نصيب من يتقرب به فلاولاد العم للام السدس بالسوية ولاولاد العميين
 الثلث لكل نصيب من يتقرب به بالسوية والباقي لبق العم او العمومة للابوين لكل نصيب
 بد الذكر ضعف الاثني ومع عدمهم لبق العمومة من الاب كذلك وكذا اولاد الخمول وعمومة الميت
 وعاتم وخولته وخالاته واولادهم وان تولوا يمنعون عمومة الاب وعاتم وخولته وخالاته وعمومة
 الام وعاتم وخولته وخالاتها فان فقدت العمومة والخولة واولادهم فلعمومة الاب والام وخولتهما
 واولادهم وان نزلوا او كل بطن وان تولت يمنع البطن العليا فان ابن عم الاب اولى من ابن الجد
 ولو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته وعمه الام وعمتها وخالها وخالته فللمن يقرب بالام الثلث
 بالسوية وللماله الاب وخالته ثلث الثلثين بالسوية والبلاء لع الاب وعمته للذكر ضعف
 الاثني فتضع من مائة وثمانية ولو اجتمع سبيان متساويان في واحد ورث بها كباين عم لاب هو ابن
 خال لام وابن عم هو زوج وعمه لاب هي خالته لام ولو تفاوتا ورثت بالمنازع كباين عم وهو اخ وكل
 من الزوج والزوجة نصيبه الاعلى وللأخوال نصيبهم وينحل النصف على العمومة فللمزوج النصف
 والخال الثلث وللعم السدس ولو اجتمع الزوج مع العمومة فله النصف وللعمومة من الام
 الثلث وللعمومة من الاب السدس وكذا الخولة ولو دخل احد بها على اولادهم فكذلك

المقصد الرابع في ميراث الزوجات والامهات والاعام والاحوال والاعام والاحوال والاعام والاحوال
 ولوا من جيرة روي عليهم على راي وعلى الام على راي والافعال غيرهم ومع الولد وان تول الربيع
 وللزوجة مع عدم الولد وان تول الربيع فان لم يكن غيرا ولوا من جيرة يرد عليها مع الغيبة

الام

9

انما ميراث الزوجات والامهات والاعام والاحوال والاعام والاحوال والاعام والاحوال
 انما ميراث الزوجات والامهات والاعام والاحوال والاعام والاحوال والاعام والاحوال
 انما ميراث الزوجات والامهات والاعام والاحوال والاعام والاحوال والاعام والاحوال
 انما ميراث الزوجات والامهات والاعام والاحوال والاعام والاحوال والاعام والاحوال

ومنع الباقي وكذا يورث منه ومع ظهور الامام لو قصر الميراث وقت التركة ففي الشرائع نقل **الثالث**
القتل ومنع القاتل من ان يورث من الخطا فلو كان قاتلها الميراث لا يورث من التركة ولو تجرد العمد عن الخط لا يقتل
والحد لا يمنع ولو لم يكن سوى القاتل فالميراث للامام وبطالب القود او الدية ولا عقوب ولا يمنع ولو
الولد بجناية ابيه ويرث الدية كل مناسب ومسايب وفي المتقرب بالام تولد ولا يرث الزوجان
من القصاص فان رضى الورثة بدية العمد ورثته **الرابع** اللعان وهو يقطع الميراث بين المتلا
او كل من يتقرب به وبين الولد فان اعترف به الاب لم يرثه هو ولا من يتقرب به ويرث الولد وهل يرث
المتقرب بابيه قبل غيره وفيه نظر ويحق الارث ثابته بين الولد وامه ومن يتقرب بها ولو نفي باللعان
توابعان توابعها باخوة الام ولو خلف ولد الملائكة اخوين احدهما الابوين والاخر لأمه تساويا ولو لم
يخلف سوى امه فلها الثلث تسمية والباقي رد ولو كان معها ابن فلها السدس ولو لم يخلف وارثا
من قبل الام لم يرثه الاب ولا من يتقرب به بل ميراثه للامام وامه ولد الزنا فلا يرث البواه ولا
من يتقرب بها وكذا هو لا يرثهم وانما يرث الزوجان واوكاده وان تولوا فان فقدوا فقدوا
فللامام ومن تبرأ عند السلطان من جيرة ولده وميراثه ليصح على **الخامس** الاشتباه
في التقدم والتاخر الا في العرق والخدم فلو ماتت جماعة يتوارثون واشتبه التقدم
او علم الاقران فلا يوارث بينهم بل يرث كلا منهم ورثته فلو ادعى زوج الميت موتها
قبل ولده وادعى اخوها التاخير ولا يثبت فميراثها بين الزوج والاخ وميراث الولد لابيه
اتان في الخدم والعرق فانهم يتوارثون ان كان لهما واحد مع ما لو كانا يتوارثون واشتبه
التقدم فلو اتى المال او التوارث وان كان من احدهما او علم الاقران او تقدم احدهما فلا
توارث ومع الشرائط يرث بعضهم من تركته لأمه ورثته من الاخر وتقدم الاضعف
من التوحيث تعبد الا جوبا فلو عرق زوج وزوجة فرض موت الزوج او لا فزوجته نصيبها

والباقي

والباقي لو رثته ثم يفرض موت الزوج فالزوج نصيبه والباقي وما ورثته لو رثتها وكذا
غيرهما ولو كان كل منهما اولى من ورثته الاخر ورث كل منهما جميع ما تركه الاخر فاشترك
لو رثته فياخذ اخوة الامين من امه جميع ما تركه الاب واخذ اخوة الاب جميع ما تركه الامين
ولو تساوا فلا تقتد بمسكاخوين ويتقرب مال كل واحد منهما الى ورثة الاخر ولو لم يكن لاحد مال
وارث انتقل ما صار اليه عن اخيه الى الامام ولو كان لاحدهما مال انتقل الى الاخر ثم الى
ورثته لا ينفي لو رثته ذى المال ان كان الاخر اولى منهم ولو عرق الابوان والولد فرض موته
او لا فيرث الابوان نصيبهما منه ثم يفرض موت الاب فيرث الولد والام نصيبهما من تركته
وترث الام ما ورثته من الولد ولا يرث الولد منه ثم يفرض موت الام فيرث الاب والولد
من تركتها ويرث كل منهما ما ورثته من الاخر **خاتمة** المفقود ينتظر مدة لا يمكن ان يعيش
مثله اليها غالباً ثم تقسم تركته بين الموجودين وقت الحكم ولو مات لم يقرب حاضر توقفاً
في نصيبه وقد حيوته في حق الحاضرين والمجاورين بشرط انقص الميراث وان كان بجناية ان
علم استناد حركته الى الحيوة ولا يشترط حياته عند المورث ولو سقط ميتاً او نصف ميتاً
ونصف ميتاً فغير معد وما ياخذ الموجودون بأصل الاحوال فيقتصر الميراث ذكرين فياخذ
الابوان السديين والبنت الخمس فان سقط ميتاً اكل لهما ودية الجنين لا يورث ومن تفرق
بهما او بطلاب نسباً وسبياً ومن مات وعليه دين مستوعب فلا ميراث وان لم يكن مستوعباً
فالفاضل للمورث **ثمة** في الجب لا يعد فلا يرث ولذو له مع ولد الصلب الا
المسكنة الاجماعية والمتقرب بالابوين يمنع المتقرب بالاب مع التساوي الدخية والاخوة
تجب الايام اذ عن السدس بشرط خمسة وجود الاب وان يكونا رجلين او رجلاً وامرأتين
او اربع نساء او اربع خنثى وان لا يكونوا كفاراً ولا عبيداً ولا قتلوا وان يكونوا من الابوين

لو كان له ميراث من الامام ولو لم يكن له ميراث من الامام ولو لم يكن له ميراث من الامام ولو لم يكن له ميراث من الامام

او من الاب وان يكونوا منفصلين لاجل ولا محجب **لأولاد الاخوة** **نكتة** العول عنونا
 باطل الى النقص يدخل على البنات والبنات والاب ومن يتقرب بهما والابوين ولا ارت بالتعيب
 بل بالقدرة والتسبب فان ارت بالفرض خاصة كالماتة الود والزوج والزوجة والفرض اارة
 والقدرة اخرى كالأب والبنات والاخت والاختوات وكلالة الام او بالقدرة خاصة
 وهم من عداهم فان كان الوارث لا فرض له فالمال ان لم يشاركه غيره كالابن وان شاركه مثله
 فلها ولو اختلف السبب فكل نصيب من يتقرب بهما لاخته والاعام وان كان ذا فرض
 اخذ فرضه وبرز البائة عليه ان لم يشاركه سواها والبنات مع الاخت وان ساواها وفرض اخذ
 فرضه فان فضل ولا مساوي ترد عليهما بالنسبة الا مع حاجب لاحدهما وزيادة الوصية
 وان نقصت فالتقص على من ذكرنا ولا وان كان المساوي غير ذي فرض فالبائة **المقصود الثاني**
 في الموالحق وفيه فصول **الاول** المحقق من له فرع الذكر والانثى فيلحق بمن سبق البول منه
 فان اتفقا الحق بمن ينقطع عليه اخيرا فان تساوا اعطى نصف سهمه ذكر ونصف انثى
 فان انفرد فالمال له وان كان معه مثله تساويا وان كان معه ذكر فرض ذكر اتمارة وانثى اخرى
 وضرب احدى الفرضتين على احد التقديرين في الاخرى على الاخر تضربت المجتمع
 في اثنين ولم المجتمع من نصف السهمين ولذا ذكر البائة وكذا لو كان مع انثى اوها معا تنصيب
 لواجبهما مع اربعة في خمسة ثم اثنين في المجتمع فالحق ثلثة عشر ولذا ذكر ثلثة البائة و
 للانثى الثلث ولو اتفق زوج او زوجة فحق الحائض ومساكنهم تضربت مخرج الزوجين
 في المجتمع فنصيب اربعة مخرج نصيب الزوج في اربعين فللزوجة اربعون والحق تسعة
 وثلاثون وثلثة الباقي للذكر والمختلف للانثى ولو كان مع المحقق ابوان فلهما السدسان
 تارة والمسان اخرى تقرب خمسة في ستة للابوين احد عشر والحق تسعة عشر ولو

لأن مع أحدهما اختيان فالضرب واحد لكن تضرب اثنين في اثنين لأن لأحد الأبوين نصف الردفلة
من ستين أحد عشر والخمسين نصف أربعة الإخماس وخمسة الأسداس ولو كان مع الحنثي
والانثى أحد الأبوين فله ثارة السدس وأخرى الخمس فله مع السدس نصف التقاوت
وتضرب خمسة في ستة ثم اثنين في المجموع ثم ثلثة في الستين فلاب ثلثة وثلثون وللانثى أحد وستون
والحنثي ستة وثمانون ولو كان الأخ أو العم حنثي فكالمولود قال الشيخ ولو كان زوجا وجه حنث
الطلاق ومشاركهم ثم ضربت مخرج الزوجية في المجموع تضرب أربعة مخرج نصيب الزوج في أمر
فله زوج أربعون والحنثي تسعة وثلثون والباقي للذكر والمخلف الانثى ولو كان مع الحنثي
أبوان فلهما السدسان ثارة والحسان أخرى تضرب خمسة في ستة للأبوين أحد عشر والحنثي
تسعة عشرة ولو كان مع أحدهما اختيان فالضرب واحد لكن تضرب اثنين في اثنين لأن لأحد الأبوين
نصف الردفلة من ستين أحد عشر والخمسين نصف أربعة الإخماس وخمسة الأسداس
ولو كان مع الحنثي والانثى أحد الأبوين فله ثارة السدس وأخرى الخمس فله مع السدس نصف
التقاوت تضرب خمسة في ستة ثم اثنين في المجموع ثم ثلثة في الستين فلاب ثلثة وثلثون وللانثى أحد
وستون والحنثي ستة وثمانون ولو كان الأخ أو العم حنثي فكالمولود قال الشيخ ولو كان زوجا أو زوجة
نصف ميراثها وفاقد الغرضين يورث بالقيمة وزوال الواسين والبدنين يوقط أحدهما فإن انتبها
فواحد وكما اثنان **الفصل الثاني** في ميراث المجوس واختلف فيه من علمائنا من يورثهم بالميراث
ومنهم من يورثهم بالنسب الصحيح والفاقد والسبب الصحيح خاصة ومنهم من يورثهم بالصحيح منها
والفاقد فلو تزوج بامته فاولادها بنتا فللام نصيب الزوجية والام والبت نصيبها ولو كانت
أحدهما مائتة ورثت باعتبار المائتة كنبت هي أخت من أم وميت هي بنت بنت وعمته هي
نبت عمته ولو ألول من نبتة بنتا ثم ماتت ورثته العليا والسفلى بالنسبة ولو ماتت العليا

منه في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور

في الجرح والتعديل في الجرح فان تعارضت وتغيرت الشهادة بالجرح الامع المشاهدة او الشئ
الموجب للمعلوم ومن ثبوت العدالة يحكم باستمرارها ولو طلب المدعي حسن المنكر الى ان
يحضر الحق لم يجب ولا تثبت التزكية الا بشهادة عدلين وكذا التهمة ويجب على كل من
القاضي العدالة والمعرفة ويستحب الفقه كل حكم ظهر بطلانه فانه يقضه سواء كان الحاكم
هو او غيره وسواء كان مستندا للحكم قطعا او احتياطيا ولا يجب تتبع حكم السابق الامع
علم الخطا فان زعم الخطم البطلان لم يضر فيه ولو ادعى استناد الحكم الى اثنين وجب حصاره
وان لم يقع المدعي بينة فان اعترف الزعم وكما قالوا قوله في الحكم بشهادة عدلين على راي معين
فيحرم عليه ان يتبع شاهدان يدان في التلفظ بالشهادة او يتعبد بكيفية يشهد
فان جعله صريحا ولو توقف لم يجز له ترغيبه في الائمة ولا ترهيبه عنها ولا ايقاف عمره
العزيم عن الاقرار كما في حقوقه تعالى واذا سأل الخطم احضار خصم مجلس الحكم اجيب مع
حضوره وان لم يجز الدعوى ولا يجاب في الغائب الامع التخيرو ولو كان في غيره ولا تثبت الحكم
عليه وان كانت اسرا برة كلفت الحضور وكذا انقضى من يحكم بينهما وليكت ما يحكم به في كتاب
ولا يجب عليه دفع القرطاس من ماله بل ياحذه من بيت المال او المخلص ولو اعتقد تحريمه
الشفعة مع الزيادة لم يحل الاخذها بحكم من يعتقدها لكن لا يمنع من الطلب بناء على
معتقده ولا يحل له ان يحكم بما يجده مكتوبا بخطه من دون الذكر كالتشهادة ولو كان الخط
محفوظا عنده وامن الثري وروشه شاهدان يقضاه ولم يذكر فالوجه القضاء ولو تكن
المدعي من اتزاع عينه ولو قطر فله ذلك من دون الحاكم مع استفاء الضر ولو كان الدعوى
وينا والعزيم اذ لم يقر لم يستقل من دون تعيين او تعيين الحاكم مع المنع ولو كان حادها وهناك
بينه ووجد الحاكم فالقرب جواز الاخذ من دونه ولو فقدت البينة ونقض الحاكم جاز الاخذ

منه في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور

والودائع والسؤال عن سبب الحبس واحضار غرضي الحكم والتميز صحة السبب ومناديه ولو لم يظهر
لاحد من غير بعد الاشارة اطلقت ومن اولياء الاقامة واعتماد ما ينبغي من عزل او ضم او تعيين او
ابقاء وعن ابناء الحكم والضوال وينبغي اخباره منها وتسليم المعروف حولا الى من ينقطع ان طلبه واستحقاق
العلماء حكمه كيرجع الى تنهيه عن الغلط فان الف خطأ فالضمان على بيت المال ويغير المتعدي
من العزمين ان لم يرجع التام وكير الحاجب وقت القضاء والقضاء وقت الغضب والجوع فزير
والعطش والغف والفرج والوجع ومداغة الاثنين والنحاس وان يتولا البيع والشراء لنفسه
والحكومت والانتقاض واللين وتعيين قومه للشهادة وان يضيق احد الخصمين والشفاعة في
اسقاط او ابطال وتوجه الخطاب الى احدكما والحكمة المساجدة على راي داما ولا يكون متفرقا
وان يعين الشهود والعارفين الصالحين ولو اتراب فرق بينهم ويحرم عليهم الرؤى وانه الدافع
ان توصل بها الى الباطل وعلى المرتضى اعادتها فان تلفت ضمن **المقصود الثاني** في كيفية الحكم واداء
حضر الخصمان بن يدعي بينهما السلام والطعام والقيام والنظر وانواع الاكرام والانصاف
والعدالة الحكم ولا يجب التورية في الميل القيل ولا بين المسلم والمافر فيجوز اجلاس المسلم وان كان الكافر
قايما ويحرم عليه تلقين احد الخصمين وتبينهم على وجه الجحاج ويسمع من السابق بالدعوى فان
اتفقا من الذي عن بين صاحبه ولو تضر احد بما بالتاخر قد صر ولو تعدد الخصوم بد ابا ولا
قل اول فان ورد وادفعه اقرع واذا اتضح الحكم وجب ويستحب الترغيب في الصلح وان اشكل
اخر الى ان يتفق ولو سكت استحب ان يقول لتسكن المدعي او ايسره ان احتشاه واذا عرق للملك
عدالة الشاهد من حكم بعد سوال المدعي ولا طلب الحزكي ولا يكفي معرفته بالسلام ولا البناء
حسن الظاهر ولو ظهر فسقها حال الحكم نقضه ويسأل عن التذكية سرا ويقتصر التزكية الى المعرفة القصور
الباطلة المستقن الى تكريم المعاشرة ولا يجب التفصيل في الجرح يجب التفسير على راي ولو اختلفت الشهود
لتزكية على ما قاله عدلين في
فيما لا يمس بالحق

منه في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور

منه في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور
في كل ما يجرى من هذه الامور

وإن قلوا لو كان انقضت الحكومة عنه وإن كان المقر له غايبا ويحجب المذنب لو طلب احلافه على عدم العلم
بملكيتهم فإن نكح اعزهم ولو اقرهم بجهولهم لم تنتفع الحكومة حتى يبين فإن انكر المقر له حفظها الحاكم
الطلب الثاني في الاستحلاف وفيه بحثان الاول في الكيفية ولا يصح العيبين الا بالادلة وان كان كافر
نعم لو راي الحاكم احلاف الذي بايعتضيه دينه ارفع جاز ويصح الوفاء والخوف والتغليظ
في الحقوق كلها وان قلت ان المار فلا يغفل على اقر من مضاب القطع ولا يجبر الحالف على التغليظ
وهو قد يكون بالغتظ مثل والله الطالب الغالب الضار النافع المحرك للملك الذي يعلم من الشر
ما يعلم من العلية ونحوه والمكان كالمساجد والزمان كيوم الجمعة والعيد وبعد العصر ويحلف للايمان
بالاشارة ولا يحلف احدا الا على مجلس الحكم المعين ورأى الحرة غير البرية وانما يحلف على القطع
الا على فعل الغير فانما على نفي العلم ويحلف على نفي الاستحقاق ان شاء وان حلف على الدعوى
جاز ولا يجبر عليه وان حلف به ولو قال اعطيت عشرة فقال لا لثمن العشرة حلف انما لا لثمنه
ولا لثمن منها ولا يكفيه الحلف على ان لا لثمنه عشرة فان اقتصر كانا كلافهما دون العشرة والمذنب
ان يحلف على عشرة الاشياء الا بالبيع كالوادي اتم باعه خمسين خلف اتم باعه لا خمسين لم
يكنه الحلف على الاقل **الحث الثاني** في الحالف وهو اما المنكر او المذنب والمنكر يحلف مع عدا
البينة لا مع اقامتها في موضع يتوجه الجواب عن الدعوى فيه ولو اعرض المذنب عن البينة و
التقس العين او قال اسقطت البينة ونعت باليمين جاز له الرجوع ولا يمين على الوارث
لما مع ادعاء عليه بموت موثقه والحق ويتركه بالان يده ولو ادعى على الملوكة فالغريم مولا
في المال والحداية ولا يمين في حد ويحلف منكر السوء لا سقاط الغريم فلو نكح حلف المذنب
والدم المالك القطع ويصح في ادعاءه السلام قبل الحول والحرية والامانة بعلاج
لا بالسنة لتخلص من القتل على اشكال واما المذنب فيحلف في اربعة مواضع اذا راد المنكر
وان كان عالما بيمينته والاعذار تكون على ما يلي

وان كان عالما بيمينته والاعذار تكون على ما يلي

وان كان عالما بيمينته والاعذار تكون على ما يلي

وان كان عالما بيمينته والاعذار تكون على ما يلي

عليه الحلف واذا انكر واذا اقام شاهدا واحدا بدعواه واذا اقام لوثا بالقتل ولو بين المنيكر المنيكر
 بعد الرد قبل الاحلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضى المدعي ولو ادعى المنكر الا برأى او الاقرب
 انقلب مدعيه ولا يحلف الا مع العلم ولا يثبت ما لم يسمع فلما اقام غريم المنيكر او المقلد
 شاهدا حلف الوارث او المقلد واخذ الغريم ولا يحلف الغريم لو اقام المنيكر شاهدا
 على كفة الراهن حلف الراهن **المطلب الثالث** في القضاء على الغائب يقضي على الغائب عن
 مجلس الحكم مسافرا كان او حاضرا فعنه عليه الحضور او لا على راء في حقوق الناس لا حق
 تعاقب يقضي في السرقة بالغرم دون القطع ولو ادعى الموكيل على الغائب واثم فلا يحلف
 بل يسلم المال بغيره ولو قال الحاضر لو كلف الغائب المدعي ابرأني موكلك او سكتك الا اقرب
 الزامه ثم ثبت دعواه ولو حلف على الغائب ثم ادعى المدعي الى حاكم اخر انقضه بشرط ان يشهد
 عدلان على ضرورة الحكم ويسميها الدعوى على الغائب واقامة الشهادة والحكم بما شهد به ويشهد
 على الحكم ولو لم يحضر الواقعة وشهد بها ان فلانا ادعى على فلان الغائب بكذا او اقام فلانا فلانا
 وهما عدلان فحكمت بكذا عليه ففي الحكم اشكال اقرب القبول وكذا لو اقيم الحاكم الاول الثاني
 بذلك ولو كان الخصم حاضرا وسمع الشاهد ان الدعوى والا نكاره والشهادة وحكم الحاكم
 عليه بها واشهد بها على حكمه انقضه الثانية لا انه يحكم بصحة في نفس الامر ولو اثبت الحاكم الاول
 بشهادة الشاهدين ولم يحكم به لم ينفذ الثانية ذلك ولو مات الاول او عزل لم يقبح
 في العمل بحكم بخلاف الفسق ولو سبق الانقاذ لم يغير ولو قال ما في هذا الكتاب حكم
 ولو قال المقر اشهدك على ما في القابلة وانا عالم به فلا تقرب في الكتاب حتى اذا حفظ الشاهد
 القابلة وشهد على اقواله حاز ويجب ان يذكروا الحكم المحكوم عليه ميمنا باسمه وليس بميمنا
 يتميز عن غيره فان اقر المستعانة المشهود عليه الزم وان انكر واظهر المساوي في التنب فان

اعترف

المسألة الثانية

اعترف انه الغريم اطلق الاول والاوقف الحاكم ولو كان ميتا وقضت الامارة ببرأته لم
 تلغى اليمين ولا وقف الحاكم حتى يتبين ولو كانت الشهادة بالحلية المشتركة فالقول قول المنكر
 ولو كان الاشتراك نادرا قدم قول المدعي مع اليمين ولو انكر كونه مستعينا بذلك لا تسع حلف
 عليه ولو حلف على انه لا يلزمه شيء لم يقبل ولو انكر الاول سماع البينة لم يكن للاخير ان يحكم واذا
 حكم بالغائب فان كان دينا او عقارا يعرف بالحد لزمن وان كان عن اوفى وشبهه ففي الحكم
 على غيبه اشكال ينشأ من جواز التعريف بالحلية كما يحكم عليه ومن اشكال تساوي الوصفاء
 فيكلف المدعي احضار الشهود الى بلد العبد ليشتهدوا على العين ومع التعذر لا يجب
 حمل العبد فان حمل الحاكم لمصلحة وتلف قبل الوصول او بعده ولم يثبت المدعي دعواه ضمن
 قيمة العبد واجرتة ومونة الاحضار والرد ويحتمل مع حكم الحاكم بالصفة الزام المدعي بالقيمة
 ثم تشتد وان ثبت ملكه ولو انكر وجود مثل هذا العبد في يده افتقر المدعي الى البينة فان اقامها
 حبس المنكر حتى يحضر او يدعى التلغ فيحلف **المقصد الرابع** في متعلق الاختلاف وفيه فصول **الاول**
 فيما يتعلق بالاعيان اذا تداعيا عينيه يدعيها ولا يثبت حكم لها مع التالف وبدونه ويحلفان على
 التلغ فاذا حلف احدهما ونكل الاخر حلف الاول على الاثبات واخذ الجميع ولو نكل الاول
 الذي في يد شريكه وكفى الواحدة الجامعة بينهما ولو ثبتت احدهما خاصة حكم له مع اليمين
 ولو كانت في يد ثالث حكم لمن يصدره مع اليمين ولو صدرت من اهلها ويحلفان ولو دفعها اقرت
 في يده بعد يمينه ولو اقام احدهما يمينه حكم له ولو اقام كل يمينه فان امكن التوفيق وقف وكذا
 تحقق التعارض فان كانت العين في يدها قضى لها وان كانت في يد احدهما قضى للآخر
 على راي ان شهد تبا الملك المطلق او بالسبب ولو شهدت احدهما بالسبب فهي اولى ولو
 كانت في يد غيرهما قضى لاعدلها فان تساوى اقرع وحلف الخارج فان امتنع حلف
 بالقرعة واخذ

التثبت على قورون

المسألة الثالثة
 في القسمة
 في القسمة
 في القسمة

في النسخة الأولى

الاخر واخذوا نكلا قضى لها والشاهدان كالتشاهد والمراين ولها اولى من الشاهد واليمين ولو
 تداعيا وجبة اقرع مع البنتين والشهادة بتقديم الملك اولى من الشهادة بالحارة وبلا اقرع
 اولى من القديمة والملك اولى من اليد ونصيب الملك اولى من القرف ولو شهدت بملك
 في الامس لم تسع حتى يقول وهو ملك في الحال اولا اعل زواله ولو قال لا ادري زال ام لا
 لم يقبل اما لو قال هو ملك بالامس اشتراه من المدعى عليه او اقر له او غصبه من المدعى
 او استاجر منه قبل ولو شهد بالاقرار الماضي ثبت وان لم يتعرض للملك في الحال ولو قال
 المدعى عليه كان ملك بالامس اقرع من يده ولو شهد انه كان في يده بالامس ثبتت
 اليد وانزعجت من يده اخص على اشكال ولو ادعى ملكية الدابة منذ مدة قد دلت سنها على
 اقل قطعا او ظاهرا سقطت بينته ولو ادعى رقبته بمجمل النيب الصغير الذي في يده حكم له
 فلو بلغ واكثر اختلف ولو كان كبيرا فأنكر اختلف وحكم بالحرية ولو سكك جاز اتياعه وان لم يقم
 على اشكال ولو ادعاه اثنان فاعترف لها قضى عليه وان اعترف لاحد هاهنا حكم له ولو تداعيا بنتين
 في يد كل واحد منهما احدها واقام بينته حكم لكل منهما اهله في الآخر ولو اقام بينته بعين في يد غيره
 انزعجت له فان اقام الذي كانت في يده بينته انما لم يحكم له على راي اما لو ادعى ملكا لاحقا فلو
 القضاء ولو تداعيا الزوجان متاع البيت حكم لذي البينة فان فقدت حلف كل لصاحبه
 وحكم لها سواء كانت الدار لها او لاحد ههنا وسواء كانت الزوجية باقية او لا على راي في حكم
 للرجل بما يصلح له واللمرة بما يصلح لها ويقسم بينهما ما يصلح لهما على راي **الفصل في العقوبة**
 لو ادعى انه استاجر الدار بعشرة وادعى المجران انه اجره بعشرين واتحد الوقت فالقول
 قول المستاجر مع يمينه فان اقام بينته حكم ببينته المجران على راي بالقرعة على راي للتعارض
 ولو تقدم تاريخ احدهما بطلت الاخرى ولو قال استاجرت الدار بعشرة فقال بل اجرتك

ان كان المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه

ان كان المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه

في النسخة الأولى
 في النسخة الأولى
 في النسخة الأولى

البيت بها وانفق التاريخ اقرع سواء اقام بينته او لا ولو تقدم تاريخ البيت حكم باجارت
 وباجارة الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادعى كل منهما الشراء من المشتب وايضا الفتن واقاما
 بينته حكم السابق ولو اتفقا حكم للاعدل فالأزهر فمن تخلف القرعة مع يمينه ولا يقبل قول البائع
 الاحد ههنا ويعيد الفتن على الآخر ولو امتنع الحاريج بالقرعة من اليدين حلف الاخر
 ولو امتنع اقسمت ويرجع كل نصف الفتن وكل حيدار الفتن فادفن اخذ الفتن واخذ
 الاخر العين ولو ادعى اشرأ ثالث من كلاً منهما واقام بينته فان اعترف لاحدها قضى له عليه
 بالفتن وان اعترف لهما قضى بالفتن وان اختلف واختلاف التاريخ او كان مطلقة قضى بالفتن
 ايضا وان اتفق اقرع ويقضى للحاريج مع يمينه فان نكل اختلف الاخر فان نكل افسح الفتن بينهما
 ولو ادعى شرارة من زيد واقباض الفتن وادعى اخر شرارة من عمر وادى الاقباض واقام بينته
 متساوية في العدد والمعد والتاريخ اختلف من تخلف القرعة وقضى له فان نكل اختلف
 الاخر فان نكل افسح بينهما ورجع كل على بايعه بنصف الفتن فلو فسخا صرح ورجع بالفتن فلو فسح
 احدهما المصكين للاخر اخذ الجميع ولو اقام العبد بينته بالعتق واقام اخر بينته بالشراء و
 اتحد الزمان اقرع فان امتنع من اليدين حلف بيمينه والاخر المدعى فان فسح عتق اجمعه وفسح
 السراية اشكال ينشأ من قيام البينة السراية عتق او من الحكم بالعتق فهو ولو ادعى
 شرا وعنه يد الغيبة من اخر فان شهدت ببينته الملكية لم او للبائع او بالتسليم انزعجت له ولا
 فلا على راي ولو اقام بينته باين له ما في يد الغيبة من اخر بينته باستيجار القايض منها افسح
 مع التساوي ولو قال غصني وقال اخر قولي بها واقام بينته حكم للمعصوب منه ولا ضمان الاخر
الفصل الثاني في الميراث لو ادعى ابن المسلم تقدم اسلامه على موت ابيه وصدة الاخر
 وادعى لنفسه ذلك فأنكر الاول اختلف على نفي العلم بتقدم اسلام اخيه على موت ابيه

ان كان المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه

ان كان المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه
 في يد المدعى عليه

واخذ المال وكان لو اعتقاوا اتفاقا على تقديم عتق احد هاتين الموت واختلفت في الاخر اتم الواسع
احدهما شعبان والاخره رمضان فادعى المتقدم سبق الموت على رمضان والاخر المتأخره فالتزم
بينهما ولو ادعى مائة من الغيرة لم ولاخير الغايب بالارث واقام بيته كاملة فان شهدت بنفي
وأمرت غيره واستلم اليه النصف ولو لم تشهد بنفي الوارث سلم اليه النصف بعد الجثث والنفين
وبقي النصف الاخره بن الغيرة وسلم الحاكم من نقد ولو ادعت الاصدقا وادعى الولد الارث
واقام بيته حكم المراجعة ولو اقام كل من العبد من الثلث بين عتق المريض لم اقرح ولو شهد ا
اجنبا بالوصية بعق غانغ واران بالوصية بعق سالم والرجوع عن غانغ فالتهمة هنا
تدفع شهادة الورثة والوجه عتق الاول وثاني الثاني **الفصل الرابع** في ثلث متفرقة بينة المطلقة
لا توجب تقديم زوال الملك على ما قبل البيعة فلو شهد على دابة فتأجها قبل الاقامة المدعى عليه والتم
الظاهرة على الشجرة كذلك والنفين وهل اذا اخذ من المشتري تحت مطلقه وجوه على البايع اشكال فان
قلنا لم يلو اخذ من المشتري التنازع لرجوع الاول ايضا والوجه عندى عدم الرجوع لهما اذا ادعى
ملك سابق على شرا ولو ادعى ملكا مطلقا فذكر الشاهد الملك وسببه لم يضر فلو اراد الرجوع بسبب
وجب اعادة البيعة بعد دعوى السبب ولو ذكر الشاهد سببيا اخر سوى ما ذكره المدعى تناقضت
الشهادة والدعوى فلا تنفع على اصل الملك ولو اقام بيته على ميت بعارية عين او عصبية كان له
انقضاءها من غير عين ولو اقام كل من مدعى الجميع والنصف بينة وتثبتا بنى لمدعى الجميع ولو شهدا لمدعى
الجميع النصف الاخره يقرح ويحلف الخارج بالقرعة فان نكل احلف الاخره فان نكلا قسم بينهما فيحصل
للمستوعب ثلثة الارباع ولو ادعى اخر الثلث وتثبتوا ولا بينة فلكل الثلث وعلى الثلث والثلث
اليمن للمستوعب وعلى المستوعب والثلث اليمن للثلاث ولو اقاموا بينة فخلص للمستوعب الربع
غير منافع الثلث الذي في يد الثلث والربع مائة من الثلث ويبقى نصف السدس للخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

من

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

من المستوعب والثلث فان نكلا قسم بينهما فيحصل للمستوعب عشرة ونصف وللثاني احد ونصف ولا
يشع للثالث ولو ادعى احد الاربعه الجميع والثلثي الثلثي والثلث النصف والرابع الثلث والثلث
واقاموا بينة للمستوعب الثلث ويقع بينه وبين الثلث في السدس فان نكلا قسم بينهما وبين الثلث
في سدس اخر فان نكلا قسم بينهما ويقع بين الاربعه في الباقي فان نكلا اقسام فيحصل للمستوعب
عشرون وللثاني ثمانية وللثالث خمسة وللرابع ثلثة ولو ثبتوا ولا بينة فلكل الربع ويحلف الجميع
للجميع ولو اقاموا بينة سقط اعتبارها بالنظر الى ما في يده ويقبل فيما بينه وبين مدعى النصف
بين كل ثلثة على مائة من الرابع للمستوعب من الثلث عشرة ويقع بينه وبين الثلث ستة فان نكلا قسم
بينها ويقع بين المستوعب والرابع اثنين فان اتفقا من اليمن قسم بينهما والمستوعب ستة
من الثلث ويقارع الثلث في عشرة فيقسم بعد النكول نكل فالخروان نكلا قسم بينهما والمستوعب
من الرابع اثنان ويقارع الثلث في عشرة فيقسم بعد النكول ويقارع الثلث في ستة فيقسم بعد
النكول وللثاني مائة للمستوعب عشرة وللثالث ستة وللرابع اثنان فلكل المستوعب النصف
وللثاني سدس وللثالث سدس وللرابع سدس وللرابع سدس وللثالث سدس وللرابع سدس
الرجوع على البايع فان صرح في نزاع المدعى بملكته البايع فلا رجوع على اشكال ولو ارجع جازم
بجته ثم الكذب بنفسه فالولد عرو الجارية مستولدة وعليه قيمتها والمهر وقيمة الولد للمهر لا يحل
ان الجارية للمهر ان صدقته ولو قال المدعى كذبت شهودي بطلت بينة لا دعواه
المسألة في الشهادات وفيه مطالب **الاول** في الصفات وفيه فصولان **الاول** في الصفات العامة
يشترط في الشاهد ستة امور **الاول** البلوغ فلا يقبل شهادة الصبي وان راضى اهل المراجع
يشترط بلوغ عشرين سنين فصاعدا وعدم تغيرهم في الشهادة واجتماعهم على الباعث **الثاني** العقل
لا يقبل شهادة المجنون وتقبل عمن من يغتوره حال افاقته وكذا اعتقاد السهو والمتفعل

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

من

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

هذا هو الوجه في ثلث متفرقة بينة المطلقة

طريق العلم في دينهم ودينهم
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين

لا يقبل شهادة كذا اذا علم انتم في موضع لا يحتمل الغلط في الالمان فلا يقبل شهادة غير المؤمن وان
كان مسلما ولا يقبل شهادة الذي ولا على مثله الا في الوصية مع عدم العدول **الرجوع** العدالة وهي
هيئة راسخة في النفس تبعت على ملازمة التقوى وتزول بمواقعة الكبار التي اوعد الله
عليها النكال القتل والزنا والواطى والغصب وبلاصل على الصغار وبما لا يقبل ولا يقع
الشدة فان الانسان لا ينفك منها والمخالفة في الفرع اذا لم يخالف الاجماع يقبل شهادته
وكذا ارباب الصنائع الدينية والمكرهية كالحائك والحجام والزيال والصابغ وبابح الدقيق
واللاعب بالجمام من غير دهان وثور شهادة اللاعب بالمال القار كالحاكم والنزوي والسطرنج و
الاربعة عشر وان قصد الحذف وشارب الخمر وكل مسكر والقناع والعصير اذا غلا وان لم يقبل قبل
ذهاب ثلثيه وسامع الغناء وهو ممة الصوت المشتغل على الترتيب المطرب وان كان في قرآن
وقاعلم والتاعر الكاذب او الذي يمجوبه مؤمنا او تشيب بامارة مع وفرة غير محملة ومستم
الزير والعود والصنم والدق الكاذب كالملاك والختان خاصة وجميع آلات اللهو والمجاد
والباغض المؤمن ظاهر ولايس الحري من الرجال والذهب والقاذف قبل التوبة وحد
الكذاب نفسه او القنطية مع الصديق ظاهر او لوصدقه المقذوف او اقام بيته فلا يفسق
ويجوز اتخاذ الخمر للتحليل **طهارة** المولى في شهادة ولد الزنا وان قلت **الزنا** ارتقاء للثمة
احدهما ان يجبر الى نفسه نفعا وينفع ضرها كالثمة الشريك لشريكه فيها هو شريكه
وصاحب الدين للمجور عليه والسيد للماذون والوصي فيها هو وصي فيه اوان فلا ناجح
مؤثرته قبل الاند مال او العاقلة يخرج شهودا لحناية او الوكيل والوصي ولو شهد حال المودعة
المحرم او المرض قبل فلو شهد الرجلين بوصية فشهدوا للشاهد من باخرى من التركة
قبل الجميع وثانيهما العدالة الدينيوية وتحقق بالفرع على الحصينة والغنى بالسور

بغيره في الدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين
في الدين والدين والدين

نفق الزوج على
الموكل والموصى

او

او بالتقاذف اما الدينية فلا تمنع وتقبل شهادة العدو وعدوه ولو شهد بعض الوقت لبعض
قاطع الطريق لم يقبل للثمة اما لوقالوا ارضوا لنا واخذوا اولئك قبلت ومنها دفع عار الكرب
فلو تاب الفاسق لم يقبل شهادته ثم لم يقبل وقال الشيخ يقبل لو تابت اقبل شهادتك ويرد
شهادته المتبع قبل السؤال للثمة الا في حقوقه تعالى والمصلحة العامة على اشكال ولا يصير
بالتبعية مجرما ولو اخفى نفسه ليشهد قبلت ولا يحل على الحصن ومنتهامه في النفس
كالمسائل في كفه كذا في الماخذ والمأخوذ وما لا يليق من الملاحظات بحيث لا يجرى به وتاكدت
السنن اجمع والنسب لا يمنع الشهادة **الزنا** وان قارب كالموكل ولولده والعكس والزوج لزوجته
والعكس والاخ لاخته ولا يقبل شهادة النسب على نسبه كالموكل والولد خاصة على
والصدقة لا تمنع الشهادة وان تاكدت الملائمة وتقبل شهادة الاجير والضيف
الطلب في المشروط والمأخوذ وهي خمسة **الاول** الحرية فلا يقبل شهادة المملوك على مولاه
ويقبل له ولغيره على غيره على راي وكذا المذنب والمكاتب المشروط المطلق قبل الاداء ولو اد
البعض قال الشيخ يقبل غيبة ما يحرم ولو اعتق قبلت على مولاه ولو شهد عبده على مولاه وانه
اعتقها ومات فيملكها غيره وروى شهادتها اعتقها ما قاما بها قبلت ورجعا عبدين لكن كونه للولد
استرقاها **الثاني** الذكوة فلا تقبل شهادة السامرة الحد ومصلحة المصلحة الزنا مطلقا ولو شهد ثلثة
رجال وامرأتان ثبت الزجر على الحصن ولو شهد رجلان وامرأة نسوة ثبت الجلد عليه خاصة
ولا يقبل لو شهد رجل وست سائر او اكثر ولا يقبل ايضا في الطلاق والخلع والوكالة والوصية **الثالث**
والنسب والاهل والاقرب قبول شهادته امرأتين في النكاح والعتيق والقصاص واما الديون في
الاموال كالقرض والقراض والعقود المعاضات والوصية والحجبة للذرية **الرابع** ان المدعى المرأة وفي
الوقت على اشكال فتثبت بظاهرها وامرأتين وبشاهد وبين واما الولادة ولا يستعمل ولا يثبت
بشهادة امرأتين او امرأتين وامرأة واحدة او امرأتين وامرأة واحدة او امرأتين وامرأة واحدة

ان المدعى المرأة وفي
الوقت على اشكال فتثبت بظاهرها
وامرأتين وبشاهد وبين واما الولادة
ولا يستعمل ولا يثبت

بشهادة امرأتين او امرأتين وامرأة واحدة
او امرأتين وامرأة واحدة او امرأتين وامرأة واحدة

بشهادة امرأتين او امرأتين وامرأة واحدة
او امرأتين وامرأة واحدة او امرأتين وامرأة واحدة

نسب الغائب ان كان عينا ويوضع في يده ان راي الحاكم ذلك ولو استوفى الحاضر حصته في
الدين لم يمسأله للقائيب وان كان عينا ساهدا واذا ادعى عينا ان اياها وقف عليها وقت
تشريك ثبت الوقف بين وشاهد وان نكل احداهما لم يستحق واستحق الاخر فاذا امانا نصيب
الحالف لا يستحق البطين الثاني بغير بين ونصيب الناكل للبطين الثاني ان حلفوا ولو
نكلا معا حلف البطين الثالث اذا امانا فلو حلف الاول والثالث ثم صار احدهم ولو
صار اربعا فوقف له الربع فان حلف بعد بلوغه اخذ وان اشنع قال الشيخ يرجع الى الثلث
ولو مات احد هم قبل بلوغه عمل له الثلث من حين الموت فان حلف اخذ الجميع ولا كان
الربع الحين الوفاة لو شره الميت ولا اخوين والثلث من حين الوفاة للاخوين وقية نظروا
ادعيا وقف الترتيب كفت بينهما عن بين البطين الثاني ولو ادعى بعض الورثة الوقف حلف
مع شاهده وثبت فان نكل كان نصيبه طلقا في حق الديون والوصايا فان فضل لم يثنى كان
وقفا ونصيب الباقيين طلقا ولو نكل البطين الاول وعن اليقين كان البطين الثاني الحلف ولو ادعى
عبد ادعى غيره وانما اعتقه لم يثبت بالشاهد واليمين ولو اقام شاهد اقبل العمد كان لو ثاب
وجان اثبات دعواه بالقسمات باليمين الواحدة ولو ادعى جارية ولولها انها مستولمة
حلف مع الشاهد وثبت ملك المستولمة وعققت عند موته باقراره ولا يثبت نسب الولد
وحرثيته **المطلب الرابع** في الشهادة على الشهادة والنظر في امور اربعة الاول الحلف يثبت في
حقوق الناس وان كانت عقوبة كالقصاص او غير عقوبة كالطلاق والعتق والنسب او كالا
كالقرض او عقد معاوضة كالبيع ولا يطلع عليه الرجال كعيوب النساء والولادة والاستهلال
في حد السرقة والعذف خلافا ولا يثبت في غيرهما من الحدود اجماعا وثبت الا قبل الاط
والزنا بالعدة والحال ان اورد في البهيمه بشاهدين والشاهد على الشهادة لا اثبات الحد بل

وقد نظر الاقوي الرجوع
لا انك لا تملك اشقوا الوقف
وكم به الحكم ولا تملك شقرون
بان النكل مستحق لولا ان شره
حلفت الاول فكان على ريق
يلزمه لا يثبت حقه الا باليمين
وذلك هو الذي لا يخلو
الوقوف ع

ادعى عينا ساهدا وان كان عينا
ساهدا وان كان عينا ساهدا وان كان
ساهدا وان كان عينا ساهدا وان كان
ساهدا وان كان عينا ساهدا وان كان
ساهدا وان كان عينا ساهدا وان كان
ساهدا وان كان عينا ساهدا وان كان

ولو ادعى غيره وانما اعتقه لم يثبت
بالشاهد واليمين ولو اقام شاهد اقبل
العمد كان لو ثاب وجان اثبات دعواه
بالقسمات باليمين الواحدة ولو ادعى
جارية ولولها انها مستولمة حلف مع
الشاهد وثبت ملك المستولمة وعققت
عند موته باقراره ولا يثبت نسب الولد
وحرثيته

الاصول
في
الشهادة
على
الشهادة

لا تشا حرمته النكاح وتحريمه في المأكولة ووجوب بيع غيرها **الثاني** الاستدعاء وان يقول
شاهد الاصل الشاهد على شهادته اني اشهد بكذا او وند ان يسمع شهادته عند الحاكم او دون منه
ان يسمع يقول اشهد ان فلان على فلان بكذا استجب كذا ففي هذه الصور يجوز التحلف ولو
لم يذ كر السبب لم يحلف ولو قال عندي شهادة بكذا لفلان فكالسبب وله ان يقول في الاصل
اشهد اني على شهادته وفي البواقي شهدت على شهادته واشهد ان فلانا شاهد **الثالث**
العدد ويشهد على كل واحد شاهدان ولو شهد الاثنان على اثنين من اثنين او كان الاك
الاصل مع اخر على شهادة الاصل الثاني او شهد الاثنان على اثنين من اثنين او كان الاك
شاهدا وامرأتين او اربع نساء فيما يجوز فشاهد الاثنان على كل واحد منهم قبل وهل
يقبل شهادة النساء على الشهادة فيما يقبل فيه شهادتهن خاصة كعيوب الباطنة و
الاستهلال في **المطلب الخامس** في شرط الحكم بها ولا يسمع شهادة الفرج الا عند
تعذر شاهد الاصل اما المرض او غيبة والضابط المشقة ولا يثبت بموت شاهد الاصل وغيبة
لغيره ووجوبه وردده وعاه ولو طرأ فسق او عداوة او بدعة طرحت ولو انكر الاصل طرحت على راي الحاكم
حكم شهادة الفرج ثم حضر الاصل ليقدر على القصد ولا يسمع ويشترط تسمية الاصل لا التعديل فان عدله
او عرف الحاكم العدل حكم ولا يثبت عليه ان يشهد على صدق شاهد الاصل في الرجوع وهو اما
ان يشهد بالزنا ولو قال غلطنا احتمل سقوطه ولو لم يصرح بالرجوع بل قال للحاكم توقفت ثم عاد وقال
اقض فلما قرب القضاء وفي وجوب الاعادة اشكال وان يرجع بعد القضاء وقبل الاستيفاء نقض
الحكم سواء كان حداثا للدين او اولادى ولو يرجع بعد الاستيفاء القصاص اقتضى منه ان قال
تعدت ثم اخذ منه الدية ولو اختلفت في العائد القصاص وعلى الخطي الدية وللوي قتل

والاخرى فترد شهادتها
فليس على من يدين الحاكم
والاخرى انه ان يدين
عند التسامح صار حكما
والاعطاف

الاصول
في
الشهادة
على
الشهادة

لأن الشاهد على الظاهر وان كان
الشاهد على الظاهر وان كان
الشاهد على الظاهر وان كان
الشاهد على الظاهر وان كان
الشاهد على الظاهر وان كان
الشاهد على الظاهر وان كان

فيما لو كان الزوج قد مات قبل ان يولد له ولد فله المهر المسمى في النكاح ولو لم يسم في النكاح فله المهر المعتاد في البلد

الجميع مع تعددهم ودفع ما فضل عن دية صاحبه اليهم وقتل البعض ودفع فاضل دية صاحبه وطالب
 الباقي من الشهود والامال بعد اسقاط حق المقتولين ولورجع احد الاثنين خاصة فعليه نصف الحقة
 فان اقتصر الولي منه دفع نصف الدية والاخذ النصف ولا سبيل على الاخر ولورجع احد شهود
 الزنا بعد الرجوع وقال تعدت ولم يوافقه الباقي اقتصر منه خاصة ويدفع الولي اليه ثلثه اربع
 الدية ولورجع ولي القصاص المباشر فعليه القصاص خاصة ولورجع المزدكي فلا قصاص وعليه الدية
 ولو قال الشاهد تعدت ولكن لم يعلم انه يقتل بقولي فلا قرب الدية اما الوضوب المويض ضابطا يقتل
 مثله دون الصحيح ولم يعلم بالمرض فالقصاص ولو ثبت انهم شهدوا بالزنا ودفعت الحكم فان قتل
 اقتصر من الشهود ولورجع شاهد الا حصان فلا قرب الشريك وهذا تحت الثلث اربعة
 النصف اشكال ولورجع احد شهود الزنا واحد شاهد الا حصان ففي مقتدر الرجوع
 اشكال **البضع** اذ ارجعها عن الطلاق قبل الحكم بطلت ونقضت الزوجية ولورجعا
 بعده لم ينقض وعمر نصف المسمى ان لم يدخل ولو دخل فلا عزم ولورجع الرجل وعشر النسوة عن
 الشهادة بالوضاع المحرم فعلى الرجل السدس وعلى كل امرأة نصف سدس **الثالث** المال ولو
 رجع قبل الحكم بطلت المال ولورجعا قبل الحكم بطلت ولورجعا بعده لم ينقض وان لم يستوف
 او كانت العين قايمة على رايه والمرانان فعلى الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع ولو كن عشر نسوة
 فعلى الرجل السدس وعلى كل واحد نصف سدس ولو شهد ثلثة ورجع واحد فالوجه الرجوع
 عليه بالثلث ولو ثبت تزويرهم استعبدت العين ولو تعدت غير الشهود ولو ظهر كونه عيني
 او كافرين او عيبين بطل القضاء ولو كان في قتل وجبت الدية على بيت المال **المطلب السادس**
 في اتحاد الشهادة يشترط تواتر الشاهدين على شئ واحد معنى فلو قال احدها غصب
 والاخر انزع قهر ائبت ولو اختلفن في شئ كان يشهد احدهما بالبيع والاخر بالاقراء لم يصح
 الشهادة

فيما لو كان الزوج قد مات قبل ان يولد له ولد فله المهر المسمى في النكاح ولو لم يسم في النكاح فله المهر المعتاد في البلد

فيما لو كان الزوج قد مات قبل ان يولد له ولد فله المهر المسمى في النكاح ولو لم يسم في النكاح فله المهر المعتاد في البلد

فيما لو كان الزوج قد مات قبل ان يولد له ولد فله المهر المسمى في النكاح ولو لم يسم في النكاح فله المهر المعتاد في البلد

ولم ان يحلف مع ايها شاء ولو شهد بالسرقه في وقتين لم يحكم سواء اتحدت العين او لا وكذا
 لو اختلفا في عين المسروق او اختلفا في قهر الثمن في المبيع ولم الحلف مع من شاء ولو شهد لمع
 كل واحد شاهد ثبت الثمن الزايد ولو شهد احدهما باقرا والآخر بالغير في زمان
 واحد فلك ذلك وان تعد ديت الفينهما وحلف مع شاهدين لا يفيان على الزيادة ان شاء وكذا لو
 شهد احدهما بان يمة المسروق ودرهم والاخر درهما بيت الحرم هما وحلف مع الاخر ولو شهد
 احدهما بالغذف او القتل غدوة والاخر عتية لم يحكم **المطلب السابع** في مسائل متعددة الشهادة
 ليست شرطية شئ من العقود سوى الطلاق ونسخت في النكاح والرجعة والمبيع والحكم بها في حقوق
 كاذبة في نفس الامر لم يحكم بالشهادة الاخذ ما لم يعصم الدعوى او يحلف كذب الشاهدين والا
 بالشهادة واجبت على الكفاية التامع الضمير غير المتحقق وكذا القتل ولو مات الشاهد ان قبل الحكم
 حكم بها ولو جعل العدة الزكية بعد الموت ونفسا بعد الاقامة قبل الحكم حكم بها في حقوق
 تعال ولو شهد المورثان قبل الحكم لم يحكم ولو حكم بهانه حرام مطلقا لم ينقض ولو عني الحاج
 الوقت وكان متقدما على الشهادة نقض والا فلا ولو كان الحاكم قطلا او رجعا فالدية في بيت المال
 وان كان المباشر الولي مع اذن الحاكم ولو حكم بالدية ولو كان مكرما رده ولو تلف
 ضمنه القايض ولو شهد وارثان انه رجع عن الوصية لربين بالوصية لغيرهما لوجود عدم القبول
 خلافا للشيخ ولو شهد اجنبي بالرجوع عما اوصى به لزيد الى عمر حلف عمر مع شاهده واثبت
 الاول بشاهدين اذ لا تعارض لو سال العبد التفرقة حتى تركي شهود وعقده او سال مقبع شاهد
 يا مال حبس الغريم حتى يحكم قال الشيخ اجيبا وفيه نظر **المطلب الثامن** في مسائل متعددة
 الحدود وفيه مقاصد **الاول** في الزنا وفيه فصول **الاول** الزنا البتة ذكر الانسان حتى تغيب
 الحنفية في فرج امرأة قتيلا او ذراحت من غير سبب مبيع ولا شبهة ويشترط في الحد العلم بالخير

فيما لو كان الزوج قد مات قبل ان يولد له ولد فله المهر المسمى في النكاح ولو لم يسم في النكاح فله المهر المعتاد في البلد

على الحرمان

والبلوغ والاختيار فلو توهم العقد الموثق حقيقا سقط ولا يسقط الحد بالعقد مع العلم بفساده ولا يستحقها
 للوطى معه ولو توهم الحمل به او غيرهما كالا باحة فلا حد ولو تشبهت عليه حدت هي دونها ولو اكرهها
 او اوجدها فلا حد ولو توهمها الزوجية ولو ادعاه احداهما سقط عنه وان كذب الاخر من غيرية ولا
 بين او انكحى الشبهة ولو زنى المحنون بعاقله حدت دونها والعكس ولو كانا محنوين فلا حد ويحد الاخر بالزنى
 مع نية وصديق ولو عقد فاسد اتوهم الحمل به فلا حد ولا حد في التحريم العارض كالخيف والاحكام الصورية
 ويستلزم في الزوج مع الشروط السابقة الاحصان وهو التكليف والحرية والاصابة فخرج مملوك بعقد
 دائم او ملك ممن يمكن منه بعد وعليه وروح المرأة كالرجل والفساد والشبهة لا يحصان ولا يخرج المطلقة
 رجعية عن الاحصان وتخرج البائنة ولو تزوجت الرجعية عالم بالحرية رجعت ويحد الزوج مع علمه
 بالتحريم والعدة ولو جعل احداهما فلا حد ولو علم احد الزوجين انخص بالحد التام ويقبل مع ادعاء الحمل من
 الحمل في حقه ولا يشترط الاحصان في الواطئين بل لو كان احدهما محصنا رجم وجلد الاخر ويشترط في
 احصان الرجل عقل المرأة ويلوغها فلوز في المحصن مجنونة او صغيرة فلا رجم وفي احصان المرأة بلوغ
 الرجل خاصة فلوزنت المحصن صغيرا فلا رجم ولو زنت مجنونا رجمت ويشترط وقوع الاصابة بعد الحيرة
 والتكليف ورجعة الخالع **الفصل الثاني** في شؤنه وانما ثبت باحد امرين الاقرار ويشترط فيه العدد
 وهو اربع مرات فلو اقر اقل فلا حد وعذر وبلوغ المقر وعقله واختياره وحده سواء الذكر والانثى وفي
 ايقاع كل اقرار في مجلس موثق ويقبل اقرار الاخرين بالاشارة ولو نسب لم يثبت بحقه اقرار اربع
 ويحد بالمرقة للقرن على اشكاله ولو بين بين الحد المقرب صرب حتى يموت او يبلغ ما تولى ولو اقر اقرار الرجوع
 سقط الحد ولا يسقط بانكار غيره ولو تاب تحصر الامام في الاقامة وعدمها جلد او رجم والحمل من غير
 الحائض من بعل لا يوجب الزنا ولا يقوم التماس ترك الحد والهري والامتناع من التمكن مقام الرجوع
الثاني البينة ويشترط العدد وهو اربعة رجال او ثلثة وامرأتان ولو شهد رجلان واربع نسوة

او اربعة

او اربعة

او اربعة

او اربعة

اشترط

او اربعة

او اربعة

او اربعة

ثبت

المكاتب

ثبت الجليل دون الرجم ولا يقبل دون ذلك بل يحد بالشهود للقرية ولو كان الزوج احدهم فالأقرب حد للقرية
 والمعانة للمالاج فلو شهد الزمان دونها حد للقرية وكفى ان يقولوا لا نعلم سبب القتل ولا اتفاق
 جميع الصفات فلو شهد بعض المعانة والباقين منها او بعض زمان او اوتيه والباقين غيرة للحد
 للقرية ولو شهد اثنان بلاكراه والاثنان بالمطالبة حد الشهود على راي والزاني على راي ولا حد عليها ولو
 احدهم بالاقامة حد للقرن وليرتقب اتمام الشهادة ولو شهدوا بغيره فحدت بغيره ولو شهد اربعة فحدت بغيره
 على الكثرين اثنين وينبغي تفريق الشهود في الاقامة بعد الاحتجاج ولو شهدوا بغيره فحدت بغيره
 بالأكراه فلا حد ولا على الشهود على الاقامة بعد الاحتجاج ولو شهدوا بغيره فحدت بغيره
 بعض ورتب شهادته السابقين حد الجرح وان ردت حتى على راي **الفصل الثالث** في العتق
 وهي اربعة **الاول** القتل ويجب على الزاني بالحرمان نسب كالكلام وبإمرة آباء وعلى المولى للمرة وعلى المولى
 بالسلطة سواء النسخ والثاب والحر والعبد والمحق وغيره والمسلوك الكافر **الثاني** الرجم والجلد ويجوز على

المحسن والمحسنه واشترط النسخ في الجمع الشريعة واجوب على الشاب الرجم خاصة ويحد بالجلد وكذا
 لو اجتمعت الحدود ويحد بالأكفوت معدا الاخر ولا يتوقع ترك جلد واحد من المرجوم المحقونة والمرأة
 الا صدرها فان قرأ عمن ان ثبت بالبينه وكما لو تعدد وقبل يشترط اصابة الحجارة وسد الشهود بالزجر
 وجوبا وفي المقرين الامم ويستحب الاستغار واحضار طائفة واقلها واحد في الحد وضع الحجارة ولا يحد
 من عليه حد فممن من بعد جرحه ولو غاب الشهود او ماتوا لم يسقط الحد ويرجم المرحض والتمخاض
الثاني الجلب والحزب والتعريب وهو واجب على الذكر المستغبر المحصن وهل يشترط ان يكون
 ملكا فكل من جلد مائة وتعريب من مصر سنة ويحد بحجر اقاما امتد الضرب ويفرق عا جسدي
 ويشق وجهه ورأسه وفجده والمرأة تضرب جالسته قدر استطاعت عليها شيئا بها لا يطاق في شدة
 الحر والبرد من يتنظر التوسط في الصيف طرفاه وفي الشتاء او وسطه ولا في الارض العنق وكذا للمرأة

مخارجات النسخ

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

المرأة

ان شئت ان تكتب
او علم النصاب
تبلغ المصلحة

ويغزى لوم يستعمل وما عداه يغزى وان استعمل ولم يغزى والتوبة قبل البينة تسقط الحد لا بعد هاو
بعد الاقرار قبل تغيير الامام وقيل بجحد الحق منها ومن استعمل المحرمات المجمع عليها كالميتة والخنزير
ولحم الخنزير والربا من ولو على القطر يقتل فان فعله غير ما في **المقصد السادس** في السرقة وفيه مطالب
الاول السارق وشروطه البلوغ والصبي يوجب وان تكره منه والعقل فلا قطع على المجنون وارتفاع
الشبهة فلو توهم الملك فبان الخلاف او سرق من المشترك ما يظنه نصيبه فلا قطع وكذا الغنمة
او سرق ملك نفسه من المتاجر والموتى وهتك الحرمه منقذ الا ومشاركه فلو هتكك غيره واخرج بانقطع
هو فلا قطع واخراج المتاع نفسه او بالشركة او بالمشايعة او بالتسبيك كوضع على دابة او جناح او
طائر او على وجه الماء او امره للصبي باخراجه ولو قبض واخرج في ليلة اخرى قطع الا مع اهل المالك
بعد اطلاعهم ولو اشترك في النقب والاخراج قطعان بلغ نصيب كل واحد نصيبا ولو اشترك في النقب
واخرج احدها اختص بالقطع ولو اخرج احدها النقب فاحضر الاخر فيه فاخرجه قطع خا
ولا خجعة الى ظاهر النقب واخرجه الاخر قطع الاول خاصة ولو جعله وسط النقب فاحضره
الاخر فالاخر قطع سقطه القطع عنها اذا لم يخرجها كل منهما عن كمال الحرم ولو اكله الخنزير او ابتلع
جوهرة ولم يقصم الانفصال عنه فلا قطع وبالعكس يقطع وكذا يقطع الام لو سرق مال الولد
وان اخذ ثرا فلو اخذه قهرا او الخيانة لو دعيته فلا قطع ولا فرق بين المسلب والحرم والذكر وغيرهم
ولا يقطع عين المروق منه وان كان للقيمة بل يوجب ويقطع الاجير لو احرز من دونه والضيف
كذلك والزوجه والزوجه ولو ادعى السارق الهبة او الاذن او الملكية فدم قول المالك ولا قطع
المطلب الثاني المروق وشروطه ان يبلغ قيمة ربع دينار ذهبيا لصا مضروبا بسكة
المعاملة قطعا لا باختيار المقدم من اتي نوع كان المال ويقطع في خلع قهره شدة وسقيمة سريخ
ولو ظن الدانير فلو سلك يبيع نصيبا قطع ولو سرق قميصا قيمته اقل وفيه نصيب لا يعلم في
من النصار

ان شئت ان تكتب
او علم النصاب
تبلغ المصلحة
ان شئت ان تكتب
او علم النصاب
تبلغ المصلحة
ان شئت ان تكتب
او علم النصاب
تبلغ المصلحة

القول

ان شئت ان تكتب
او علم النصاب
تبلغ المصلحة

القطع اشكال ولو اخرج نصف المتوهم من النقب فلا قطع وان كان المخرج اكثر من نصاب ولو
اخرج نصابا من حرمين فلا قطع وان يكون مخبرا بقفل او غلق او دفن فلا قطع في الماخوذ من غير
حرمين كالمات والمساجد وان راها المالك ولا يسارق ستارة الكعبة على اى ولا
في السارق من الجيب واكثر الظاهرين بل يقطع من الناطقين ولا تمة الشجرة عليها
محرمه ولا على من سرق ما كولا عام محرمه ولا على سارق الجبال والغنم الصغار مع اشراق المالك
عليها ويقطع سارق الصغير الملوئ حذو او الحرم مع سبعه دفعه الفساده ولو نقب بيت واخرج
مال المتاجر والمستعير قطع لا مال الغاصب ومن سرق الوقف مع مطالبة الموقوف عليه جواب
الحرم على اى والمالك من الباب المفتوح مع حارسه المالك على اشكال ويسارق الكفن وان لم
يكن نصابا على اى ولو نيش ولم اخذ عنه فان تكره وفات السلطان قتل ولو سرق انسانا قطعا
عنا اى وسقط عنها على اى ولو اخرج النصاب في وقت وجب القطع ولو احدث ما ينقص
الغنم النصاب لقطع الثوب قبل الاخراج فلا قطع اما لو نقصت قيمته بعد قبل المرافقة ثبت
القطع ولو قال المروق منه هو لك فانك فلا قطع ولو قال السارق هو ملك شرطي في السرقة فلا
قطع فان اكر شر يكره لم يقطع المدعى في المنكر اشكال ولو قال العبد هو ملك سيدي
فلا قطع وان كذبه السيد ولو سرق مستحق الدين من غريمه الما طر فلا قطع ولا على مستحق الثقة
ويقطع لو سرق من الودعي والوكيل والمهر من وبسرقة صاحب الاصل كالمار والخطب بعد الاحراز
المطلب الثالث الخدو ويجب باول مرة قطع الاصابع الاربع من اليد اليمنى وترك
الراحدة والابهام وان كانت شيئا او كانت يداه شيئا وان سرق ثانيا قطعت حدة اليسرى
من مفصل القدم ويترك عقبه فان سرق ثالثا خلد الحبس فان سرق فية قتل ولو تكررت السرقة
من غير حد فواحد ولو كانت له اصبع زائدة في احدى الاربع قطعت ان لم يكن قطعها منقذ

الموضع
الحرم والعهود
الحصن فانوس

ان شئت ان تكتب
او علم النصاب
تبلغ المصلحة

ولا يبدى الدفاع الا مع القصر فان ادركت غنمة فان عطلها وقاصد ابتغى لا يقطع الفرب
بذلك لم يذنب ولو قطع يده مقبلا فلا قصاص وان سرت فلو ضربه اخرى مذبذبة حتى فان سرت
اقتص بعد رد نصف الدية وان سرت الاولى ثبت قصاص الثانية خاصة وان سرت الثانية
ثبت قصاص النفس فان قطع يده مقبلا اثر بجلة من يراثر يده مقبلا وسرى الجميع او يده
مقبلا وجلة من يراثر النصف فيهما على راي ولو وجد مع زوجته او غلاما او جارية من مال دون
الجماع فهو حرام ان لم يذنب الدفاع ولم يجر الطلوع فان اصرق راه بحصة او عود فهدم ولو لم
من غير يجر ضمن او يجر ذراحي بعد الزجر الا ان تكون المرأة مجردة ولو تلفت الدابة الصالحة
بالذبح فلا ضمان ولو اتى بغيره فسقطت أسنان العارض فلا ضمان وان افتقر الى الجماع بالسكين
او الكرم جاز ويعتد المسلم وجوبه مع الامتناع به فيضمن لو تخطاه ويضمن الزحفان العاديان فان كلف
احدهما وصال الاخر ضمن ولو دفعه المسك فلا ضمان ان ادى الذرع الى جناية ولو جرحا وادى
كل الذرع تحالفا وضما ولو اكرهه الامام بالصعود الى نخلة او التزول بغيره فلا ضمان على بيت
المال ان كان لمصلحة عامة ولو لم يكره فلا دية ولو ادب زوجته او ولده ضمن الجناية ولا ضمان
على الماسور بقطع السليخة ولو قطعها الاب او الجاني او الاجنب عن الصغير المحبوس ضمنوا
الدية ولو ادعى القاتل ارادة نفسه او ماله واقام البينة بخوله مع سيف مشهور مقبلا على
صاحب المنزل فلا ضمان
في الارتهاد وهو قطع الاسلام من مكلف اما بفعل
كالسجود للضلع وعبادة الشمس والقار المصحف والقاذورات وشبه ذلك مما يدل على الاستمرار
واما بقول عناد او استغفار او اعتقاد او لا غير بردة الصبي والمجنون والمكره والسكران
ولو كذب الشاهد من البرقة لم يقبل ولو ادعى الاكراه قبل مع الامارة ولو نقل الشاهد من لفظه فصحة
وادعى الاكراه قبل اذ لا يكتيب فيه بخلاف الشهادة بالردة فان الاكراه ينفي الردة دون اللفظ

الاسم
الذبح
روى

الاسم
الذبح
روى

والاسم

والاشع الشهادة الا منفصلة ولو اكرهه الكافر على الاسلام قبل منه ان لم يكن ممن يقر على دينه والا فلا
ولو صلى بعد ارتداده لم يحكم باسلامه والمهرن اما عن فطرة وهو المولود على الاسلام فمناجب
قتله ولا يقبل توبته وتعتد في الحال زوجته عدة الوفاة وينتقل تركته الى ورثته واما عن
فطرة وهو من اسلم عن كفر ثم ارتد فيستتاب ثلثة ايام فان تاب قبلت توبته ولا ينزل
اسلامه بل ياتي باقيه عليه الى ان يقتل او يموت وتعتد زوجته في الحال عدة الطلاق فان ججع في العدة
فهو املاكها والا بانت ويودي من امواله ديونه وما عليه من النفقات ما دام حيا ولو قتل او
مات فميراثه لورثته المسلمين فان لم يوجد مسلم فلا مال وولن المرتد يحكم المسلم فان بلغ مسلما
والا استتب فان تاب والا قتل ولو قتل قاتل قبل وصفه بالكفر قتل يده سوار قتله بعد يده
او قبله ولو ولج بعد الردة من مسلمة فهو يحكم المسلم وان كانت مرتدة والحمل بعد ارتدادها
فحكم حكمه لا يقتل المسلم بقتله في استرقاقه اشكال ويجوز الحكم على المرتد لئلا يتلفها فان
عاد فهو اولى ويجوز الحكم على المرتد لئلا يتلفها فان عاد فهو اولى بها وان العتق بد الرهيب
والمرأة المرتدة لا تقتل وان كانت عن فطرة لم يجزس دايما وتغيب اوقات الصلوات ولو
تكرهت الارتداد قتلت في الرابعة وما يتلفه المرتد على المسلم في الدين يضمنه قبل انقضاء
الحرب وبعده بخلاف المرتد على اشكال ولو جعن بعد الردة عن غير فطرة لم يقتل ولو تزوج مسلمة
او كافرة لم يصح وطء الاسلام اشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ولو جعن بموت
او وجوده عليه السلام بعبادة ذلك ولو قتل المرتد مسلما عمد اقبل به فان عفى الولي قتل حدا بالردة
فان قتل خطأ فالدية ماله محقة وحمل بقتله او موته ولو قتل من يعتقد بقارة بعد توبته
ففي القصاص اشكال ولو طلب الاسترشاد احتمل عدم الاجابة بل يحلف الاسلام ثم تستكشف
ولا عليك ما يكتبه حال ردة عن غير فطرة وعنها اشكال

فحد لا شر له

القصد التاسع في طي البهايم

والاسم

من وكل من العقلاء البالغين دابة مأكولة اللحم غير مرغية قيمتها ان لم يكن له وجوده
ونسلمها للخبز دولبتها وذبحها واحرقها وان كانت غير مأكولة اللحم كالخيل والبغال والاسير
اخرجت من البلد وسبعت في غيرهم واغرم عنها مالها ويصدق بما يباع به على راي ودفع اليه
على راي ويثبت بعد لين والاقر مرة ان كانت ملكه ولا تثبت التعيير ويقتل مع تملل التعيير
ثلاثا وعلى الميتة كالميتة على غلظة العقوبة غير المحض ولو كانت زوجه غير وثبت ما ثبت
بد على الزنا والملا على راي والملايط بالميت كالحى ويغلظ لولو يوجب ويغرم المستحي بيده وثبت
بعد لين والاقر مرة **تم** لا كفالة حتى ولا شفاعته استقاطه ولا تاخير مع الامكان
ولا دية لمقتول الحية والتعير على راي وعلى بيت المال على راي ولو ظهر فسق الشاهد من بعد
الحية فالدية في بيت المال ولو اتفق الحاكم الى حاصل لاقامة الحد فاجريت خوافدية
الجاني في بيت المال ولو امر الحاكم بالضرب ازيد من الحد فمات ضمن نصف الدية ملكه ان
لم يعلم الحد اذ ولو كان سهوا فالنصف على بيت المال ولو زاد الحد ادعى مع امر الحاكم بالانقضاء
على الواجب فالنصف عليه ماله وان كان سهوا فعلا عاقلة وسراية الحية غير مضمونة
وان اتفق في حر او برد **كتاب الجنائيات** الجنابة اما على نفس او طرف وهي اما عمد
مخض ويحصل بقصد المكلف الجنابة بما يورث اليها ولو ادركها بالقصد الى الفعل الذي
يحصل به الموت ان لم يكن قاتلا غالبا كضرب الحصة والعود الخفيف واما خطأ مخض وهو الا
قصد فيه الى الفعل كالوزق فسقط على غيره او مالا قصد فيه الى الشخص كالورى صيد فاصاب
انسانا واما شبيه عمد بان يقصد الفعل ويخطئ في القصد كالطبيب الذي يقصد العلاج فيؤذي
لا الموت او المورث الذي يقصد التاديب فيقتل وهذا مقاصد **الاول** في قتل العرفية
مطالب **الاول** في سببه وهو اما مباشرة كالزنج والخنق وسقى السم والضرب بالسيف

وعدلت ولا تروى من
على راي

انما هو الذي يوجب
الحد في الجنابة
انما هو الذي يوجب
الحد في الجنابة
انما هو الذي يوجب
الحد في الجنابة

الخنق كمن حلق
مخضه وقلبه خنقه
المخاض صغار

والسكين

انما هو الذي يوجب
الحد في الجنابة
انما هو الذي يوجب
الحد في الجنابة

والسكين والجمل الغامر والجرح في المقتل ولو في غير الابرة واما تسبب كالورى بالسم والجرح بالخنق
بالجمل حتى يموت والضرب بالعصا مكراما لا يمتثل مثله او يمتثل لكن اعقبه مضاموات
او الحبس عن الطعام والشراب مدة لا يصبر مثله او طرحة النار فاحرق وان قدر على الخروج
تلا مع العلم بالقاذل او سرت حراحتة وان التداوى فخذلا او قصده فلم يقطع الدم
حتى مات الا ان يتوك شدة الموجب لقطع او ثمة المار ولم يكن له الخروج الا ان يك
نفسه تحت مع القدرة على الخروج او وقع نفسه او غيره على انسان قصد اذات ولو كان
الوقوف لا يقتل مثله غالبا فثبته عمد او قرانه قتله بسهم ولو قدم اليد طعاما مسموما
فالماله مالا فلا قصاص ولا دية وان جهل بالقود ولو جعل السم في طعام صاحب المقتل
فاكله فالشيخ عليه القود ولو جعله في طريقه ودعا غيره مع الجهل فوقع فمات قتل
ولو دأوى جرحه بسهم فمات الجاني قصاص الجرح خاصة وان كان غير مجهر فالقصاص
الكف او التلاصم فعليه نصف النفس ولو القاه الى الموت فالقود ولو القاه الى
الجرح فالقود الموت قبل الوصول في القود نظر ولو القاه الى اسن ولا يخرج او اغرى العمى
فقتله او اغتصب حية قاتلة فمات او طرحتها عليه فمشتة فالقود ولو جرحه وعصده الا
وسهات قتل الجاني بعد نصف الدية وكذا الوشاة وكذا الاب او شامك حر عبد عبد
ولو القاه مكنوفا في مسبعة فافترسه السبع اتفاقا مالا دية ولو كان بد بعض الجوع فنجسه
علا مجموعته مات جوعا فالقصاص كالورى المريض باقتل مثله المريض دون الصحيح
ولو لم يعلم جوعه احتمل القصاص او الدية او ضقه او اناشره كحفر البئر فان التردى عليه المش
عند الحفر لا الحفر ولا يتعلق القصاص بالشرط **المطلب الثاني** في اجتماع العلل لا اعتبار الشرط
مع المباشرة كالمسك مع القاتل والمخاض مع الدافع وان اجتمع المباشر والسبب فقد يغلب السبب

انما هو الذي يوجب
الحد في الجنابة
انما هو الذي يوجب
الحد في الجنابة

المعروف
القصاص

مخض
الجنابة

الجنابة
الجنابة

الجنابة
الجنابة

كذلك المباشرة كالقائه من مال فقرة انسان نصفين فلا قصاص على المارفع بخلاف الموت ولو اعتدلا

بأن يبيع المباشرة كالقائه من مال فقرة انسان نصفين فلا قصاص على المارفع بخلاف الموت ولو اعتدلا

له صرح

والقصاص على المباشرة كالقائه من مال فقرة انسان نصفين فلا قصاص على المارفع بخلاف الموت ولو اعتدلا

استلقت القود ولو قتل من غير ما لاله ولو كان ميتا غير ما لاله حراما فالدية على عاقلة ولو كان ملوكا فالدية رقبته

كالاكراه على القتل فالقصاص على المباشرة ويجبى المكره دايما ولو اكره على صعود شجرة فزلق فعليه الدية ولو قال قتلني وكما قتلني سقط القصاص والدية دون الماشي ولو اجتمع المباشرة مع مثله قتل الاقوى فلو جرحه حتى جعله كالمدبوح وقتله اثنا فلو قود على الاقل ولو قتل من نوع احساؤه وهو يموت بعد يومين او ثلثة قطعوا القود على القاتل لاستقرار الحيوة بخلاف حكمه المدبوح ولو قطع احد يديه من الكرم والخرن المرقق وسرنا ويا ولو قطع احد يديه وقتله اخر انقطعت سراية الاول ولو قتل من مرضا مشرا فالقود ولو اسك واحد وقتل ثان القاتل وحل المسك السبعين وشملت عين الناظر ولو قهر الصبي والمجنون على القتل فالقصاص عليه لانهما كالالة ولو كان ميتا غير ما لاله حراما فالدية على عاقلة ولو كان ملوكا فالدية رقبته ويحقق الاكراه فيما دون النفس فلو اكرهه قطع يدها فاختار ما لا اقرب القصاص على الامر ولو اجتمع سببان ضمن من سبق سببه بالجناية كواضع الحجر الطريق لو عثر به وقع في بصره فخره اخرى الطريق فالضمان على واضع الحجر ولو كان احداهما عايا احتص بالضمان ولو نصب سكينه في بئر مخفوة في الطريق فوقع انسان فقتله السكين فالضمان على الجاني ولو قال القاتل سكت في البحر لتسلم السينة وعلي ضامته ضمن وان شاك صاحب المتاع في الحاجة ولو احتص له عمل الاخذ خلافا لمرق ثوبك وعلي ضامته او الق متاعك محرم داعي علي ضامته ولو قال وعلي ضامته مع الزكيات فاشعوا فقال اردت التاوى الزم بحصته خاصة ولو ادعى اذ نهم خلقوا ولو قال للميت قتل نفسيك فلا شيء على المذنب والا القود ولو اكره العاقل على قتل نفسه فلا ضمان عليه اذ لا يتحقق هذا الاكراه ولو علم الوكيل التزوير وراى القصاص فالقود عليه دون الشهود ولو جرحه فاندمل جرح احداهما وسك الاخر فالآخر قاتل يقتل بعد دية الجمع والاول

جاء

بأن يبيع المباشرة كالقائه من مال فقرة انسان نصفين فلا قصاص على المارفع بخلاف الموت ولو اعتدلا

نصفين الوكيل

جاء ولو صدق الوكيل مدعي ان مال جرحه لم يقبل في حق الاخر فعليه الاخر نصف الجناية وفي المصنق جناية الجرح **المطلب الثالث** في العقوبة يجب بقتل العمد وان كان الجمع على ماسبق والقصاص مع الشرايط الالائية ولا تجب الدية الاصلحى فلو عفى عن القصاص ولم يشط المال سقطت الدية ولو عفى على مالي سقطت القود ثم ان رضى الجاني سقط وجب لمال والا القود ولو لم يرض الوكيل بالدية جاز ان يقتل بالثبوت ولو لم يرض الجاني بالدية فالقود ولا ان يتراضيا على الاقل ولو هلك قاتل العمد فالدية على راي وكذا الوهوب فلم يقدر عليه حتى مات ولو لم يكن مال سقطت يدها والمال حتى تضع وترضع ان فقد غيرهما وان جرح دملها بعد الجناية ولو ادعتت وتجرعت فغواها شهادة القواي فالوجه التصديق ولو بان الجرح بعد القصاص فالدية على القاتل مع عله ولو جعل فعلى الحاكم ان علف ولا يضمن المقتص سراية القصاص مع عدم التعدي فان اعترف بالتعدي اقتص في الزايد وان اعترف بالخطا اخذت دية ويصدق في الخطا مع اليمين وثبت القصاص في الطرف لكل من ثبت له القصاص في النفس ولا يقتص الا بالسيف غير الكال والمسموم وان قتل بغيره ويقتصر قتله على ضرب العنق من غير تمثيل وان كان قد فعله واجرة القصاص عليه المال فان ضاق فعلى القاتل ويقتضي بالقصاص مع التيقن لا مع اشتباه التلف بغير الجناية فيقتص في الجرح خاصة ويرث القصاص والدية وارث المال عد الزوج والزوجة في القصاص ويرثان من الدية ان رضى الا ولياء بهما ولو عفى الوكيل عن القصاص فلا دية لهما ولو عفى عن دية الحفا فلها نصيبها ويستحب للامام احضار عارفين عند الاستفتاء ولو اتحد مستحق القصاص فلا ولي اذن الحاكم وليس واجبا على راي وان تعدد وجب الاتفاق او الاذن ولا يجوز للحدوم المبادرة على راي فان باد ضمن حصص الباقيين ولو كان المسحق صغيرا فلولي استفتاء حقه على راي ولو اختار بعض المعتد دين الدية ورضي القاتل

بفضل الولد منعتي المسموم فاني ان المصنق احد الدية فوالد ولا

بأن يبيع المباشرة كالقائه من مال فقرة انسان نصفين فلا قصاص على المارفع بخلاف الموت ولو اعتدلا

ديار

وكيف الحكم للاول اختيار الولي استرقاؤه وان لم يحكم الحاكم ولو قطع الحر من رجلين قطعت عينه
 للاول ويشترط للثالث فلو قطع يده ثالث قيل الدية وقيل الرجل ولو لم يكن له يد ولا رجل فالدية
 ولو قتل العبد عشرين اشترك المولى ان لم يخسر مولى الا ول استرقاؤه قبل الجناية الثالثة
 فيكون للثالث ولو اختار الا ول المال ضمنه المولى فللثالث العصاص او الاسترقاق وان
 لم يضمن واسترقاؤه الاول فقتله الثلث سقط حق الاول وان استرقه اشتركا ولو قتل عبة الا
 واختار احد هما المال ملك بقدر حصته فان قتله الاخر رد على شريكه بقدر نصيبه ولو قتل
 عشرة اعين عبيد افعلى كل واحد عشر فان قتلهم مولا ادى الى مولى كل من فضل من قيمة
 عبيده عن جنابيته الفاضل ولو لم يزد فلا رد ولو طلب الدية تخير مولى كل واحد بين دفع عبيده
 او ما يساوي جنابيته منه وبين قله بالاقل على راي ولو قتل بعصا دكل باق عشر الجناية فان
 قصرت عن قيمة المقتولين اتم مولى المقتول ما يغفره بعد اسقاط ما يصيبهم من الجناية
المقصد الخامس شرائط القصاص وهي خمسة **الاول** كون القتل بحقوق الدم فلا يقتل المسلم
 بالمرتد والحربي والزاني المحض واللايط والهالك سبابة القصاص او الحد ولا يقتل ولا
 معصومون بالنسبة الى الكافرون عليه القصاص معصوم بحق الغير المستحق فيستحق منه
 لو قتله **الثاني** كون القاتل مكلفا فلا قصاص على الجنون والصبي وان كان ميمنا بل يؤخذ الدية
 من عاقبتها ولو قتل ثم جنت فقتل ويصير قاتل او ادعى القتل حال الجنون او الصبوة ويقتل البالغ
 بالصبي لا الجنون بل الدية لا ان يقصن الدفع فلا دية ايضا في السكران اشكال اخر انه سقوط
 القود الى الدية عليه وكذا المبتغى بقصد وشائب المرتد ولا قود على النائم بل الدية
 عليه خاصة ولا عصى كالبعير على راي **الثالث** انتفاء اثرة القاتل فعلى الاب في قتل ولده
 لا الدية وان تعد وكذا العمة وان علا وقتل الابن باييد والام بولدها والجارية وان كن

وبالارض على راي

ص ع

فقتل

المطلب

فيعتصم

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

الذي لا يشاء فقتل العبد المستحق

ل

انما يقتل احد المقتولين الولد

على اولاد الابوة

للابية ولا لاجداد الام وان كانوا ذكورا وجميع الاقارب ولو قتل المجهول احد المتراعين قبل القعة
 فلا قود وكذا وقتله اما لو رجع احدها فانه يقتل بعد دفع نصف الدية وعلى الاب نصف الدية
 ولو ولد على فراش المدعين فالامه او الموطوءة بالشبهة فلا قود عليها وان رجع احدها بخل
 الاول للبنوت النسوة بالفرش لا الدعوى وفيه نظر فلا يرث الولد القصاص ولا الحد بل له
 الدية عن مورثه وللآخر القصاص والحكم كذا ولو قتل احد الاخيرين اباه والاخراته فلكل
 القصاص على صاحبه ويقع في التقدير ولو سبق احدهما فلو رثه الاخر القصاص **الرابع**
 التساوي في الدين فلا يقتل مسلم وان كان عبدا كافرا وان كان ذميا حرا بل يغفر ويغرم دية
 الذي وان اعتاد قتل الذي قبل يقتل بعد رد فاضل دية المسلم ويقتل الذي بمثله وبالدية
 بعد رد فاضل دية عبيده والذمية بمثلها وبالذي ولا رجوع ولو اسلم فلا قود ويقتل الذي
 بالمرتد والعكس اشكال ان رجوع اليهودي والنصراني والحربي والعكس ولو الرشيدة
 بالزينة ولو قتل الذي مسلما اعدا دفع هو والماله الى ورثة المسلم وتخبرون بن قتله واسترقاؤه قال
 الشيخ وينفع وكذا الضغار ايضا فيسترقون وفيه نظر فان اسلم قبل الاسترقاق القود خاصة
 ولا ينقطع التكافؤ حال الجناية فلو قطع مسلم يزدني فاسلم ثم سرت او حربي عدا فاعتق ثم
 سرت او صبي يبالغ ثم بلغ ثم سرت فلا قود ولا قصاص بل دية النفس ولو قطع يزدني
 او حربي فسرت بعد اسلامه فلا شئ ولو اسلم الذي والحربي او المرتد بعد الرمي قبل الصا
 فالدية كذا وكذا العبد لو اصابه السهم حرا ولو قطع يزدني فاسلم ثم سرت او حربي عدا فاعتق ثم
 المسلم او الامام في الدين خاصة وقال الشيخ لا قصاص فيها لا دخول في قصاص النفس ولا
 عن غير فطرة قبل حصول سبابة النفس وكذا العبد على راي ولو كانت خطا فالدية
 كمالا ولو رجع مسلم ذميا ثم سرت بعد الردة فدية الذي ولو قتل المسلم سرت فلا قصاص

من دعوى الابوة

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

ل

والدية واخذت الدية من بيت المال
القصاص الا بعد لن وان عفى على كل ما وثبت ما تجب به الدية بها وبجل واسل تين وبشاهد وبين ما لحظ او المأومة
والما شتم وعفا ولو شهدت بها شتمه مسبوقة برباط لم يثبت الحش في حق الارض ما ثبت الاصلح ولو
شهدت اندحر ريد افرق فاصاب غير خطا ثبت الخط **الثالث** خلوص الشهادة عن الاحتمال متل صريح
بالسيف مات او فاند له مات او فاجرد مات في الحال او لم يزل مريض حتى مات وان طالت الدية افرق
فاوضحه هذه ولو قالوا احصه مطلقا ووجدت موضعتان فالدية ولو قال اختصنا شتمه فترقا وهو صحيح وح
او ضربه فوجدناه شتموجا او فخرى دمه لم يقبل ولو قال اسل دمه مات قبلت في الدية ولو شهد بان جرح
واجرى الدم لم يقبل حتى يشهد بالقتل ولو شهد بان قتله بالبحر لم يقبل **الرابع** الاتحاد فلو اختلفوا في الزمان
او المكان او الالة لم يثبت فيكون لو اشكال في ثمن الثياب ولو شهد احدهما بالاقرار والآخر بالقتل لم يثبت
وكان لو شهد احدهما بالاقرار بطل القتل والآخر بالاقرار بالعدى ثبت اصل القتل وصح في الدية العدية
وعندها ولو شهد بالقتل عد او الاخر بطلت ثبوت الموت وصح في الدية القصاص ولو قال احدهما قتله
عد او قال الاخر خطا ففي ثبوت اصل القتل اشكال في شهادتهما بالقتل على واحد واخر فانه على عيق فلا قصاص
والدية عليهما في العدة في الخطا على عاقلة او محتمل تخيير الولي ولو شهد عليه بالعد فاقرا خرا في القاتل وركي
الاول حمل الخيرة قتل احدهما او الواية الشهادة تخيرة في قتل الشهود عليه في القاتل عليه نصف الدية
وقتل المقر ولاد وقطلها فمرد الولي على الشهود عليه نصف الدية خاصة وواحد الدية معها **السادس** اشتغال
التهمة ولو شهد اثنان فيشهد الشهود عليهما من غير تبرع فان صدق الولي الاولين خاصة حكم بهما
ولا طرح الجميع ولو شهد اثنان احبتي فماد افيان ولو شهد الاجنبان على الشاهدين من غير تبرع فخير
الولي ولو شهد الوارث بالجرم قبل الانزال لم يسمع ولو اعادها بعدة قبلت ولو شهد اثنان في الجرح
مجهولان ثم مات المحاجث او بالعكس فالنظر الى حال الشهادة وقضى على عليه السلم ستم علان عرق
ان هذا الشهادة لا يجرى فيها ما يجرى في غيرها

احدث في الفراء فتشاهد اثنان على الثلثة بالتفرق والثلثة على الاثنين بد قسبت الودية اخماسا على الثلثة
 والثلثة على الاثنين **الفصل الثالث** القسامة وارثا ثلثة **الاول** في الحمل انما ثبت في محل اللوث وهو ما يراه
 يغلب على الظن مع ما صدق المدعي وإن لم يوجد اثر القتل كالشاهد الواحد او جماعة القضاة او النساء
 مع ظن ارتفاع المواطاة او جماعة الصبيان او الكفا في ان بلغوا التواتر ولو وجد قتلا وعنده
 وسلاح عليه دم او دار قوم او محلة منفردة على البلد لا ينظر فيها غيره وفي صف مقابل الخصم بعد
 الملمات فلو ثبت وكذا انه محله مطروقة بينهم وبينه عداوة او قرينة كذلك ولو انتقت العداوة فلا
 لو ثبت ولو وجد بين قريتين فاللوث لا يفيهما ولا مع النساء ولو وجد في جام او على قنطرة او بحر
 او جسر او جامع عظيم او شارع او فلاة فالدية على بيت المال وقول المجروح قتلتي فلان ليس لونا ولو
 وجد مثيلا في دار فيه عبده فلو ثبت وترفع اللوث بالنكاح ان يوجد قريب المقتول مع ذى السلام
 المطلق سبع ولو قال الشاهد قتل احد هذين لم يكن لونا بخلاف قتل احد هذين او يدعى الجاني الغيبة من الاراد
 اذا ادعى المولى القتل على احد ^{من الودع من شاة القتل} واذا حلف سقط بيمينه اثر اللوث فان اقام على الغيبة بيته بعد الحكم
 بالقسامة بطلت القسامة واستعبدت الودية ولو ظهر اللوث اصل القتل وكونه عدوا او خطا لم يسقط ^{في الغيبة}
 القسامة والا قرب ان تكذب احد الوثر بسطل اللوث بالنسبة اليه فلو قال احد هاتين باثارتني واخر لا اعرفه وقال
 الاخر قتله عمر واخر لا اعرفه فلا تكاذب ومع انتفاء اللوث كون اليمين واحدة على المنكر كغيره من الدعاوى
الركن الثاني الكيفية ويحلف المدعي مع اللوث تحسين بيته ^{في الغيبة} والعدو والمطاع ^{في الغيبة} راي وفيما بلغ الودية
 على راي والابا بالنسبة من الحسين وان كان له المدعي قور حلف كل واحد ميمنا ان كانوا احسين والا كبرت عليه
 ولو كان المدعي من جماعة بسطت الحسنون عليه بالتبوية ولو لم يكن قسامة واستنع منها حلف المنكر تحسين
 ميمنا فان نكل ولم يكن قسامة الزم الدعوى ولو تقع المدعي عليهم وعلى كل واحد تحسين ويشترط ذكر
 القتلى والمقتول برفع الاشتباه والافتراء او الشبهة وتوقع القتل ولا يجب ان النية في الدعوى ولو ثبت

الملك في اليمن محمد بن
١٢٤٥

٣٥

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب
أئمة المرسلين وأوصياء الرسل
وأولاد الأنبياء الطاهرين
عليهم السلام آمين

والله يشهدني وإمامي
عبد الله عليه السلام
خطيباً في الجمعة والعيدين
المحطتين

القاصد
مخدوم
بلدرسون
١٢٤٥

[illegible]

Handwritten manuscript page from the "Mushaf al-Furqan". The page contains dense Arabic script in Maghrebi style, likely representing the opening verses of Surah Al-Furqan (25). The text is written on aged parchment with visible ink bleed-through from the reverse side.

The main body of text includes:

قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ
لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ ثَمَرِكَ وَلَا جَلَدُكَ
وَمَا يَكْفِيكَ إِيَّائِهِ لَعَنَ اللَّهُ الْكَاذِبِينَ
يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُّبِينٍ
وَالْبِحَارُ تُفْجَرُ سَوَاحِلَ خَالِدَةٍ
وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَنْوَاعِ الْخَالِدَةِ
الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْحَيَاتِ فَلَمْ يَسْمِعُوا
لَهُمْ نَذِيرًا

Marginal notes are present on both sides, providing commentary or additional verses related to the main text.

القتل بالنية
القتل بالخطأ
القتل بالخطأ
القتل بالخطأ

القتل بالنية
القتل بالخطأ
القتل بالخطأ
القتل بالخطأ

فقر عند المطالبة ويقدم المقترب بالابن على المتقرب بالاب ويقتل بالاب
الضامن لا المضمون ويقدم البعض في المعقود بضامن المهرية والامام ولا يعقل العاقلة عند
ولا صلح ولا اعداء مع وجود القاتل وان اوجب المهرية لقتل الاب كما يجنبه على نفسه خطأ ولا اثر الا
ودية جنابة التي في ماله وان كانت خطأ فان عجز على الامام ويجعل العاقلة دية المقتول فاذا زاد الشئ
فكان فيما دونها **الثاني** في كيفية التوزيع ويقسط على الغني نصف دينار وعلى الفقير ربع وقيل
بحسب ما يراه الامام ويرخص من الاقرب فان ضاقت في الابعد ايضا فان ضاقت في المعقود فان
ضاقت في عصبته المعقود فان ضاقت في معقود المعقود فان ضاقت في عصبته معقود المعقود
فان فقد في معقود المعقود فان فقد في عصبته معقود اب المعقود وهكذا ولو زادت الدية
عن العاقلة اجمع في الامام وقيل من القاتل ولو زادت العاقلة عن الدية لم يخص البعض ولو تاب
البعض لم يخص الحاضر ويتاوى دية الخطأ في ثلث سنين من حين الموت وفي الطرف من حين
الجنابة في السرارية من الائمة ما ولا يتوقف الاجل على علم الحاكم ولو مات بعض العاقلة بعين
الحلول لم يسقط عن تركته ولو هرب قاتل العمد وشبهه او مات اخذت من الاقرب الدية ثم يوثق
ميتة فان فقد في بيت المال قال الشيخ ويتاوى الارش بعد حوال ان لم يزد على الثلث والآخذة
الزايدين حوال الثاني ولو كان اكثر من الدية كالدين والجليل لاثنين حل لكل واحد ثلثي سنة
وان كان لواحد حل الثلث لكل جنابة سدس **الثالث** في الاحكام فلا يعقل الا من عرف كيفية التباين
الا القاتل ولا يكتفى كون من القيلة ولو قتل ولد خطأ فالدية على العاقلة واجود القولين منع من الارش
فيها لانه التركة ولا يقضي العاقلة جنابة بهيمة والالاف ماله وان كان التلف صيا او مجنون ولو
رمى طائر ديتا في اسل فقتل السهم مسلما لم يعقل عصبته المسكون لان حال الرمي دمي ولا الكفاس
لجود اسلامه يقضي الدية وماله ولو رمى طائر اسل ثم ردت ثم اصاب مسلما لم يعقل عصبته المسكون

وَقِيلَ
نَقْلُ

الرجاء الى الجنب
الرجاء الى الجنب
الرجاء الى الجنب

الرجاء الى الجنب
الرجاء الى الجنب
الرجاء الى الجنب

القتل بالنية
القتل بالخطأ
القتل بالخطأ
القتل بالخطأ

على اشكال ولا الكفاس والشركاء عتق عبدا واحدا كواحد ينصف دينار فان مات
احد لم ينصف عصبته اكثر من حصته وللنول بين عتيقين يعقله مولى الاب فان كان الاب
بقية يعقله مولى الام فان عتق الاب اجره الولاية فان عتق جدي الولاية قبل جبر الولاية فالاب
الجنابة مولى الام والزايدين بالسرارية بعد الانجل وعلى الجانية لانه بنته جنابة قبل الجانية فلا
يعقله مولى الاب وحصل بعد الجانية فلا يعقله مولى الام وهو من مولى فلا يعقله الامام **المفصل**
الثالث في دية النفس المقتولة اسلم ومن هو عبيد او كافر والثاني لاديه له الا ان يكون يهوديا
او نصرانيا او مجوسيا فدية ثمان مائة درهم ان كان ذكرا او احر او ان كان عبدا اقيمة ماله بجا ودية
مولاه وان كان انثى فاربعمائة وان كانت امه فقيمة ماله بجا ودية الزمية وحكم اطعالم
ولا تقلم وفي السلم عبيد الذي اشكال او اما المسيل وطمن هو عبيد من الاطفاها المولودين على النقرة
او الملتحق باسلام احد ابويه فان ذكر او كان القتل عن ادية احد الستة اما الف دينار
او الف شاة او عشرة الاف درهم او ما عاقلة وهي اربعة ارباع ثوب من برود العن او مائة
الابل او ما يتاوى في سنة واحدة من مال الجانية ويختار الجانية في ذل ايها شاء ولا يجزى
المحرم ولا القيمة ودية شبيه العن ثلث وثلثون حقة وثلث وثلثون نبت لبون والدين وثلثون
نخلة طروقة القمل او احد الحسة المذكورة من مال الجاني في سنين ويرجع معرفه الجاني الى العاقلة
فان ظهر الغلط وجب البذل وكذا لو انزلت قبل التسليم وان احضره وان كان بعده فلا شئ ودية
خطأ المحض احد الحسة او مائة من الابل عشرة نبت نخاض وعشرون ابن لبون ذكرو وثلثون
نبت لبون وثلثون حقة ماله العاقلة وتسدي في ثلث سنين وان كانت دية طرف ولو قتل
في شهر الحرام او الحرم الزم دية وثلثون لا تغليظ في الاطراف ولو رمى في الحل فقتل في الحرم غلظ
وفي العكس اشكال ويضيق على المتبلى الى الحرم ان يخرج فيقتص منه ولو جنى في الحرم اقتص منه

الشرع
والا
في

الشرع
والا
في

الشرع
والا
في

الشرع
والا
في

قال الشيخ وكذا في مشاهد الامم عليهم السلام ودية الاثني نصف ذلك وولد التكا المسلي
وكما الذي على راسه ولاديه لغير الذي وان كانوا اهل عهد ولم تبلغ الدعوة ودية العبد قيمته
ما لم يتجاوز دية الحر فيه واليه ودية الجنين الحر المسلي مائة دينار اذا تم ولم تلج الروح
فكر ان او اثني وجنين الذي عشر دية ابيه والمملوك عشر قيمة ام المملوكه ويعتبر قيمتها
وقت الجناية لا الالقاء ولو كان الحذر اذن واحد فكل واحد دية ولو وجهته الروح
فدية كالملة للذكر ونصف للانثى بشرط يتيقن الحيوة ولو لم يتم خلقه قبل عتوه والمشهور في
النفقة بعد استقرارها عشر ودينار وفي العلقه اربعون وفي المصغرة ستون وفي
المعظم ثمانون وفيما بين ذلك بحسب ما يولد ولو قتلت ومات معها بعد حياة فدية المرأة ونصف
الدينيتين للجنين ان يخل حاله ولو علمت الذكورة والا نوثق حكم بديتها ولو القصصت وان
كان تبسيرا ولو افرغت فالدية على المقرع ولو افرغ الحجام مع فعل فعليه عشرة دنانير ولو اسلمت
الذمية بعد الضرب تم المقتل لزمه دية جنين مسلم ولو ضرب الحرية فلا شيء لعدم ضمان
حال الضرب ولو كانت امه فاعققت فللمولى عشر قيمة امته يوم الجناية ولو اعترف الجاني
بحيوة ضمن العاقلة جنيها غنحي والضارب الباقي ولو انكر فاقام هو والمولى بيتين حكم
للمولى ولو القته فمات بعد الالقاء وبقي صحتا حتى مات او كان محكما ومثله لا يعيش قبل
الضارب مع العمد ولو كانت حيوة مستقرة فقتله اخر غنم الاول وقتل الثاني مع العمد ولو
لم تكن مستقرة اخر الاول وقتل الاول ولو اشتبه فلا قود وعليه الدية ولو وطئها ذمي ومسلم
واشتبه اقرع والزم الضارب دية جنين من الحق به ولو القته عضوا فدية عضو الجنين
وكذا لو القته اربعة اكد ولو مات لزمه ديتها ودية الجنين ولو القته العضو الجنين
تدخلت دية العضوة دية الجنين سواء كان ميتا او حيا غير مستقرة الحيوة ولو اسقر

كذا في مشاهد الامم عليهم السلام
كذا في مشاهد الامم عليهم السلام

المعراج
عبد امرأته
غيره والكبر

افترق
سكنان
سكنان

سكن
سكن
سكن

حياته

كذا في مشاهد الامم عليهم السلام
كذا في مشاهد الامم عليهم السلام

حياته ضمن دية اليد ولو اخر حكم العار فون بانها يجرى نصف الدية والآن نصف المائتين
دية الجنين وارث المال الاقرب فالاقرب ودية اعضائه يجرى احاد بنسبة دية من قطع راس الميت مائة
دينار وفي جوارحه وشهادته نصف ذلك وتقرضه وجوه البر لا الوارث وقال الميراث لبيت المال تتجسس
من اترف مأكول اللحم وغيره ما يقع عليه الذكاة والذكاة ضمن الارش وليس للمالك دفعه واخذ القيمة
على راي ولو لم يضر لا الذكاة او ما لا يقع عليه الذكاة فالقيمة في طلب الصدر اربعون درهما وفي
كبد او عشر وثمانين في طلب المايط عشرون في طلب الزرع فقير في ولايته لغيرها من الكلاب وهذه العقوبة
للقات اما الغاصب فالقيمة وان زادت ولو اترف على الذي خنزيرا فالقيمة عند مستحله وفي اطرافه
الارش ولو اترف الذي خنزيرا او له ولو كثر صحتها ولو كان مسلما مسلح او ذمي مشظا لم يفلان ولو كان
لذي من متضمن بقتل عند مستحله ولو حنت الماشية على الزرع ضمن مالكها مع التعزير لا بد ولا مكان
وقيل ضمن لئلا لا يهازلوا على عملهم يعين عقل احد الاربع دية فوقع في برهان في ضمن الثلثة حصته
المقصد الرابع في دية الاطراف كما لا تغدير ففيه الارش في شعر الراس او اللحية الدية فانه يثبت
فالارش في شعر المروة ديتها فان بنت فمهاها ودية الحاجبين خمسين دينار وفي احدى النصف من
البعض الحساب ودية الاذن والاش مع الاجفان وقال الشيخ الذكاة ومع الاجفان
ديتان وفي العينين الدية وفي كل واحدة النصف وفي الاجفان الدية وفي كل واحدة النصف على راي
وفي البعض الحساب ولا يتاخر اكل مع العين وفي صحتها الاعور خلقة او باقة من الدنق الدية ولو اكل
اربعها فالنصف وخمس العور الثلث وفي النصف الدية وكذا اصابة او كسر فمفسد ولو جسر على غير
عيب فانه في شلله ثلثا دية وفي الروثة وهي الجائر نصف الدية وفي احد المخربين النصف وقيل
الثلث وفي الاذن الدية وفي كل واحدة النصف وفي البعض الحساب وفي شتمها نكث ديتها وفي
الغضرمها نكث ديتها وفي الشفتين الدية وفي كل واحدة النصف وقيل الثلث في العليا وقيل

كذا في مشاهد الامم عليهم السلام
كذا في مشاهد الامم عليهم السلام

كذا في مشاهد الامم عليهم السلام
كذا في مشاهد الامم عليهم السلام

كذا في مشاهد الامم عليهم السلام
كذا في مشاهد الامم عليهم السلام

اوصلها الجليد او سترها واتحدت فواحدة ولوا وصل اجنبي فديتان وعلى الاجنبي ثالثة ولو
 اوصلها المجروح فديتان وسقط فعليه ثلثا وعلى الجليد الشق منه قدم قول المجني عليه
 ويؤخذ في الواحدة ما بلغ نزولها ولو شجخه عضو من فديتان وان اتحدت الضربة والواحدة
 والجبهة واحدة ونجيب دية الهاشمية بالشمع وان لم يكن جرح والمجروح القصاص في المقتلة
 ودية الزاني في الهاشمية وهي خمسة وكن المامومة ولو اوقع العتمة ان وفقت ثلث
 واقربا بعدة فعلى الاول خمسة وكن الثالثة والثالث وعلى الرابع ثمانية عشر يعبر ولو
 ادخل سكينته في جاذفة غيره ولم يزد غشه ولو وسعها باطنا فطاهر جاذفة وان وسعها
 في احداهما فمكومة ولو ابرز حشوته فالثلثا قاتل ولو فاق الحياطة قبل الالتصاق باللسان
 ولو التحم البعق فالحكومة والمجيب جاذفة اخرى فلو اخرج الرمح من ظهره فمقتل ان علم
 وفي شلل كل عضو مقدم الدية ثلثا وفي قطع يده الثلث والسماح في الراس والوجه
 واحد وفي البين بنسبة دية العضو المجروح من دية الراس ونساوي المرأة والرجل
 في ديات الاعضاء والجراح حتى يبلغ ثلث دية الرجل ثم يصير على النصف سواء كان الجاني
 بهللا او املق ففي ثلث اصابع ثلثا وفي اربع مائة وكن القصاص في قصصها من الرجل
 ولا ترد الخا ان يبلغ الثلث ثم يقتص مع الرد وكل ما فيه دية الرجل ففيه من الردية
 ومن الذمى دية ومن العبد والامة قيمتهما والمقدرة في الحر مقدرة في غير بنسبه دية
 والامام ولي من الاولى لم يقتص في العمد وليست في الدية في الخطاء وشبهه وليس له
 العفو عنها ومع تعدد الجنايات يتعدد الديات الجاني فلو سرت جناياته
 او قتل قبل الاندمال او اخذت في هذا خلاصة ما افدناه في هذا الكتاب
 ومن اسرار التطويل ذكر الفروع والادلة وذكر الخلاف فعليه بكتابنا بناء
 فانه بلغ الغاية القاية وتجاوز انهاء وساراد التوسط
 من كتبنا والله الموفق والعين

نصف

في الزنا

في الزنا

في الزنا

في الزنا

في الزنا

في الزنا

في الزنا

في الزنا



W 9/15

